ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 5 دراهم ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 7,50 دراهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك في المغرب: ستة اشهر	تعريفة الاشتراك في المغرب: سنة	تعريفة الاشتراك في الخارج
النشرة العامة	80 درهما	120 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بمنته ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة الترجمة الرسمية	60 درهما	100 درهم	
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	80 درهما	120 درهما	
نشرة مداولات مجلس النواب		100 درهم	

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
الرباط ـ شالة
التليفون { 76.50.24 ـ 76.50.25 / 76.51.79 ـ 76.54.13
الحساب الجاري البريدي رقم 16 ـ 101 بالرباط

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية.

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1993 1669

اتفاقا قرضين مبرمان بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية.

مرسوم رقم 2.94.574 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 10 صفر 1415 (20 يوليو 1994) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية في شأن ضمان قرض مبلغه 30.000.000 وحدة حسابية منحه البنك المذكور للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب يرصد لتمويل المشروع السادس لتزويد بعض المدن بالماء الصالح للشرب 1731

صفحة

مرسوم رقم 2.94.606 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 26 من ذي الحجة 1414 (6 يونيو 1994) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية في شأن ضمان قرض مبلغه 42,75 مليون وحدة حسابية منحه البنك المذكور للمكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية يرصد لتمويل مشروع تنمية المواصلات السلكية واللاسلكية 1731

عقد قرض مبرم بين المملكة المغربية والبنك الأوربي للاستثمار.

مرسوم رقم 2.94.608 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بالموافقة على العقد المبرم بين المملكة المغربية والبنك الأوربي للاستثمار في شأن قرض مبلغه عشرون مليون ايكو (20.000.000) فيما يتعلق بالمساهمات برؤوس أموال المجازفة يرصد لتمويل بعض المشاريع المنتجة 1731

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

اتفاقية مالية مبرمة بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « Mediocredito Centrale S.P.A. ».

مرسوم رقم 2.94.642 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بالموافقة على الاتفاقية المالية المبرمة في 26 من صفر 1415 (5 اغسطس 1994) بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « Mediocredito Centrale S.P.A. » في شأن مبلغ قدره 62.040.000 وحدة حسابية يرصد للتمويل الجزئي لسد الوحدة (المجاعرة) 1732

اقرار معايير مغربية.

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر رقم 2275.94 صادر في 9 صفر 1415 (19 يوليو 1994) بإقرار معايير مغربية وإجبارية تطبيقها 1732

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ووزير الإسكان رقم 2350.94 صادر في 9 صفر 1415 (19 يوليو 1994) بإقرار معايير مغربية 1733

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر ووزير الاسكان رقم 2349.94 صادر في 9 صفر 1415 (19 يوليو 1994) بإقرار معايير مغربية وإجبارية تطبيقها 1733

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر رقم 2351.94 صادر في 14 من ربيع الأول 1415 (23 اغسطس 1994) بإقرار معايير مغربية 1734

البذور المعتمدة للفصة والخرطال والبرسيم والذرة العلفية والجلبان العلفي وبوزغيبة. – الأسعار التي تشترى بها من المنتجين وتباع بها للمستخدمين.

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2320.94 صادر في 9 ربيع الأول 1415 (18 اغسطس 1994) ينسخ بموجبه القرار رقم 1261.91 بتاريخ 20 من ربيع الأول 1412 (30 سبتمبر 1991) بتحديد الأسعار التي تشترى بها من المنتجين وتباع بها للمستخدمين البذور المعتمدة للفصة والخرطال والبرسيم والذرة العلفية والجلبان العلفي وبوزغيبة 1734

البنوك – المؤسسات المعتمدة.

قرار لوزير المالية والاستثمارات رقم 2348.94 صادر في 14 من ربيع الأول 1415 (23 اغسطس 1994) يتعلق بالمؤسسات المعتمدة بوصفها بنوكا بحكم القانون 1735

المركز الاستشفائي ابن سينا – تعاريف بيع الأدوات الطبية الخاصة بتقويم الأعضاء المصنوعة بمستشفى العياشي.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1748.94 صادر في 17 من ربيع الأول 1415 (26 اغسطس 1994) بتحديد تعاريف بيع الأدوات الطبية الخاصة بتقويم الأعضاء المصنوعة بمستشفى العياشي التابع للمركز الاستشفائي ابن سينا 1735

صفحة

قائمة النفقات الممكن اداؤها دون امر سابق بصرفها.

قرار لوزير المالية والاستثمارات رقم 1973.94 صادر في 8 ربيع الآخر 1415 (15 سبتمبر 1994) بتتميم قرار وزير المالية رقم 681.67 بتاريخ 12 ديسمبر 1967 بتحديد قائمة النفقات الممكن اداؤها دون أمر سابق بصرفها 1736

الاقتراض المغربي لسنة 1952 المستحقة عليه فائدة سعرها 4.50 ٪ والمضمون راسماله.

قرار لوزير المالية والاستثمارات رقم 2552.94 صادر في 8 ربيع الآخر 1415 (15 سبتمبر 1994) بتحديد قيمة استرداد الدولة لسندات الاقتراض المغربي لسنة 1952 المستحقة عليه فائدة سعرها 4.50 ٪ والمضمون راسماله 1736

اللجنة الاستشارية للتامينات الخاصة – تعيين اعضاء.

مقرر لوزير المالية والاستثمارات رقم 2029.94 صادر في 18 من صفر 1415 (28 يوليو 1994) المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة لسنتي 1993 و 1994 1737

مقرر لوزير المالية والاستثمارات رقم 2030.94 صادر في 18 من صفر 1415 (28 يوليو 1994) يعين بموجبه لسنتي 1993 و 1994 الأعضاء غير الموظفين في اللجن التقنية المتفرعة عن اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة 1737

نصوص خاصة

اقليم تيزنيت – احداث منطقة خاصة للعمل القروي.

مرسوم رقم 2.93.487 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بإحداث منطقة خاصة للعمل القروي تدعى « دائرة تحسين المرعى » بالمعدر الكبير والواقعة بجماعة المعدر الكبير القروية بدائرة تيزنيت بإقليم تيزنيت 1739

تعيين مفتشين للصيدليات.

مرسوم رقم 2.94.605 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بتعيين مفتشين للصيدليات 1739

صفة الأطباء « المتخصصين » والأطباء « المبرزين ».

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2504.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيبة صفة طبيب « متخصص » وقيدها في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » 1740

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2505.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » 1740

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2506.94 صادر في 25 من محرم 1415 (5 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » 1740

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2507.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » 1741

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2508.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » 1741

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2509.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » 1741

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2510.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » 1742

تعيين أمرين مساعدين بالصرف.

قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2033.94 صادر في 4 محرم 1415 (14 يونيو 1994) بتتميم القرار رقم 1375.92 الصادر في 3 ربيع الأول 1413 (فاتح سبتمبر 1992) بتعيين أمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم 1742

قرار لوزير السياحة رقم 2402.94 صادر في 7 ربيع الأول 1415 (16 اغسطس 1994) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونائب عنه 1743

قرار لوزير السياحة رقم 2403.94 صادر في 7 ربيع الأول 1415 (16 اغسطس 1994) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونائب عنه 1743

الاذن في ممارسة الهندسة المعمارية.

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2511.94 صادر في 2 صفر 1415 (12 يوليو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1743

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2512.94 صادر في 20 من محرم 1415 (30 يونيو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1744

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2513.94 صادر في 24 من محرم 1415 (4 يوليو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1744

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2514.94 صادر في 28 من محرم 1415 (8 يوليو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1744

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2515.94 صادر في 28 من محرم 1415 (8 يوليو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1744

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2516.94 صادر في 28 من محرم 1415 (8 يوليو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1744

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2517.94 صادر في 28 من محرم 1415 (8 يوليو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1744

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2518.94 صادر في 2 صفر 1415 (12 يوليو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1744

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2519.94 صادر في 21 من محرم 1415 (فاتح يوليو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1744

صفحة

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2520.94 صادر في 26 من محرم 1415 (6 يوليو 1994) بالإذن في حمل صفة مهندس معماري وممارسة الهندسة المعمارية 1744

المياه.

قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2553.94 صادر في 5 ربيع الآخر 1415 (12 سبتمبر 1994) بإجراء بحث علني في مشروع الترخيص في أخذ الماء بواسطة الضخ بإقليم صفرو 1744

قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2554.94 صادر في 7 ربيع الآخر 1415 (14 سبتمبر 1994) بإجراء بحث علني في مشروع الترخيص في أخذ الماء بواسطة الضخ بإقليم صفرو 1745

قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2555.94 صادر في 7 ربيع الآخر 1415 (14 سبتمبر 1994) بإجراء بحث علني في مشروع الترخيص في أخذ الماء بواسطة الضخ بإقليم خنيفرة 1745

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2556.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) بإجراء بحث علني في مشروع الترخيص في أخذ الماء بواسطة الضخ بإقليم اشتوكة ـ أيت باها 1745

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2557.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) بإجراء بحث علني في مشروع الترخيص في أخذ الماء بواسطة الضخ بإقليم اشتوكة ـ أيت باها 1745

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2558.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) بإجراء بحث علني في مشروع الترخيص في أخذ الماء بواسطة الضخ بإقليم اشتوكة ـ أيت باها 1745

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2559.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) بإجراء بحث علني في مشروع الترخيص في أخذ الماء بواسطة الضخ بإقليم اشتوكة ـ أيت باها 1745

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2560.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) بإجراء بحث علني في مشروع الترخيص في أخذ الماء بواسطة الضخ بإقليم اشتوكة ـ أيت باها 1745

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2561.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) بإجراء بحث علني في مشروع الترخيص في أخذ الماء بواسطة الضخ بإقليم اشتوكة ـ أيت باها 1746

نظام موظفي الادارات العامة

نصوص خاصة

وزارة الشؤون الثقافية.

مرسوم رقم 2.94.222 صادر في 13 من ذي الحجة 1414 (24 ماي 1994) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الثقافية 1747

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صفحة

وزارة العدل.

قرار لوزير العدل رقم 2671.94 صادر في 7 ربيع الآخر 1415 (14 سبتمبر 1994) بإجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثانية 1750

وزارة الصحة العمومية.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 2664.94 صادر في فاتح ربيع الآخر 1415 (8 سبتمبر 1994) بإجراء امتحان الأهلية المهنية لولوج درجة محرر ممتاز 1751

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 2665.94 صادر في 28 من ربيع الأول 1415 (6 سبتمبر 1994) بإجراء امتحان الأهلية المهنية لولوج درجة مقتصد مساعد ممتاز 1751

وزارة التربية الوطنية.

قرار مشترك لوزير التربية الوطنية ووزير الصحة العمومية رقم 2666.94 صادر في 28 من ربيع الاول 1415 (6 سبتمبر 1994) بإجراء مباراة لتعيين داخليين بالمركز الاستشفائي ابن رشد بالدار البيضاء 1751

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتنشيط الاقتصاد.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتنشيط الاقتصاد رقم 2618.94 صادر في 9 ربيع الآخر 1415 (16 سبتمبر 1994) بإجراء مباراة لتوظيف أعوان الخدمة 1752

صفحة

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بشؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بشؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج رقم 2669.94 صادر في 23 من ربيع الآخر 1415 (3 أكتوبر 1994) يغير ويتمم بموجبه القرار رقم 1453.92 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان المتساوية الأعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة شؤون الجالية المغربية في الخارج 1752

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بشؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج رقم 2670.94 صادر في 23 من ربيع الآخر 1415 (3 أكتوبر 1994) بانتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة شؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج 1753

حركات الموظفين وتدابير التسيير

نتائج المباريات والامتحانات 1755

اعلانات وبلاغات

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. ـ بلاغان 1755

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب السيد محمد السقاط عن السنة المالية 1993

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي أحدث بموجبه بنك المغرب)، التقرير الخاص بسنة 1993 وهي السنة المالية الخامسة والثلاثون التي مرت على تأسيس معهد الإصدار.

لم يتأكد انتعاش الوضعية الاقتصادية الدولية خلال 1993 إلا نسبيا وظل النمو غير كاف إذ لم يتجاوز على الإجمال 2,3% . وهكذا وباستثناء بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية حيث لوحظ تحسن بين، ظل النشاط الاقتصادي ضعيفا سواء بالنسبة لاقتصاديات الاقطار الصناعية أو في الشرق الأوسط وإفريقيا، في حين ما زالت بلدان شرق أوروبا تعاني من تراجع حاد. وقد واكب هذا التطور الإجمالي، الذي يعزى بالأساس إلى فتور في الطلب بالأقطار المتقدمة، تصاعد جديد في البطالة وضعف في نمو المبادلات التجارية وكذا اضطرابات بالغة في أسواق الصرف. وبخلاف ذلك، أسهم ذلك التطور في مواصلة مسلسل تراجع التضخم وفي انفراج تدريجي لأسعار الفائدة.

وفي الأقطار الصناعية ظل الاستهلاك محدودا كما أن التليين التدريجي للسياسات النقدية وما ترتب عليه من تخفيف في كلفة القروض لم يؤثرا بالشكل المنتظر على استثمارات المقاولات، التي كان عليها من جهة أخرى أن تبذل الجهود لإعادة هيكلتها بهدف تعزيز قدرتها التنافسية. وهكذا كان النماء في هذه المجموعة من البلدان محدودا مرة أخرى، إذ لم يتجاوز نسبة 1,2% وإن كان ينطوي على تباينات هامة. ففي الوقت الذي طرأ خلاله تراجع خفيف في الإنتاج باليابان و ببلدان الاتحاد الأوروبي، فإن النشاط الاقتصادي قد تدعم بخلاف ذلك في كندا وبصفة خاصة في الولايات المتحدة حيث بلغت نسبة الارتفاع 3%.

وفي البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، تفاقمت الوضعية الاقتصادية من جديد، حيث تواصل تراجع الإنتاج الداخلي الإجمالي منذ 1990، وتدنى في المجمل بنسبة 8,8 %، بسبب الصعوبات المرتبطة بمسلسل إعادة تحويل نظامها الإنتاجي و عدم انفراج الظرفية الاقتصادية الدولية.

وبخلاف ذلك، فإن النمو في الأقطار النامية الذي يقدر في المجمل بنسبة 6,1% ما زال هاما، هذا مع استمرار تباين ملحوظ من منطقة إلى أخرى. ففي الوقت الذي تقلصت فيه وتيرة النشاط الاقتصادي إلى 4,7% في الشرق الأوسط، فإنها تحسنت بعكس ذلك في أمريكا اللاتينية حيث انتقلت إلى 3,4%، وأكثر من ذلك في آسيا حيث بلغت 8,4%. ولقد ساعد على تحقيق نمو مرتفع في هاتين المنطقتين الأخيرتين اعتماد اصلاحات وسياسات اقتصادية مناسبة وكذا دخول مبالغ هامة من الرساميل. أما في إفريقيا، فإن تدهور معادلات التبادل من جديد، الناجم أساسا عن انخفاض أسعار المواد الأولية، قد أثر مرة أخرى على النمو الذي انحصر عند 1,1%.

لقد أسفر ضعف الطلب بالبلدان الصناعية الذي تضافر مع اعتدال الزيادات في الأجور وانخفاض أسعار المواد الخام وخاصة منها النفط، عن تخفيف جديد للتضخم بحيث كان محدودا في معدل 2,9%عوض 3,3% خلال العام الماضي. وفي نفس الوقت، تباطأ تزايد الأسعار في مجموع بلدان أوروبا الشرقية وإن ظل عاليا إذ بلغ نسبة 687%. وباستثناء إفريقيا حيث سجل أيضا تقلص لمستوى التضخم من 41% إلى 37%، فإن الأسعار بخلاف ذلك قد تزايدت في الأقطار النامية على إثر التفاقم الذي سجل في أمريكا اللاتينية حيث وصل إلى 223% ، وكذا في آسيا إذ بلغ 9%.

ومن ناحية أخرى، تواصل انتشار البطالة سواء في الأقطار الصناعية أو في باقي أقطار العالم على إثر التباطؤ في النمو واستمرار مختلف التصلبات البنيوية. وهكذا شملت نحو 17 مليون نسمة أو 11,2% من السكان النشطين في الاتحاد الأوروبي وقرابة 32 مليون نسمة، أي بمعدل 8,2% في حظيرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كما أن التجارة الدولية مازالت تعاني في آن واحد من ضعف الطلب في الاقتصاديات الصناعية وعدم كفاية الموارد الخارجية لدى الأقطار النامية. واتسمت المبادلات التجارية، زيادة على ذلك، بتقوية الحمائية المترتبة على احتدام المنافسة.

ونتيجة لذلك، كان تنامي المعاملات ضعيفا من حيث الحجم للسنة الرابعة على التوالي إذ لم يتجاوز 2,4%، على إثر شبه ركود المبادلات التجارية للبلدان المتقدمة التي تسهم بنحو 70% في التجارة العالمية. وهكذا، فإن الصادرات في حظيرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تزايدت بنسبة 4,9% في الولايات المتحدة فيما بقيت بدون تغيير تقريبا في اليابان، بل انخفضت بمعدل 2,3% في أوروبا: وبخلاف ذلك، تنامت تدفقات السلع من الأقطار النامية بما يقارب 9%. وباستثناء إفريقيا التي لم ترتفع مبيعاتها إلا بمعدل 2,4% ، سجلت باقي المناطق نموا ملموسا للصادرات بلغ 10,6% في آسيا و 8% في أمريكا اللاتينية و 7,1% في الشرق الأوسط.

إن ضعف الزيادة في حجم المبادلات قد تضافر مع انخفاض الأسعار بنحو 3,5% فأدى إلى تراجع في قيمة التجارة العالمية، التي قدرت بمبلغ 3.600 مليار دولار. وبالفعل، فإن أسعار النفط والمواد الخام الأخرى، التي تشكل في المجمل وبحصص متساوية زهاء 30% من التدفقات التجارية، قد تدنت بمعدل 11,5% و 3,8% على التوالي، كما تدنت خلال هذه السنة أثمان المنتوجات المصنعة بنسبة 4%. ونتيجة لذلك، تحسنت معادلات التبادل بنسبة 1,5% لفائدة الاقتصاديات الصناعية في حين تدهورت بمعدل 2,8% بالنسبة للأقطار المصدرة للمنتوجات الطاقية وبمعدل 1,2% فيما يخص باقي البلدان النامية.

وفي ذات الوقت، ظلت اختلالات الأداءات بالغة. أجل، إن البلدان الصناعية التي سجلت عجزا بنحو 40 مليار دولار في 1992 قد حصلت على فائض قدره 8 ملايير. إلا أن التباينات في التطور الموجودة فيما بين هذه البلدان قد ازدادت اتساعا. وهكذا انتقل الرصيد السلبي للولايات المتحدة الأمريكية من 66 إلى 104 مليار دولار فيما تقلص العجز الحاصل لدى الاتحاد الأوروبي بقدر بالغ إلى 7 ملايير دولار، وتزايد الفائض المسجل من لدن اليابان من 118 إلى 131 مليار. وفي الاقتصاديات الانتقالية تفاقم العجز الجاري في المجموع فوصل إلى 6,5 مليار دولار. وفيما يتعلق بالأقطار النامية، فإن رصيدها السلبي قد تردى أيضا بحيث بلغ 103 مليار دولار وانتقل العجز لدى بلدان آسيا من 5 إلى 26 مليار بينما ظل يناهز 48 مليار في الأقطار المصدرة للنفط.

والحاصل أن الاحتياج إلى التمويل تزايد بشكل ملموس لدى الأقطار النامية ولدى الاقتصاديات الانتقالية ، وأكثر من ذلك، البلدان المتقدمة، من جراء تفاقم العجز الحاصل في ميزانياتها . ومع ذلك فإن أوفر قسط من الأموال كان مرة أخرى من نصيب اقتصاديات البلدان الصناعية، خاصة على صعيد السوق المالية العالمية حيث يسر تزايد العرض انفراجا في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أسعار الفائدة. كما أن الاستثمارات الأجنبية مازالت تجتذب بالأساس من طرف الأقطار المتقدمة. وبالمثل، وجهت تدفقات الأموال الممنوحة للبلدان النامية بالقدر الأوفر نحو الأسواق الناشئة، وبصفة رئيسية أسواق آسيا وذلك نتيجة لتحرير العمليات مع الخارج وللفرص التي توفرها هذه البلدان للرساميل الباحثة عن التوظيف خاصة في إطار برامج الخوصصة.

وفي هذه الظروف، استرسلت المنظمات المالية الدولية في منح مساعداتها من أجل دعم برامج التصحيح بالبلدان النامية، وجهود إعادة هيكلة اقتصاديات أوروبا الشرقية، التي انشأ صندوق النقد الدولي خصيصا لها في شهر أبريل "التسهيلة من أجل التحويل النظمي". فبالنسبة لسنة 1993، وصلت مختلف السحوبات التي تمت لدى هذا الصندوق مبلغا إجماليا قدره 5 ملايير من حقوق السحب الخاصة كادت تنفرد به أقطار أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. كما أحرزت هذه البلدان على ما يفوق النصف من خطوط الاعتماد المفتوحة من طرف البنك العالمي والتي بلغت قرابة 17 مليار دولار برسم السنة المالية المختتمة في 30 يونيو 1993. وفيما يتعلق بالدفعات الفعلية للبنك، فإنها وصلت إلى ما يقارب 13 مليار دولار من ضمنها 8 ملايير تم منحها في إطار عمليات التمويل المشترك. وموازاة مع ذلك، فقد اقترض البنك الدولي ما قدره 12,7 مليار دولار بالسوق الدولية للرساميل. كما قام صندوق النقد الدولي بتجديد الاتفاقيات العامة للاقتراض لمدة خمس سنوات، مما يخول له الحصول على 18.5 مليار من حقوق السحب الخاصة، من بعض البلدان الصناعية والمملكة العربية السعودية.

أما القروض المفتوحة من لدن الجمعية الدولية للتنمية بصفة أساسية لفائدة أقطار إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وآسيا الجنوبية فإنها قد بلغت 6,8 مليار دولار، في حين ظلت المبالغ المدفوعة تناهز 5 ملايير دولار. ومن جهة أخرى، منحت الشركة المالية الدولية، عن طريق السلفات واقتناء المساهمات، مساعدات بمبلغ 2,1 مليار دولار لصالح القطاع الخاص بالبلدان النامية.

وفي النهاية تكون الأقطار النامية قد حصلت، في أشكال مختلفة، على مبلغ إجمالي قدره 300 مليار دولار من الرساميل، وشكلت الرساميل الخاصة، البالغة 177 مليار دولار، أكبر قسط منها للسنة الثانية على التوالي. وزيادة على ذلك، استفادت تلك الأقطار من تخفيف لديونها برسم برامج تخفيض الالتزامات وتصفية المؤخرات بما قدره 19 مليار. ومع ذلك، فإن جاري ديونها الخارجية قد ارتفع من جديد، فانتقل من 1.660 مليار إلى 1.770 مليار دولار.

إن التقلبات التي طبعت الظرفية الاقتصادية الدولية والترددات التي ظلت تشوب آفاقها قد واكبها عدم الاستقرار بأسواق الصرف حيث تفاقمت تغيرات الأسعار على الخصوص بفعل تفاوت معدلات الفائدة. وظهرت توترات خاصة في حظيرة نظام الصرف الأوروبي في حين مر الدولار من تطور عشوائي بينما تدعمت قيمة الين.

ولقد كان تطور سعر الدولار في اتجاه الانخفاض خلال النصف الأول من السنة، بصفة رئيسية على إثر تدني أسعار الفائدة بالولايات المتحدة، ثم تدعم طيلة شهر يوليوز نظرا لتحسن الظرفية الاقتصادية الأمريكية، وأكثر من ذلك، بسبب الاضطرابات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي. غير أنه مع تهدئة هذه التوترات منذ شهر غشت تراجع الدولار إلى غاية منتصف شهر أكتوبر قبل أن ترتفع قيمته منذ ذلك الحين، ويرجع ذلك إلى تقليص فارق أسعار الفائدة بالخصوص مع ألمانيا وظهور الانتعاش الاقتصادي بأمريكا. وفي المجموع، سجل الدولار، من نهاية سنة لأخرى، ارتفاعا بمعدل 10,4% بالنسبة لمجموع العملات الأوروبية الرئيسية، إلا أنه تدني بنفس القدر إزاء الين. وهكذا، وبالرغم مما أقدم عليه بنك اليابان من اقتناءات هامة من الدولار فإن سعر الين قد تزايد بقدر ملحوظ بسبب توسع الفائض التجاري لهذا البلد.

وفي أوروبا، فإن نظام الصرف المعتمد كان مرة أخرى خلال 1993 عرضة لاضطرابات حادة تجلت في وقوع أزمتين جديدتين. وهكذا، فبعد توترات سنة 1992، تعرض النظام النقدي الأوروبي منذ بداية السنة لضغوط قوية، إلا أنه تم التحكم فيها بعد تدخلات حاسمة لمعهد إصدار كل من ألمانيا وفرنسا وتخفيض قيمة الجنيه الإرلندي بنسبة 10% في شهر يناير، ثم في شهر ماي البسيطة والإسكودو بنسبة 8% و 6,5% على التوالي، والكرون الدانماركي بنسبة 7,5% في شهر يونيو. وخلال النصف الثاني من السنة وعلى إثر اشتداد المضاربات احتدمت التوترات ولم يتم تطويقها إلا بعد أن تقرر في 2 غشت توسيع مجال تقلب العملات المساهمة من 2,25% إلى 15% من جهتي السعر المحوري لكل عملة. فبعد خروجهما عن نظام الصرف الأوروبي في 1992 طرأت على الجنيه الاسترليني والليرة تقلبات واسعة أدت في النهاية إلى انخفاض قيمتهما بنسبة 2,4% و13,8% على التوالي، إزاء الدولار.

وفي الأخير، وصلت أسعار الذهب، بعد تغيرات واسعة المدى، إلى 390 دولار للأوقية في نهاية سنة 1993 عوض 333 دولار في آخر 1992. ويعزى هذا الارتفاع الذي يناهز 17% إلى انتعاش ملموس للطلب مقابل ركود للعرض.

إن الكساد الذي ما زال يسود الاقتصاد العالمي والذي تكمن أبرز مظاهره في تصاعد البطالة وركود المبادلات التجارية قد حث البلدان المتقدمة بصفة خاصة على المزيد من التنسيق والتعاون على المستوى الدولي. وفي هذا الصدد، فإن تكوين المجموعات الاقتصادية المختلفة وكذا اختتام مفاوضات جولة الأوروكواي في أواخر 1993 سيعملان ولاشك على تدعيم التجارة العالمية وتنشيط النمو والإسهام في خلق فرص جديدة للتشغيل. غير أن الانتعاش الاقتصادي مازال يبدو بطيئا ومتواضعا، ويبقى نجاح الاتفاق المتعدد الأطراف الذي أبرم أخيرا رهينا هو نفسه ليس فقط بالتبني الفعلي لمبدإ التبادل الحر، ولكن أيضا باعتبار التفاوت في مستويات التنمية في حظيرة المجتمع الدولي. ذلك أنه يخشى، في حالة انعدام سياسات موازية فعالة، أن يكون للاتفاقيات الجديدة انعكاس سلبي على الأقطار النامية. وإن افتقاد الامتيازات الخاصة التي كانت تتمتع بها والذي سوف يعرضها لمنافسة أكثر حدة، وكذا ما ستواجهه بعض الأقطار من تقلص في الحمائية لمن شأنهما أن يعاكسا تنمية وتدعيم أنظمتها الانتاجية التي لم تكتسب بعد المتانة المنشودة.

وقد أثرت الظرفية العالمية، والحالة هذه، على الوضعية الاقتصادية الداخلية نظرا لفتور الطلب الخارجي ولتطور غير ملائم لمعادلات التبادل. وانضافت إلى هذه العوامل الخارجية انعكاسات الجفاف الذي استمر لمدة سنتين متتابعتين. وهكذا، فإن تراجع الإنتاج الفلاحي وانخفاض المداخيل بالوسط القروي الذي ترتب على ذلك، قد امتدت آثارهما السلبية لتشمل باقي قطاعات النشاط، بحيث تدنى الناتج الداخلي الإجمالي من جديد. ورغم أولى المؤشرات التي كانت تنذر بهذه التطورات عند أواخر سنة 1992، لم يحصل أي تراجع عن اعتماد قابلية الدرهم للتحويل بالنسبة للعمليات الجارية ووضع حد لمسلسل إعادة هيكلة الدين الخارجي في بداية 1993. وبالفعل تحقق هذان الهدفان في الآجال المتوقعة. وعلاوة على ذلك تم الحفاظ على التوازن في المجالين النقدي والمالي بفضل الاستمرار في نهج سياسات تتسم باليقظة.

وهكذا تباطأ التضخم رغم التوترات التي ظهرت على بعض القطاعات كما يدل على ذلك تدني مستوى مقلص التضخم وكذا مقياس كلفة المعيشة، إلى 3,8% و 5,2% على التوالي. وقد ساعد على تخفيف الضغوط التضخمية، انتهاج سياسة نقدية حذرة مكنت من الحد من وتيرة توسع وسائل الأداء مع توفير التمويل المواتي للاقتصاد. وقد تبلور الدعم للاستثمار على الخصوص، في تخفيض نسب الفائدة وكذا تعزيز الإجراءات الامتيازية المتخذة لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

أما السياسة المتبعة في مجال المالية العمومية فقد استفادت من الإمكانية المتمثلة في تزايد الإيرادات غير الجبائية وأسهمت في تنشيط الاقتصاد مع مراعاة الضابط المحدد لعجز الميزانية. وتم هذا التنشيط، بصفة خاصة، عن طريق الزيادة في نفقات التجهيز وتخفيضات ضريبية وتصفية جزء من مؤخرات أداءات الدولة إزاء المقاولات.

وفي الأخير، تم تطويق عجز الحساب الجاري الخارجي، في حدود 2% من الناتج الداخلي الإجمالي، كما كان الشأن في 1992، ولو أن تحملات فوائد الدين، على الخصوص، تنامت بقدر ملموس. وبالإضافة إلى ذلك، سجل ميزان الأداءات من جديد فائضا بفضل دخول مبالغ هامة من الرساميل، اشتملت بنسبة أكبر مما مضى على استثمارات القطاع الخاص.

الإنتـــــاج

لقد كان لانخفاض الإنتاج الفلاحي خلال هذه السنة عواقب بالغة على الاقتصاد بكامله لاسيما وأنه حدث بعد الانكماش الهام المسجل في 1992. وبالفعل، وبعد أن كانت نتائج القطاعات الأخرى، ماعدا البناء، تبدو في

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ارتفاع خلال العام الماضي، فإن مجموع الفروع تقريبا سجلت تقلصا في نشاطها أثناء 1993. وفي النهاية، تكون خدمات الإدارات العمومية قد سجلت، بمفردها، تزايدا ملموسا، عمل على تخفيف تراجع إنتاج السلع والخدمات القابلة للتسويق، بنسبة 2,3%. ولذا، تدنى الناتج الداخلي الإجمالي، على أساس الأسعار الثابتة بمعدل 1,1% في المجموع، بلي الانخفاض بنسبة 4,4% في 1992.

وفي هذه الظروف، لم يتجاوز إسهام القطاع الأولي في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي إلا بقليل نسبة 13% عوض 14% في 1992، وقرابة الخمس بالمتوسط خلال العقد الماضي. وظل نصيب القطاع الثانوي يناهز 29% بينما ارتفعت حصة القطاع الثالثي، بما فيه خدمات الإدارات العمومية، إلى 58% [1].

وهكذا تدنى الإنتاج الفلاحي خلال هذه السنة بنسبة 6,2%، بعد الانخفاض بأكثر من الثلث في 1992، وذلك نتيجة لاستمرار أحوال مناخية رديئة أثرت على المردودات. وهكذا تراجع على الخصوص محصول الحبوب بمعدل 6% إلى 27 مليون قنطار وهو أدنى مستوى لوحظ خلال العشر سنوات الماضية. كما سجل إنتاج كل من القطاني والبواكير والزراعات الزيتية والكروم انخفاضا بالغا. وبخلاف ذلك، تزايد إنتاج الزراعات السكرية بفضل اتساع المساحات، كما تنامى إنتاج الحوامض بنسبة 11%، غير أن نقصا في جودة الفواكه أثر على الصادرات. وعانى نشاط تربية المواشي أيضا من الجفاف، فسجل تراجعا انعكس من خلال انخفاض القطيع بنسبة 8% وإنتاج اللحوم بمعدل 4%. وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، فقد تحسن نشاطه كما يدل على ذلك ارتفاع الكميات المصطادة بنسبة 11%، ويعزى هذا التطور فقط للصيد الساحلي.

وفيما يرجع للقطاع الثانوي ، فقد عانى استخراج المعادن، مرة أخرى، من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، فسجل، في المجمل، انخفاضا من حيث القيمة المضافة بمعدل 2,7%. ويعزى هذا التطور إلى تدني إنتاج الفوسفاط. وبخلاف ذلك تزايد استخراج باقي المعادن وعلى الخصوص منها الزنك والرصاص والنحاس. ومن جهة أخرى، لم ترتفع القيمة المضافة لفرع "الطاقة والماء" إلا بنسبة 1,5% عوض 6,8% في العام الماضي. ويرجع ذلك إلى تقلص كل من نشاط تكرير النفط الخام وإنتاج الكهرباء. وفي نفس الوقت تزايد استهلاك الطاقة بنسبة 0,8% وقد تمت تغطيته إلى حدود 93% بموارد خارجية. وتضرر إنتاج صناعات التحويل، في آن واحد، من فتور الطلب الداخلي وتباطؤ الصادرات فسجل في المجمل انخفاضا بمعدل 1,5% شمل غالبية الفروع وخاصة منها فرعي أمتعة التجهيز وأنصاف المنتجات. واقتصرت الزيادة في النشاط على فروع المواد الغذائية الضرورية وصناعات المعدات الكهربائية. وتواصل التراجع فيما يخص فرع البناء والأشغال العمومية بحيث تقلصت القيمة المضافة بنسبة 6,1 % لتصل إلى أدنى مستوى سجل منذ خمس سنوات مضت. وهكذا تراجعت حركة البناء من جديد، بينما تواصل توسع فرع الأشغال العمومية.

وفي الأخير سجلت نشاطات القطاع الثالثي انخفاضا بنسبة 1,1% نتيجة التقلص بنسبة 3% الحاصل في التجارة والذي عوض جزئيا بتحسن نسبي للخدمات الأخرى، وخاصة منها المرتبطة بالسياحة.

أما الخدمات غير القابلة للمتاجرة التي توفرها الإدارات العمومية، فقد سجلت زيادة بمعدل 4,9%، تعزى إلى احداث مناصب للتشغيل سواء من لدن الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية.

ومن جهة أخرى، قدر الناتج الداخلي الإجمالي بمبلغ 247,7 مليار درهم، على أساس احتسابه بالأسعار الجارية فتزايد بنسبة 2,7%، باعتبار ارتفاع مقلص التضخم بمعدل 3,8%. أما الدخل الوطني الإجمالي المتاح فقد وصل إلى 256,7 مليار وتنامى بنسق أقل أي 1,4% فقط على إثر الانكماش بما يناهز الربع للدخول الصافية المتلقاة من الخارج. ونجم هذا الانخفاض أساسا عن تنامي تحملات فوائد الدين الخارجي وكذا عن تراجع طفيف للتحويلات التي قام بها المواطنون المغاربة القاطنون بالخارج [1].

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 1 و 2.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 3 إلى 5.

الطلب

وفي المقابل، بلغ الإنفاق الوطني الإجمالي 261,1 مليار وارتفع بنسبة 2% عوض 1% في العام الماضي. وضمن هذا المبلغ قدر الاستهلاك النهائي بنحو 208,6 مليار فتنامى بمعدل 4,4% بعد شبه الركود المسجل في 1992، وانتقلت حصته بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 84,2%. ومرد هذا التطور إلى توسع الاستهلاك برسم الخدمات العمومية الذي وصل إلى 45 مليار. أما استهلاك الخواص المقيمين، الذي يشكل العنصر الرئيسي للطلب فقد كان بمقدار 163,6 مليار درهم وتزايد بنسبة 2,9% بعد أن تراجع بمعدل 1,4% في 1992.

أما نفقات الاستثمار فقد وصلت إلى 52,5 مليار وتدنت بنسبة 6,4% على إثر انخفاض المخزونات بما قدره 2,9 مليار. وبلغ التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت 55,4 مليار بعد أن سجل زيادة طفيفة رغم ركود الاستثمارات في قطاعي الصناعة والبناء. غير أنه تم تعويض هذه التطورات المرتبطة بالظرفية الاقتصادية، بواسطة ارتفاع نفقات التجهيز العمومية بنسبة 13,4% وكذا الاستثمارات الأجنبية التي تنامت بنسبة 26,3% فأصبحت تمثل ما يناهز 10% من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت. وبذلك يكون معدل الاستثمار قد وصل إلى 22,4%.

ومن أجل تغطية النقص في العرض الداخلي وتلبية الطلب بدا من الضروري اللجوء إلى استيرادات صافية من السلع والخدمات بمبلغ 13,4 مليار درهم، عوض 14,7 مليار درهم في السنة الماضية، أي ما يشكل 5,1% من الإنفاق الوطني.

ومن جهة أخرى، تجلى انخفاض الدخل، خاصة في الوسط القروي، في تقلص الادخار الداخلي بنسبة 5,7% إلى 39 مليار أي 15,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. كما أن الادخار الوطني، الذي قدر بمبلغ 48,1 مليار قد تراجع بمعدل 9,9% فلم تتجاوز حصته 18,7% ضمن الناتج الوطني الإجمالي المتاح. إلا أنه تدعم الادخار المتمثل في التوظيفات المالية [1].

وفي هذه الظروف، أسفر إنجاز الاستثمارات عن احتياج إلى التمويل قدره 4,2 مليار، أي ما يساوي 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدل 2,5 مليار أو 1% خلال 1992. وبالموازاة مع ذلك، فإن استخدامات أصل الدين الخارجي الذي أصبحت استحقاقاته تسدد بكاملها وكذا الاستردادات التي تمت لدى صندوق النقد الدولي قد اسفرت عن صرف 17,8 مليار درهم، فأدت إلى رفع الاحتياج الإجمالي للرساميل الخارجية إلى 22 مليار درهم. إلا أن المبالغ المتلقاة في هذا الصدد وصلت إلى 25,3 مليار، ومكنت بالإضافة إلى تغطية ذلك العجز، من تدعيم الموجودات من العملة الأجنبية.

العلاقات المالية مع الخارج

وبالفعل أسفرت المعاملات مع الخارج عن فائض قدره 2,6 مليار فارتفعت احتياطيات الصرف إلى 38,2 مليار درهم، أي ما يساوي أكثر من سبعة شهور من واردات السلع وما يتجاوز خمسة أشهر من الأداءات الجارية . وعلى كل، فإن العجز الحاصل في الحساب الجاري وإن انتقل من 3,7 إلى 4,9 مليار، لم يمثل أكثر من 2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وزيادة على ذلك يرتبط هذا التطور بتفاقم فوائد الدين الخارجي وبانخفاض ضئيل في الإيرادات السياحية والتحويلات من لدن المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج، في الوقت الذي تخفف فيه العجز الحاصل في المبادلات التجارية.

المالية العمومية

لقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي والتخفيف من الضرائب خلال 1993 إلى ركود في المداخيل الجبائية تم تعويضه إلى حد بعيد بتعبئة موارد أخرى. ونتيجة لذلك، أسفرت الميزانية العادية عن فائض قدره 13,8 مليار، مكن من تغطية أكثر من 70% من نفقات التجهيز، مع أنها تزايدت بنسبة 13,4%.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 6 و 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتبعا لذلك، تم حصر عجز الميزانية عند 5,7 مليار أي في حدود 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي وهي نسبة تناهز نظيرتها لسنة 1992 وعلاوة على ذلك قامت الخزينة العمومية بتسديد مؤخرات الأداء بمبلغ 1,8 مليار كما كان عليها أن تدفع برسم استخماد الدين العمومي ما قدره 13,8 مليار، بزيادة تتجاوز الربع. وفي هذه الظروف، انتقل احتياج التمويل الإجمالي للخزينة العمومية من 15,2 إلى 21,3 مليار درهم، مما استلزم التجاء أهم إلى وسائل التمويل الداخلية مثلت منها موارد الادخار 60 % . وزيادة على ذلك، فإن المساعدات ذات الطابع النقدي، التي غطت قرابة ربع حاجيات التمويل الإجمالي للخزينة ، كانت صادرة عن البنوك، مما مكن خزينة الدولة من التخفيض هذه السنة أيضا لاستدانتها إزاء معهد الإصدار.

تطور النقد

لقد تواصل تباطؤ تنامي وسائل الأداء خلال هذه السنة، إذ لم تتزايد الكتلة النقدية إلا بنسبة 8,7% عوض 9,3% في 1992 و 16,8% في 1991. ويتجلى هذا التباطؤ بكيفية واضحة بالاستناد إلى الزيادة في متوسط المبالغ عند نهاية كل شهر والتي لم تتجاوز 7,7% في مقابل 12,1% خلال 1992 و 17,8% في 1991. وتأتت السيولات الإضافية إلى حدود 37,6% من القروض المقدمة للاقتصاد، وبنحو الثلث من الديون على الخزينة وبنسبة 29,3% من الموجودات الخارجية.

وبما أن الناتج الداخلي الإجمالي المحسوب بالأسعار الجارية قد ارتفع بنسبة 2,7% التي تقل عن تزايد الكتلة النقدية، فإن سيولة الإقتصاد اتسعت شيئا ما. إلا أن تنامي الأصول النقدية كان صادرا إلى حدود النصف عن الودائع لأجل مما عزز الادخار وخفف من الضغوط على كل من التوازن الداخلي والخارجي.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايير الدراهم)

المؤشرات	1991	1992	1993	التغيرات % 1992/1991	التغيرات % 1993/1992
الحسابات الوطنية					
– الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	115,4	110,3	109,1	4,4-	1,1-
الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي	24,1	15,5	14,5	36,0-	6,2-
الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي	91,3	94,8	94,6	4,0	0,2-
– الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	241,4	241,2	247,7	0,1-	2,7
– الدخل الوطني الإجمالي المتاح	250,7	253,2	256,7	1,0	1,4
– الاستهلاك الوطني	198,8	199,8	208,6	0,5	4,4
– التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	53,9	54,9	55,4	1,9	0,9
– الادخار الوطني الإجمالي	51,8	53,3	48,1	2,9	9,9-
مقياس كلفة المعيشة	115,6	122,2	128,5	5,7	5,2
منها المواد الغذائية	118,2	125,3	133,2	6,0	6,3
الحسابات الخارجية					
– الواردات (+ النقل والتأمين)	59,7	62,8	61,8	5,2	1,6-
– الصادرات (مسلمة للشحن)	37,3	34,0	34,3	8,9-	1,0
– الرصيد التجاري	22,4-	28,8-	27,5-	-	-
– ميزان الأسفار	7,1+	9,6+	9,2+	-	-
– تحويلات المواطنين القاطنين بالخارج	17,3	18,5	18,2	6,9	1,7-
– رصيد الحساب الجاري	3,6-	3,7-	4,9-	-	-
– رصيد الحساب الجاري/الناتج الداخلي الإجمالي	(1,5)	(1,6)	(2,0)	-	-
– الخدمة الكلية للدين الخارجي	21,3	22,3	29,4	4,7	31,8
المالية العمومية					
– الرصيد العادي	8,1+	12,6+	13,8+	54,4	9,7
– نفقات الاستثمار	15,1	17,2	19,5	14,2	13,4
– عجز الميزانية [1]	6,9-	5,4-	5,7-	-	-
-عجز الميزانية/الناتج الداخلي الإجمالي	(2,9)	(2,2)	(2,3)	-	-
النقد					
– الكتلة النقدية	134,1	146,5	159,3	9,3	8,7
– الموجودات الخارجية الصافية	27,9	33,7	38,2	20,9	13,3
– الديون على الخزينة	51,4	55,5	60,5	8,0	9,1
– القروض للاقتصاد	59,2	66,0	71,8	11,5	8,7

ملحوظة : احتسبت التغيرات والأرصدة والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدراهم

(1) قبل إعادة الجدولة فيما يخص سنتي 1991 و 1992.

الفلاحة والصيد البحري

تميز القطاع الأولي للسنة الثانية على التوالي بضعف الإنتاج الفلاحي نتيجة لشدة الجفاف الذي كان له تأثير بالغ على وضعية الماشية. أما نشاط الصيد البحري فقد استفاد من انتعاش ملموس بعد أن كان تطوره غير ملائم في السنة السابقة. وفي المجمل، انخفضت القيمة المضافة لهذا القطاع محتسبة بالأسعار الثابتة بنسبة 6,2 % بعد الانهيار المسجل سنة 1992 بنسبة 36 % . وبذلك فإن حصته ضمن الناتج الداخلي الإجمالي والتي بلغت 21% سنة 1991 قد تقلصت من جديد حيث لم تتجاوز 13,3%، وهو أدنى معدل سجل خلال السنوات العشر الأخيرة.

ولقد أثرت هذه النتائج الهزيلة بشكل قوي على وتيرة النمو الاقتصادي وساهمت في اختلال الميزان التجاري. وبصفة خاصة، فإن فائض المبادلات المتعلقة بالمواد الغذائية والذي سبق وأن تراجع بشكل بين سنة 1992 قد حل محله للمرة الأولى منذ عشر سنوات عجز يناهز 366 مليون درهم.

ويبرز هذا التدهور مرة أخرى التأثير القوي للتقلبات المناخية على تطور القطاع الفلاحي الذي يظل متميزا بهيمنة الزراعات البورية. ونظرا لذلك، مازال تطوير الري يندرج ضمن أولويات السياسة الفلاحية. وفي هذا الصدد تقرر الإسراع في إنجاز البرنامج الذي يهدف إلى الزيادة في المساحة المسقية لتبلغ مليون هكتار في الأمد المتوسط ، وذلك بتجهيز 250.000 هكتار إضافية بشكل تدريجي. وزيادة على ذلك، فإن السلطات العمومية قد مددت العمل بالتدابير التي اتخذت سنة 1992 وذلك بغية الحد من الأضرار التي لحقت من جديد بالوسط القروي الذي يمثل ما يناهز نصف عدد السكان. وهكذا أقدم الصندوق الوطني للقرض الفلاحي مرة أخرى على إعادة جدولة ديون الفلاحين الأكثر تضررا من الجفاف. ومن جهة أخرى، أبقت الدولة على إلغاء الرسوم والضرائب عند الاستيراد بالنسبة للمواد العلفية، كما واصلت دعم المنتجات المعدة لتغذية القطيع. وموازاة مع ذلك، تم فتح العديد من أوراش العمل من أجل الحد من تدهور وضعية التشغيل في الوسط القروي.

وقد مر الموسم الفلاحي 1992-1993 مثل سابقه في ظروف غير ملائمة تميزت بتوزيع غير متساو للتساقطات المطرية زيادة على ضعفها الكمي، حيث سجلت عجزا نسبته 38% مقارنة مع سنة عادية . يضاف إلى ذلك، أن طقسا جافا وباردا قد ساد خلال الفترة الحاسمة للنمو النباتي مما أدى إلى انخفاض المردودات بالنسبة للعديد من المزروعات، خاصة منها الحبوب والقطاني وذلك بالرغم من الأمطار المتأخرة التي تساقطت في فصل الربيع. وبخلاف ذلك، تزايد إنتاج الشمندر بفضل توسع المساحات. كما أن محاصيل الحوامض والزيتون سجلت ارتفاعا نتيجة لظاهرة التناوب التي تميز عادة زراعة الأشجار المثمرة. (1)

الحبـــوب

لقد مكن نزول الأمطار في شهر أكتوبر، وإن كانت بكميات متوسطة من زراعة الحبوب الرئيسية الأربعة على مساحة قدرها 4,9 مليون هكتار مماثلة لما كانت عليه في الموسم الفلاحي السابق. غير أن الجو الجاف الذي ساد ما بين شهري نونبر وفبراير أثر بقدر بالغ على المزروعات، بحيث لم تمكن أمطار مارس وأبريل من تحسين وضعية كان ميئوسا منها. وهكذا، تعرضت مساحات شاسعة لخسارة هامة في جل المناطق وتراجعت المردودات من جديد إلى مستويات هزيلة حيث لم تتجاوز 5,5 قنطار للهكتار.

وقد هم هذا التدهور بشكل خاص محاصيل القمح الصلب والشعير التي بلغت على التوالي 6,3 و 10,3 مليون قنطار وسجلت انخفاضا بما يناهز 6 %. كما عرف محصول الذرة انهيارا قدره 57 % حيث لم يتجاوز 923.000 قنطار. وبخلاف ذلك، وصل إنتاج القمح الطري إلى 9,4 مليون قنطار، مرتفعا بنسبة 7 % بفضل تزايد المساحات والمردودات. وفي المجمل، تقلص إنتاج الحبوب الرئيسية الأربعة بمعدل 6% من موسم فلاحي لآخر، وتحدد في 27 مليون قنطار، وهو أدنى مستوى سجل خلال السنوات العشر الأخيرة. ومن جهتها، بلغت محاصيل الحبوب الأخرى في المجمل 1,2 مليون قنطار تأتى أكثر من 45% منها من إنتاج الأرز الذي ارتفع بأكثر من الضعف بسبب اتساع المساحات بما يقارب النصف وتحسن المردودات بنسبة 63%.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 8 إلى 20.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ونتيجة لضعف مستوى الإنتاج وفي انتظار محصول سنة 1994 فمن المتوقع أن تشمل الواردات الموجهة لتغطية الاستهلاك حوالي 24 مليون قنطار، تم اقتناء ما يفوق أربعة أخماس منها ما بين يونيو ونهاية دجنبر 1993.

وفي نفس الوقت، فإن كميات الحبوب المنتجة محليا والتي تم تسويقها خلال نفس الفترة من لدن الوسطاء المقبولين والتي شملت بالأساس القمح الطري،لم تبلغ سوى 1.1 مليون قنطار، نظرا للمستوى المرتفع للأسعار في السوق الحرة.

القطـــــاني

سجلت المساحات المخصصة لزراعة القطاني تراجعا بينا نتيجة لقلة الأمطار التي أثرت زيادة على ذلك بشكل قوي على المردودات التي تحددت في 2,4 قنطار للهكتار مقابل 3,4 قنطار في الموسم الفلاحي السابق و 10,1 قنطار في الموسم 1990-1991 . وبذلك انخفض المحصول الإجمالي بمقدار النصف نتيجة لانهيار إنتاج جميع الأصناف، فتراجع إلى 774.000 قنطار، وهو أدنى مستوى تم تسجيله منذ سنة 1981.

البـواكيـر

وكذلك، اضطر الفلاحون إلى التقليص بشكل كبير من المساحات المخصصة لزراعة البواكير بالحقول، خاصة منها البطاطس. ومع ذلك فإن الإنتاج الإجمالي لم يتراجع في النهاية سوى بنسبة 8% وبلغ 510.000 طن نتيجة لتوسع الزراعات المغطاة بما يناهز الخمس.

وبالموازاة مع ذلك، شملت الصادرات خلال موسم 1992-1993 كمية قدرها 254.000 طن، فسجلت انخفاضا بنسبة 7 %. إلا أن هذا التطور الإجمالي ينطوي على اتجاهات متباينة حسب المنتوجات. وهكذا تحددت صادرات البطاطس في 61.000 طن وسجلت انهيارا نسبته 42%. وبخلاف ذلك، بلغت صادرات الطماطم 168.000 طن وارتفعت بمقدار 11% كما أن المبيعات من الخضر الأخرى وصلت إلى 25.000 طن حيث تزايدت بمعدل 79 %. وقد ظل التوزيع الجغرافي لصادرات البواكير متسما بأهمية حصة فرنسا التي تمثل ما يناهز 70% من الحجم الإجمالي.

الحـــــوامض

تميزت زراعة الحوامض خلال الموسم الفلاحي 1992-1993 بكثرة ثمار الأشجار نتيجة لظاهرة التقلب الموسمي لمستوى الإنتاج، وهكذا شمل المحصول كمية قدرها 1,2 مليون طن وسجل ارتفاعا نسبته 11 %. غير أن قلة المياه وأكثر من ذلك الطقس البارد الذي ساد خلال فصل الخريف وفترة من فصل الشتاء قد أثرا سلبيا على جودة الثمار، مما أدى إلى تراجع الكميات المتوفرة للتصدير.

وهكذا، وبالنظر إلى وفرة عرض البلدان المنافسة، فقد انحصرت المبيعات من الحوامض في 480.000 طن مسجلة تراجعا بنسبة 10% من موسم فلاحي لآخر. وشمل هذا التطور بالأساس صنف الناقيل الذي تقلصت صادراته بمقدار 25 %، بينما انخفضت صادرات الأصناف الأخرى في المجمل بمعدل 6 %. وقد وجه كالمعتاد ما يناهز الثلاثة أرباع من مجموع الصادرات إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

ومكن تراجع الصادرات من تلبية حاجيات الطلب الداخلي بشكل أوسع، وبالأخص استهلاك الفواكه الطرية الذي شمل كمية قدرها 656.000 طن أي بزيادة نسبتها 28%. أما الإمدادات لصناعة التحويل فإنها ظلت أدنى من المستويات المسجلة خلال المواسم الفلاحية السابقة رغم تزايدها بمقدار الضعف من سنة لأخرى.

الزراعات الصناعية

لقد ناهز إنتاج الشمندر 3,2 مليون طن وارتفع في ظرف سنة بما قدره 15 % بفضل امتداد المساحات في منطقتي الغرب وكالة. وبخلاف ذلك، تحدد محصول قصب السكر في 946.000 طن، فتراجع بنسبة 5% نتيجة لانخفاض المردودات.

ووصل إنتاج السكر المستخرج من الشمندر في حدود أكثر من أربعة أخماس إلى حوالي 500.000 طن وتزايد بمعدل 10 %، أي ما يمثل زهاء ثلثي الاستهلاك الداخلي مقابل 57 % في السنة الماضية. ونتيجة لذلك، تراجعت الواردات من السكر بما قدره 6 % وبلغت 382.000 طن.

أما زراعة القطن فقد انحصرت هذه السنة في منطقتي تادلة والحوز اللتين عرفتا أيضا تقلصا بينا في المساحات بسبب قلة الموارد المائية وعزوف الفلاحين عن إنتاج هذه المادة بعد تخفيض الأسعار المضمونة للمنتجين خلال الموسم الفلاحي السابق. وبذلك، عرف المحصول انهيارا حادا حيث تراجع إلى 7.000 قنطار عوض 59.000 قنطار سنة 1992 و212.000 قنطار سنة 1991.

زراعة الزيتون

بعد الانخفاض الذي سجل سنة 1992 بنسبة 31%، استفاد محصول الزيتون خلال فصل الربيع ثم الخريف من سنة 1993 من تحسن الظروف المناخية مما ساعد على الرفع من المردودات. وبالتالي، قدر الإنتاج بـ 418.000 طن وسجل ارتفاعا بمقدار 10 % . ومن زاوية مع ذلك، تم استخراج 48.000 طن من الزيت مقابل 37.000 طن في السنة السابقة.

الحبوب الزيتية

أسفر موسم إنتاج عباد الشمس عن نتائج ضعيفة على الرغم من بداية مرضية. وبالفعل فقداتسعت المساحة المزروعة بنسبة 17% حيث وصلت إلى 230.000 هكتار. غير أن الجفاف أعاق نمو النباتات مخلفا خسائر هامة وانهيارا في المردودات من 7,4 قنطار إلى أقل من قنطارين للهكتار. ونتيجة لذلك، فإن إنتاج عباد الشمس الذي عرف ارتفاعا متواصلا خلال السنوات الأخيرة لم يتجاوز 446.000 قنطار، وسجل تراجعا بمقدار 70 %. أما محصول الفول السوداني فقد ظل شبه مستقر عند مستوى 344.000 قنطار، حيث أن التقلص الطفيف في المساحات قد عوضه ارتفاع بنفس المقدار في المردودات. وعلى إثر ذلك، وصلت الواردات من الزيوت المكونة بالأساس من زيوت خام إلى 242.000 طن، أي بتزايد نسبته 16 % .

زراعة الكـروم

تأثرت حقول الكروم بدورها من جراء قلة الأمطار وكذا من شدة الحرارة خلال فصل الصيف، بحيث أن محصول العنب انخفض بمقدار الربع وبلغ 230.000 طن. وقد شمل هذا التطور سواء الأصناف المعدة للاستهلاك التي تشكل حوالي الثلاثة أرباع من المجموع أم تلك المخصصة للنبانة والتي سجلت على التوالي انخفاضا بنسبة 26 % و22%. وبالفعل فإن حصة الحقول المنتجة للعنب المخصص للنبانة قد عرفت تقلصا متزايدا يعزى لقدم الأغراس.

تربية المـــــواشي

إن نشاط تربية المواشي الذي يتميز بهيمنة الاستغلال التقليدي قد عانى من قلة الكلإ في المراعي. ولتدارك هذه الوضعية، تمت في سنة 1993 مواصلة العمل بالتدابير التي اتخذت في السنة الماضية في إطار برنامج المحافظة على قطيع الماشية. وقد شملت هذه التدابير بشكل خاص توزيع المواد العلفية المركبة بأسعار مدعومة وتعزيز المراقبة الصحية للماشية. وبذلك تم الحد من الخسائر الناجمة عن الجفاف وانخفض العدد الإجمالي للقطيع حسب الإحصاء المنجز خلال شهري مارس وأبريل 1993 بنسبة 8 % وتحدد في 23,8 مليون رأس.

وبالموازاة مع ذلك، سجل إنتاج اللحوم تراجعا بمقدار 4% حيث بلغ 426.000 طن، تأتى ثلثها من تربية الدواجن التي وفرت بالإضافة إلى ذلك 1,6 مليار من البيض، أي بزيادة قدرها 16 % . أما إنتاج الحليب فقد ناهز 814 مليون لتر وانخفض بنسبة 11 %.

الصيد البحـــري

إن نشاط الصيد البحري الذي عرف تراجعا في سنة 1992 قد سجل هذه السنة تزايدا هاما حيث وصل الإنتاج الإجمالي إلى 607.000 طن، أي بارتفاع قدره 11%. ويعزى هذا التطور الملائم بشكل اقتصاري إلى تنامي الكميات المصطادة من طرف الأسطول الساحلي بنسبة 15% حيث قدرت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بـ 477.000 طن، بينما ظلت الكميات برسم الصيد في أعالي البحار مستقرة عند مستوى 130.000 طن. وقد تزامن هذا التطور كذلك مع ارتفاع يناهز 3% هم الاستهلاك الداخلي وكذا الصادرات التي بلغت 193.000 طن وجلبت ما يقارب 5 ملايير من الدراهم، ساهمت فيها بما يفوق النصف مبيعات القشريات التي شملت 104.000 طن ، و تزايدت بمعدل 11%. وبخلاف ذلك، تراجعت في المجمل صادرات المنتجات الأخرى سواء على صعيد الكميات أم على مستوى المداخيل.

دفعت النتائج الضعيفة التي سجلها الصيد في أعالي البحار خلال السنتين الأخيرتين بالسلطات العمومية إلى اتخاذ تدابير تهدف من جهة إلى إعادة تكوين الموارد السمكية وحمايتها، ومن جهة أخرى إلى إحاطة أفضل بنشاط هذا القطاع الذي يخضع حاليا لخطط تصحيحي. وفي هذا الصدد، تم تعزيز حراسة السواحل ومراقبة إفراغ السفن، كما تم إيقاف منح رخص حيازة سفن الصيد في أعالي البحار وحث مالكي البواخر على احترام فترات ومناطق الصيد. وبالإضافة إلى ذلك، طلب من مقاولات هذا القطاع أن تقوم بإرجاع مجموع أسطولها إلى الموانىء الوطنية وبتحويل كل عائدات صادراتها إلى المغرب.

المعـــادن والطاقـــة

المعـــادن

سجل الطلب على المنتوجات المعدنية هذه السنة أيضا تراجعا هاما نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي منذ سنة 1990، وذلك مقابل وفرة العرض التي أصبحت ذات طابع هيكلي، بحيث أن أسعار المعادن الرئيسية انخفضت من جديد.

وقد تأثر القطاع المعدني من جراء هذه الظرفية على الرغم من الانتعاش الطفيف الذي لوحظ خلال النصف الثاني من السنة. ونتيجة لذلك، فإن مقياس الاستخراج المعدني الذي تصاعد بنسبة 4,8 % سنة 1992 عرف شبه استقرار هذه السنة خاصة بسبب تقلص إنتاج الفوسفاط الذي عوضه بشكل جزئي الشروع في استغلال منجم جديد للزنك وتزايد استخراج كل من معدن الرصاص والنحاس. وهكذا، ظلت حصة هذا القطاع ضمن الناتج الداخلي الإجمالي تناهز 3 %.

أما الإنتاج المعدني، فقد قدر ب 4,5 مليار درهم على أساس القيمة بمكان الاستخراج وسجل انخفاضا معدله 4,4 % ، على إثر تراجع الأسعار المتزامن مع استقرار الكميات المنتجة التي تحددت في ما مجموعه 19,3 مليون طن تتكون بالأساس من الفوسفاط .(1)

وفي نفس الوقت، فإن إمذادات المعادن الموجهة لوحدات التحويل المحلية شملت حوالي 10 ملايين طن وانخفضت بما قدره 4,8 % من سنة لأخرى. وقد هم هذا التوجه أيضا الصادرات التي لم تتجاوز 9 ملايين طن وسجلت تراجعا نسبته 6,7 % . غير أن الإيرادات المترتبة على هذه الصادرات لم تتقلص سوى بمقدار 4,2 % وبلغت 3,2 مليار درهم بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الذي يشكل العملة الرئيسية المعتمدة للتسعير.

الفوسفـــاط

أثر التراجع المتواصل لكل من الطلب والأسعار في الأسواق الخارجية، سواء بالنسبة للفوسفاط الخام أم فيما يتعلق بالمشتقات ، على نشاط مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط الذي سجل انخفاضا طفيفا مقارنة مع المستوى المسجل في السنة السابقة . وبالفعل، تحدد الإنتاج المعدني القابل للتسويق في 18,3 مليون طن، وانخفض بما قدره 7% . وانحصرت الكميات الموجهة إلى صناعات التحويل المحلية في حوالي 10 ملايين طن، أي بتراجع نسبته 5,5 %. كما أن الصادرات من الفوسفاط الخام التي سجلت تقلصا بمعدل 8% شمل كلا من الكمية والقيمة بلغت 8,4 مليون طن وجلبت إيرادات قدرها 2,4 مليار درهم . وقد دفع هذا التوجه المستمر منذ أربع سنوات المكتب الشريف للفوسفاط إلى تكييف نشاطه مع مستلزمات الطلب المركز بشكل متزايد على المنتوجات المحولة وكذا مع التحولات الهيكلية لصناعة الفوسفاط على الصعيد العالمي.

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 21 و 22.

وهكذا ، فعلى الرغم من تقليص طلبيات الهند و العربية السعودية اللتين تشكلان أهم زبناء المكتب الشريف للفوسفاط، فإن صادرات الحامض الفوسفوري ظلت شبه مستقرة عند حوالي 1,4 مليون طن، خاصة على إثر تزايد المشتريات الصادرة عن دول أوروبا الغربية. وقد خصص ما تبقى من الإنتاج للتصنيع المحلي للأسمدة الذي بلغ مجموعه 2,6 مليون طن، أي بارتفاع يناهز 16 %. وتعزز هذا التوجه الجديد على إثر تصاعد صادرات المخصبات المترتب في أن واحد على المقتنيات الهامة للبلدان الأوروبية، وعلى تزايد المبيعات إلى كل من إيران والباكستان. وفي المجمل، جلبت صادرات المشتقات من الفوسفاط حوالي 6 ملايير من الدراهم، حيث أن الارتفاع الملموس للكميات المسوقة التي وصلت إلى 2,5 مليون من الأطنان المعادلة للحامض الفوسفوري، قد عوض عن انخفاض الأسعار.

وعلى الرغم من الظرفية غير الملائمة، فقد مكن التنويع الذي قام به المكتب الشريف للفوسفاط سواء على مستوى الإنتاج أم على صعيد الأسواق من رفع حصة المغرب ضمن التجارة العالمية للفوسفاط ومشتقاته من 28 % إلى 30 % وكذا من تثبيت مبلغ المعاملات لدى التصدير في ما قدره 8,3 مليار درهم.

المنتوجات المعدنية الأخرى

سجل استخراج المواد الأخرى وكذا تسويقها تطورات متباينة حسب المنتوجات. وبالفعل، فبينما عرف إنتاج المعادن الحديدية في المجمل ارتفاعا كبيرا يعزى بالأساس إلى تزايد استغلال الزنك، فإن إستخراج المنتوجات المعدنية الأخرى واصل الاتجاه نحو الانخفاض الملاحظ سابقا. وفي المجموع لم تتجاوز الكميات المستخرجة مليون طن وتراجعت بنسبة 7 %. وبخلاف ذلك، تزايدت الصادرات بمقدار 11,7 % ووصلت إلى 716.000 طن مما مكن من تحقيق إيرادات بلغت 763 مليون درهم، وارتفعت بما نسبته 5,4 % من سنة لأخرى، وذلك على الرغم من الانهيار العام للأسعار العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نشاط تحويل المعادن، خاصة منها الرصاص والفضة، قد أسفر عن إنتاج كمية قدرها 71.000 طن من المعدن الخالص تم تصديرها بأكملها تقريبا بقيمة إجمالية بلغت 537 مليون درهم، أي بارتفاع بنسبة تفوق 18%.

الـــزنـــك

مكن الشروع في استغلال منجم كماسة في دجنبر 1992 من زيادة إنتاج الزنك بمقدار ثلاثة أضعاف حيث وصل إلى 125.700 طن. كما أن الصادرات التي بلغت 115.700 طن سجلت توسعا مماثلا، غير أن الإيرادات المقابلة وقدرها 215 مليون درهم عرفت ارتفاعا بوتيرة أقل نتيجة للتراجع الهام للأسعار.

الـــرصاص

ارتفع استخراج الرصاص بنسبة 6,6 % وشمل حوالي 112.000 طن، تم تصدير 35.600 طن منها، وهي كمية تمثل زيادة بمقدار الضعف من سنة لأخرى. كما أن المبيعات للخارج البالغة 66.900 طن من المعدن الخالص ارتفعت بنسبة 12,8 % وجلبت الجزء الأكبر من الإيرادات التي قدرت في ما مجموعه 291 مليون درهم.

النحـــاس

بعد أن سجل انخفاضا خلال سنتين متواليتين بلغ إنتاج النحاس 35.800 طن وتزايد بمعدل 4,4 % . وبخلاف ذلك، لم تعرف الصادرات نفس التوجه وتقلصت بما يناهز 5 % حيث لم تتجاوز 37.000 طن. و بلغت الإيرادات حوالي 165 مليون درهم، فسجلت كذلك انخفاضا هاما يعزى إلى تراجع الأسعار.

المنغنيز الكيماوي

تحدد استخراج المنغنيز في 42.600 طن وسجل تراجعا بمقدار 13 %. وبخلاف ذلك، ارتفعت المبيعات للخارج بنسبة الربع حيث وصلت إلى 39.000 طن وجلبت إيرادات قدرها 81 مليون درهم، أي بزيادة بمعدل 17 %.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الحديد

تراجع إنتاج الحديد إلى 66.300 طن وتم تسويقه في حدود أربعة أخماس في الأسواق الخارجية مقابل قيمة لم تتجاوز 9 ملايين درهم.

البارتين

عرف سوق البارتين المستعمل بالأساس في حفر آبار النفط تقلصا بسبب تراجع نشاط التنقيب. ونتيجة لذلك انخفض الإنتاج بما يناهز 13% ليصل إلى حوالي 350.000 طن. وبلغت الإيرادات المتأتية من تصدير ما يناهز 323.000 طن 122 مليون درهم، أي بتراجع نسبته 8 %.

الفليوبرين

انخفض استخراج الفليوبرين بدوره بمعدل 18 % ولم يبلغ سوى 70.000 طن تم تصدير حوالي 59.000 طن منها مقابل قيمة قدرها 55 مليون درهم، في تقلص بنسبة 27 % من سنة لأخرى.

الطاقة

ضمن ظرفية اقتصادية تميزت بتراجع النشاط الفلاحي وبركود نسبي في القطاع الصناعي، قدر الاستهلاك الإجمالي للطاقة بحوالي 7.1 مليون من الأطنان المعادلة للنفط، وارتفع من سنة لأخرى بمقدار 0,8 % مقابل توسع بمعدل 4,7 % في السنة السابقة. ونتيجة لذلك، لم يتزايد إنتاج الطاقة، المعبر عنه بواسطة المقياس الخاص به سوى بنسبة 1,9 % عوض 9,3 % سنة من قبل. ويعكس هذا التباطؤ بالأساس تراجع وتيرة نمو نشاط التكرير، وبدرجة أقل إنتاج الكهرباء. (1)

تأثرت الموارد المحلية بدورها بسبب تقلص إمدادات محطات الكهرباء المائية بما يفوق النصف، ولم يمكن إنتاجها الذي بلغ 490.000 من الأطنان المعادلة للنفط من تغطية الحاجيات الإجمالية سوى بنسبة 7%، على الرغم من توسع استخراج الفحم. وقد ترتب على ذلك تفاقم العجز الطاقي الذي وصل هذه السنة إلى 93 % أو 6,6 مليون من الأطنان المعادلة للنفط وهم أساسا المنتجات النفطية التي تمثل82,5 % من الطلب الكلي على الطاقة.

غير أن هذا التطور واكبه انخفاض في تكلفة الطاقة التي بلغت مع ذلك 8,9 مليار من الدراهم واستلزمت ما يعادل 26 % من عائدات الصادرات. وتعزى هذه النتيجة بالأساس إلى تقلص المقتنيات من الفحم، وبدرجة أكبر إلى تراجع المشتريات من النفط الخام بأسعار أدنى.

المنتوجات النفطية

وصل الإنتاج الإجمالي للمنتوجات النفطية إلى 5.9 مليون طن، أي بزيادة قدرها 3,5 % عوض ما يناهز 11 % سنة 1992. وفي المقابل، ظل إسهام الإنتاج المحلي للمحروقات دون أهمية تذكر حيث لم يتجاوز 28.000 من الأطنان المعادلة للنفط.

أما الواردات، فقد بلغت 6,1 مليون طن، أي بانخفاض نسبته 9 % على إثر الارتفاع الطفيف للطلب وتعزيز المشتريات من المنتوجات المكررة وكذا بسبب أهمية المخزونات المكونة سابقا. وبالتزامن مع تراجع الأسعار في السوق العالمية أدى هذا التطور إلى تقلص بما يفوق 16 % في تكلفة النفط التي بلغت 6,7 مليار من الدراهم مقابل 8 مليار درهم سنة 1992. أما معامل التكرير فقد حولت 6,4 مليون طن، وهي كمية في ارتفاع بنسبة 2 % فقط، عوض ما يناهز 15 % سنة 1992

الفحم

ظل استهلاك الفحم قريبا من مستواه في السنة السابقة، أي ما يناهز 1,8 مليون طن. وقد تمت تغطية هذا الطلب في حدود 615.000 طن بواسطة الإمدادات المحلية من الفحم الحجري التي تزايدت بنسبة 13% معززة بذلك التصاعد الملاحظ في سنة 1992. وفي نفس الوقت تراجعت الواردات من الفحم بمقدار 5,2 % هذه السنة خاصة على إثر انخفاض مقتنيات معامل الأسمنت، وتحددت في مليون طن بقيمة قدرها 483 مليون درهم.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 23 إلى 26

الكهرباء

قدر الإنتاج الكلي الصافي من الكهرباء سنة 1993 بما يناهز 10 ملايير كيلوواط/الساعة، أي بزيادة قدرها 2,1% عوض 5,6% في السنة السابقة. وقد أنجزت كلها تقريبا من طرف المحطات الحرارية التي اشتغلت بكامل طاقتها نظرا للتراجع بما يفوق النصف لإمدادات الكهرباء من أصل مائي التي تقلصت إلى أقل من نصف مليار كيلوواط/الساعة أي ما يمثل 4,5 % من الإنتاج الكلي مقابل 10 % سنة 1992 و 13,5 % سنة 1991. وقد تمت تغطية الكمية المتبقية في حدود حوالي مليار كيلوواط/الساعة بواسطة الالتجاء إلى الطاقة الكهربائية من مصدر خارجي.

وقد أدى هذا التطور إلى اتخاذ عدة تدابير بهدف الحد من الطلب الناشىء في حدود الثلثين عن مستهلكين آخرين غير الأسر وكذا بغية التخفيف في نهاية الأمر من الضغوط على وتيرة تشغيل المحطات الحرارية. ذلك أنه بالإضافة إلى تقنين الإمداد عبر الشبكة الكهربائية ورفع الأسعار المطبقة خلال هذه السنة بنسبة 5%، فقد تقرر إعفاء الواردات المتعلقة بمولدات الكهرباء وبالتجهيزات التي تستعمل طاقات بديلة من أداء الرسوم الجمركية. وفي الأخير، تحدد الاستهلاك النهائي للكهرباء في 9,8 مليار كيلوواط/الساعة وتزايد بمقدار 2,7 % فقط، وهو معدل يقل بكثير عن نسبة 9,3 % المسجلة في سنة 1992 وكذا عن متوسط النمو خلال السنوات الأخيرة الذي بلغ 7 %.

وبالموازاة مع هذه التدابير ذات التأثير المحدود تم إعطاء أهمية خاصة لاستغلال الموارد المائية للبلاد وبدرجة أكبر إلى تشييد محطات حرارية. وهكذا تم الإسراع في إنجاز سد الوحدة وتجهيز وحدة الكهرباء المائية بمطماطة التي تبلغ طاقتها 240 ميكاواط، وسوف يتواصل تهييء حوضي سبو وأم الربيع. ومن جهة أخرى، سيمكن تشغيل القسمين الأوليين من المحطة الحرارية بالجرف الأصفر بطاقة قدرها 300 ميكاواط لكل منهما من الإسهام بما يعادل الثلث في إنتاج الكهرباء من مصدر حراري ابتداء من سنة 1994. وبذلك سوف يكون في الإمكان، عند إتمام المشروع المتوقع بنهاية التسعينات، مضاعفة الطاقة الإجمالية المتوفرة بحيث تتم تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية خلال السنوات المقبلة كيفما كان إسهام محطات الكهرباء المائية.

الصناعة والبناء

سجل نشاط الصناعات التحويلية في سنة 1993، كما يتضح من خلال مؤشر الإنتاج الصناعي الذي يتخذ كمرجع سنة 1987 تراجعا نسبته 1,4% (1). وهكذا انخفضت القيمة المضافة لهذا القطاع فأسهمت بما يناهز 18% في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي. وعرف قطاع البناء والأشغال العمومية بدوره تقلصا بمعدل 6,1%.

الصناعة

ظلت الظرفية في القطاع الصناعي متميزة كما كان الشأن خلال سنة 1992 بتباطؤ الطلب الداخلي الذي لم يعوضه إلا بشكل جزئي تحسن الصادرات من المنتوجات المصنعة. وهكذا، فباستثناء فرع الصناعة الفلاحية الذي عرف إنتاجه ركودا في المجمل، فإن الصناعات التحويلية انتابها انخفاض كان جد محسوس في فروع التعدين ومواد البناء ومنتجات النسيج الموجهة للسوق المحلية.

الصناعات الغذائية
والمشروبات والتبغ

استفاد هذا القطاع في سنة 1993 من تزايد الطلب على السكر والحليب وبدرجة أكبر على منتوجات المطاحن. وبخلاف ذلك، عرف إنتاج كل من المواد الدهنية ومصبرات السمك والمشروبات والتبغ بعض الانخفاض. وفي المجمل، إرتفع المقياس الخاص بهذا القطاع بمقدار 1,1% عوض 2,5% في السنة السابقة.

وقد تعزز نشاط المطاحن الصناعية على إثر تزايد الواردات من الحبوب فاتسع بمعدل 22%، وشمل بالخصوص إنتاج 21 مليون قنطار من الدقيق. كما عرفت صناعة السكر انتعاشا نسبته 7% حيث أن إنتاج الشمندر الذي يشكل 80 % من المادة الأولية تزايد بما قدره 14%. وبذلك

(1) يرجع للملحق الإحصائي 27

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قدر الإنتاج المحلي للسكر بما يناهز 500.000 طن وسجل ارتفاعا بمعدل 10%، مما مكن من تقليص الواردات من السكر إلى 382.000 طن أي بنسبة 6%. وفي المجموع، شمل استهلاك السكر المكرر ما يناهز 816.000 طن، وتزايد بنسبة 2,4%. كما استفاد إنتاج المواد الحليبية من ارتفاع مستوى الطلب وتصاعد بمقدار 3,2%. وتنامى إنتاج المصبرات النباتية بدوره بنسبة 13,1% وذلك بعد أن تراجع خلال السنتين الأخيرتين.

وعلى العكس من ذلك، فإن إنتاج المواد الدهنية الذي سجل ارتفاعا في السنة الماضية قد تقلص بما قدره 4% على إثر انخفاض محاصيل الحبوب الزيتية. ونتيجة لذلك، تزايدت الواردات من الزيوت الخام بنسبة 19% لتغطية الاستهلاك. وعرف فرع مصبرات السمك بدوره انخفاضا بمقدار 11,9%، يعزى جزئيا إلى عدم انتظام الإمدادات.

وفي فرع المشروبات والتبغ تواصل التراجع الذي بدأ سنة 1992 بوتيرة أكبر حيث بلغت نسبته هذه السنة 7,7%. ويعكس هذا التوجه انخفاض إنتاج الجعة بينما عرف إنتاج المشروبات غير الكحولية بخلاف ذلك تحسنا طفيفا وظل إنتاج التبغ شبه مستقر.

صناعة النسيج
واللباس والجلد

على عكس ما لوحظ من نمو متواصل خلال السنوات الماضية، تقلص صنع المنتوجات من النسيج والجلد بما نسبته 1,6% سنة 1993 نتيجة بالأساس لضعف الطلب الداخلي، خاصة على صعيد فروع الصوف والقطن والألياف الاصطناعية. وبخلاف ذلك، تقدم إنتاج كل من الملابس الداخلية والألبسة الجاهزة المصدرة.

وبالفعل، أدى تراجع الطلب خاصة في الوسط القروي إلى تدهور إنتاج جل الصناعات الموجهة بالأساس للسوق الداخلية. وهكذا، فإن صناعة القطن التي تشكل أهم نشاط ضمن هذا القطاع سجلت مجددا تراجعا بنسبة 5,4%، بينما عرفت صناعات الصوف والألياف الاصطناعية انخفاضا يناهز 10%. وأما الفروع المعين إنتاجها للأسواق الخارجية فقد سجلت بعض النمو، باستثناء إنتاج الزرابي الذي تواصل تراجعه. وهكذا، تزايد إنتاج السلع المنسوجة بنسبة 7,3% على إثر الارتفاع الهام للطلبيات في السوق الفرنسية. كما سجل فرع الملبس تقدما طفيفا بمعدل 1,8% يعزى فقط إلى تنامي صناعة الألبسة الداخلية والأقمصة.

ومن جهة أخرى، عرف إعداد الجلد في المجمل انخفاضا طفيفا بمقدار 0,6%، نتيجة لتراجع صنع المنتجات من الجلد. غير أن نشاط الدباغة سجل تحسنا نسبته 3,2%، كما تزايد صنع الأحذية بما قدره 2% على إثر ارتفاع الطلب الخارجي.

الصناعات الكيماوية
وشبه الكيماوية

تتضمن هذه المجموعة بالإضافة إلى منتجات الكيمياء وشبه الكيمياء المواد المصنوعة من المطاط أو البلاستيك وكذا الورق والورق المقوى وصناعة الخشب.

وقد طرأ خلال السنة شبه ركود على هذه الأنشطة، وذلك بعد أن سجلت انتعاشا نسبته 1,7% سنة 1992. وينطوي هذا التطور على زيادة طفيفة في إنتاج مشتقات الفوسفاط باستثناء الحامض الفوسفوري، وكذا على تحسن إنتاج صناعة المواد الصيدلية وصناعة تحويل الخشب والمواد البلاستيكية. وبخلاف ذلك، سجلت الفروع الأخرى انخفاضا، خاصة منها صناعات الورق والمطاط والأصباغ.

إن إنتاج الحامض الفوسفوري المرتبط بشكل قوي بالطلب الخارجي الذي تراجع سنة 1993 قد تحدد في 2,5 مليون طن، أي بانخفاض نسبته 3,4%. وعلى العكس من ذلك، ارتفع إنتاج الأسمدة الكيماوية بما قدره 16%، ووصل إلى 2,6 مليون طن تم تصدير ما يفوق 90% منها.

ومن جهة أخرى، تزايد إنتاج المواد البلاستيكية والصيدلية بينما عانى صنع الأصباغ من الأزمة التي تواجهها صناعة السيارات وكذا نشاط البناء، كما سجل فرع المطاط والبلاستيك نموا قدره 1,1% نتيجة لارتفاع إنتاج المواد البلاستيكية بنسبة 4,5%. وأخيرا، انخفض إنتاج فرع الورق والورق المقوى للسنة الثالثة على التوالي، بينما تزايد نشاط صناعة الخشب بشكل محسوس، خاصة فيما يتعلق بالتلفيف وصنع الألواح والأثاث.

الصناعات الميكانيكية
والتعدينية والكهربائية
والإلكترونية

تتضمن هذه المجموعة الصناعة المعدنية الأساسية والمصنوعات المعدنية والآلات ومعدات التجهيز ومعدات النقل وكذا التجهيزات الكهربائية والإلكترونية. وقد عكس التطور الإجمالي لهذا القطاع في 1993 تواصل التدهور الذي ظهر في السنة الماضية، إذ تم تسجيل تراجع نسبته 3% يعقب التقلص بمعدل 2,1% الملاحظ في السنة السابقة. وباستثناء معدات السكك الحديدية والتجهيزات الكهربائية والصناعية فقد ساد هذا الانخفاض كافة الفروع الأخرى.

وسجل صنع منتجات الحديد الصلب من جديد تراجعا قدره 4,5% على إثر تقلص الطلبيات الصادرة عن الزبناء الرئيسيين. كما أن الارتفاع المتواصل لإنتاج المصنوعات المعدنية الذي لوحظ خلال السنوات الأخيرة قد حل محله تراجع نسبته 7,8%. وقد شمل هذا التراجع كل الفروع، خاصة منها المعدات الثقيلة والصفائح وكذا النجارة والتلفيفات المعدنية.

وبالنسبة لمعدات النقل فقد سجل هذا الفرع انخفاضا بمقدار 9,3% يلي التراجع بما معدله 17,5% سنة 1992. وبالفعل، تواصل تدهور نشاط هذا الفرع بالرغم من تزايد إنتاج معدات السكك الحديدية بنسبة 75%. وقد عرف تركيب السيارات الخصوصية وحده انهيارا للسنة الثانية على التوالي، بنسبة 26% حيث لم يتم إنتاج سوى 11.000 سيارة نتيجة لمنافسة السيارات المستوردة. وبالإضافة إلى ذلك، أدى ضعف الطلبيات إلى تراجع تركيب عربات النقل بمعدل 3,1%.

وبخلاف ذلك، عرف صنع الآلات ومعدات التجهيز توسعا طفيفا ظل دون النمو الملاحظ في السنة الماضية، على إثر تطور غير ملائم بالنسبة للآلات الفلاحية والتجهيزات الموجهة لقطاعي المعادن والبناء. وسجلت التجهيزات الصناعية المختلفة تزايدا قدره 17,5%.

وبالمثل، استفاد قطاع التجهيزات الكهربائية والإلكترونية من إنتعاش نسبته 13,3%، نتيجة على الخصوص لنمو إنتاج الأسلاك والحبال الكهربائية بمقدار 21,8% وصنع أجهزة الإنارة بمعدل 37,3%. ويرتبط ذلك بتوسيع الشبكة الكهربائية وتجديدها.

مواد البناء

إن تباطؤ النشاط في هذا الفرع الذي لوحظ منذ السنة الماضية قد تكرر في سنة 1993. وبالفعل، سجل إنتاج مواد البناء انخفاضا بمعدل 6,4% شمل جل المنتجات باستثناء المواد المصنوعة من الخزف. وهكذا استقر إنتاج الأسمنت عند حجمه للسنة الفارطة أي في مستوى 6,2 مليون طن بينما انخفض صنع المكتلات ومواد البناء من الطين وكذا الزجاج بما نسبته على التوالي 11,5%، 14,2% و 12,2%.

البناء والأشغال العمومية

انخفضت القيمة المضافة لهذا القطاع بمقدار 6,1%. وبالفعل، استمرت الظرفية غير الملائمة التي تميزه منذ سنة 1991، وذلك نتيجة للأزمة التي مازال يعاني منها قطاع البناء. وبخلاف ذلك، فإن قطاع الأشغال العمومية الذي أسهم بما يفوق 18% في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت قد سجل توسعا جديدا كما يتجلى ذلك من خلال الاستثمارات المنجزة إذ ارتفعت بما قدره 3,5%.

أدى كل من انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي وضعف استخدام الطاقات الإنتاجية إلى تراجع الإقبال على الاستثمار من لدن المقاولات كما يتضح ذلك من خلال تطور الاستثمارات الصناعية المرخص لها والتي انخفضت بنسبة 19% من سنة لأخرى. ويبعث هذا التطور على الإنشغال سيما وأن على القطاع الانتاجي أن يواجه منافسة خارجية متزايدة. وقد بادرت السلطات العمومية الى العمل من أجل إعادة صياغة القوانين المتعلقة بالاستثمار والتجارة، وإعداد القوانين الخاصة بالمنافسة وكذا تبسيط المسطرة الادارية، كما أنها أضفت مزيدا من المرونة على شروط التمويل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومع ذلك، فإن تدعيم هذه التدابير وكذا الإصلاحات الهيكلية المختلفة التي بوشرت خلال السنوات الأخيرة تستلزم من المقاولات أن تعمل على تحسين أنظمة تدبيرها من أجل الحد من كلف الإنتاج وتدعيم قوتها التنافسية. وعليها أن تبذل كذلك مزيدا من الجهود بهدف تنويع إنتاجها وكذا أسواقها.

الأسعار - الأجور - السكان - التشغيل

الأسعار

على إثر فتور الطلب الداخلي الناجم عن تراجع المداخيل تدنت وتيرة ارتفاع الأسعار في سنة 1993 على غرار السنة الماضية. وقد تجلى هذا التباطؤ بشكل خاص في تطور مقياس كلفة المعيشة الذي تزايد من حيث مستواه المتوسط بنسبة 5,2% عوض 5,7% في سنة 1992 و 8 % سنة 1991. كما ارتفع مقلص التضخم للناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3,8% مقابل 4,5% في السنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كان كل من مقياس أسعار الجملة ومقياس الإنتاج الصناعي قد سجل ارتفاعا وصل في المتوسط إلى 4,5% و 5% على التوالي وهي نسب تفوق مثيلتها المسجلة سنة 1992، فذلك راجع بالأساس إلى الزيادة في أسعار المنتوجات الفلاحية بسبب تقلص العرض نتيجة للجفاف. غير أن استيراد كميات هامة من المنتجات الغذائية ومواصلة دعم المواد الأساسية مكنا من الحد بشكل ملموس من الضغوط على مستوى الأسعار، وخاصة منها أسعار التقسيط.

مقياس كلفة المعيشة

أصبحت متابعة تطور كلفة المعيشة تتم بواسطة مقياس جديد أكثر تمثيلية يستند إلى سنة 1989 كمرجع أساسي ويغطي إحدى عشر مدينة كما يشمل 385 مادة تنقسم إلى ثمان مجموعات عوض ثمان مدن و210 مادة فيما قبل.

وقد سجل المقياس الجديد لكلفة المعيشة ارتفاعا بما قدره 5,2% مقابل 5,7% في سنة 1992 و8% سنة 1991، مبرزا تراجعا في الضغوط على مستوى أسعار التقسيط بالنسبة للمنتوجات غير الغذائية. وبالفعل، فعلى الرغم من الارتفاع البين للأسعار خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة نتيجة على الخصوص لتزايد أسعار بعض المواد الغذائية ولرفع تعريفات الماء والكهرباء، فإن المقياس سجل بعد ذلك انخفاضا متواصلا إلى غاية شهر يوليوز. وبعد أن تصاعد في الأشهر الموالية، مال من جديد إلى التراجع في نهاية السنة. (1)

ويبرز تحليل التغيرات حسب أصناف المنتجات تزايد الأسعار بوتيرة أدنى بالنسبة لمجمل المجموعات باستثناء مجموعتي التغذية والسكن اللتين سجلتا أعلى ارتفاع كما يتبين من خلال الجدول التالي:

مجموعات المنتجات	الترجيح	التغيرات % *		
	%	1991	1992	1993
التغذية	45,2	9,4	6,0	6,3
الملبس	7,5	7,0	7,8	5,8
السكن	12,5	5,6	5,4	6,1
التجهيز المنزلي	5,3	5,8	4,8	3,3
العلاج الطبي	4,7	6,9	4,6	3,6
النقل والمواصلات	7,6	8,3	4,8	3,9
الترفيه والثقافة	4,7	6,3	6,4	4,7
سلع وخدمات أخرى	12,5	5,9	4,1	3,9
المقياس العام	**100**	**8,0**	**5,7**	**5,2**

* تغيرات المقاييس المتوسطة للسنة.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 29.

وبالفعل، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 6,3%، تفوق بقليل مثيلتها في السنة السابقة. وقد نتج هذا التغير بالأساس عن زيادة قدرها 9,5% في أسعار اللحم التي تمثل زهاء 23% من النفقات المدرجة ضمن هذا الركن. وارتفعت أسعار الخضر الطرية والحبوب بما نسبته على التوالي 9,2% و 5,4%، كما سجلت مجموعة السكن زيادة قدرها 6,1%. تعكس تصاعد أثمان الكراء وكذا الرفع من أثمنة استهلاك الماء والكهرباء. وتشكل هاتان المجموعتان من النفقات في المجمل ماينا هز 58% من ترجيحات المقياس العام.

وعلى العكس من ذلك، أسفرت الأركان الأخرى عن زيادة بمعدل أدنى مما كان عليه سنة 1992. بلغت نسبة الارتفاع في مجموعة الملبس 5.8% عوض 7,8% في السنة الماضية، أما مجموعة "النقل والمواصلات" فقد تزايدت بمعدل 3,9 % نتج بالأساس عن الرفع من تعريفات الاتصالات الهاتفية بما يفوق 29 % بينما لم تسجل أسعار النقل سوى تغيرات ضئيلة. وأخيرا، بلغ ارتفاع المقياسين الخاصين بالتجهيز المنزلي والعلاج الطبي مانسبته على التوالي 3,3% و 3,6%.

مقياس أسعار الجملة

إن أسعار الجملة التي يتابع تطورها بواسطة مقياس يتخذ سنة 1977 كمرجع ويشمل 231 مادة قد تزايدت بنسبة 4,5% تفوق معدل 2,8% لسنة 1992، غير أنها مازالت تقل عن الارتفاع المسجل سنة 1991 والذي وصل إلى 6,4%. (1)

عكس المقياس تقلبات أسعار المواد الغذائية ومنتجات تربية المواشي وسجل تصاعدا خلال الربع الأول والثالث من السنة، غير أنه مال إلى الانخفاض خلال الفترة المتبقية من السنة. وينطوي هذا التطور على تغيرات قطاعية متباينة كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

قطاعات النشاط	الترجيح	التغيرات % *		
	%	1991	1992	1993
القطاع الفلاحي	**39,6**	**9,1**	**2,9**	**4,7**
منه :				
- الحبوب والقطاني	8,0	6,5	9,9	8,6
- منتجات تربية المواشي	9,2	10,9	1,5	2,2
القطاع الصناعي	**60,4**	**4,8**	**2,8**	**4,2**
- الطاقة	6,2	6,1	1,8	6,6
- الصناعات الغذائية	25,0	5,4	2,7	3,6
- الملبس والنسيج	7,3	1,6	3,2	14,4
- صناعات التعدين	10,4	4,9	2,9	2,1
- صناعات خفيفة أخرى ...	11,5	5,6	3,1	2,2
المقياس العام	**100**	**6,4**	**2,8**	**4,5**

* تغيرات المقاييس المتوسطة للسنة.

تزايدت أسعار المنتوجات الفلاحية في المتوسط بنسبة 4,7% مقابل 2,9% سنة 1992. وقد نتج هذا التغير عن ارتفاع معدله 8,6% في أسعار الحبوب والقطاني و 6,3% في أسعار الزراعات الصناعية والزيتية و 10,5% بالنسبة لمنتجات الأشجار المثمرة. أما أسعار منتجات قطاع تربية المواشي فقد سجلت زيادة معتدلة بمقدار 2,2% بينما عرفت أسعار منتجات الصيد البحري بخلاف ذلك انخفاضا نسبته 1,4%.

وفي القطاع الصناعي ارتفعت الأسعار بوتيرة قدرها 4,2% عوض 2,8% سنة 1992، نتجت بالأساس عن تزايد أسعار الملابس والمنسوجات وكذا منتوجات الصناعات الغذائية. أما في الفروع الأخرى فقد تصاعدت الأسعار بنسبة أدنى مما سجل في السنة السابقة.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 30.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقياس اسعار
الإنتاج الصناعي

إن مقياس أسعار الإنتاج الصناعي الذي يتخذ كمرجع الفترة الممتدة من يوليوز 1975 إلى يونيو 1976 والذي يأخذ بالاعتبار أسعار 142 مادة قبل تطبيق الضرائب قد سجل تصاعدا نسبته 5% عوض 3.2% سنة 1992. ويتضح التطور القطاعي لهذا المقياس من خلال الجدول التالي :

الفروع الصناعية	الترجيح	التغيرات %*		
	%	1991	1992	1993
الصناعات الغذائية	46.0	4.7	2.7	10.3
الملبس والنسيج	13.5	4.5	0.5 -	0.3
صناعات التعدين	21.3	6.5	5.8	3.3
صناعات خفيفة اخرى	19.2	1.5	3.9	1.7
المقياس العام	**100**	**4.5**	**3.2**	**5.0**

* تغيرات المقاييس المتوسطة للسنة.

يعزى ارتفاع المقياس العام بالأساس إلى تطور الأسعار على مستوى فرع الصناعات الغذائية الذي سجل تزايدا في كل مكوناته وخاصة منها مصبرات السمك. أما على صعيد فرعي صناعات التعدين والصناعات الخفيفة فقد تميزت الأسعار بتباطؤ شبه عام في وتيرة نموها بينما ظلت الأسعار في قطاع الملبس والنسيج دون تغيير.

الأجور

إن الأجر الأدنى القانوني الذي رفع مستواه بشكل منتظم خلال السنوات الخمس الأخيرة لم يخضع لأي تغيير في سنة 1993 حيث ظل محددا في 34.18 درهم لليوم في القطاع الفلاحي وفي 6.60 درهم للساعة في القطاعات الأخرى. وبالمثل، لم تسجل أية زيادة عامة للرواتب في الوظيفة العمومية.

غير أنه بهدف تعزيز القدرة الشرائية للمداخيل الوضيعة تم في إطار القانون المالي لسنة 1993 رفع الحد الأعلى المعفى من أداء الضريبة العامة على الدخل من 12.000 إلى 15.000 درهم.

ومن جهة أخرى، وبهدف تعميم التغطية الاجتماعية تم توسيع نظام الضمان الاجتماعي ليشمل في المرحلة الأولى المأجورين العاملين في قطاع الصناعة التقليدية. وفضلا عن ذلك، تواصل في سنة 1993 تحسين مستوى المعاشات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم التقاعد أو في حالة العجز لمستخدمي القطاع الخاص، وذلك بتطبيق الشطر الأول من الزيادة في مبلغ المعاشات، التي تبلغ نسبتها 10% موزعة على ثلاث سنوات، بالإضافة إلى مبلغ ثابت قدره 2.400 درهم. وفيما يتعلق بالمستخدمين الذين مازالوا يزاولون أعمالهم فقد تم رفع الحد الأعلى الذي تحتسب على أساسه المعاشات من 3.000 إلى 5.000 درهم.

السكان

قدر العدد الإجمالي للسكان عند نهاية سنة 1993 بنحو 26.3 مليون نسمة، وذلك بناء على آخر التوقعات والتي أنجزت على أساس نتائج الاحصاء الديمغرافي الذي تم القيام به على الصعيد الوطني خلال الفترة ما بين 1986 و 1988 وفق طريقة الاستجواب المتكرر. وقد أكدت نتائج هذا البحث الاتجاه الأساسي لمختلف المتغيرات الديمغرافية التي أفرزتها الإستقصاءات السابقة، كما أنها أبرزت تعزز اتجاهات تطور هذه المتغيرات. ويتبين بشكل خاص أن معدل تزايد السكان المقدر سنة 1993 بنسبة 2% يميل إلى الانخفاض بنسق أسرع مما كان متوقعا وذلك بسبب تراجع متسارع للخصوبة، وهي ظاهرة تثير الانتباه سيما وأن الهيكل السكاني يظل متسما بأهمية نسبة الشبان الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة، حيث تمثل زهاء 60% من عدد السكان.

وعرف عدد سكان المدن بدوره نموا متزايدا على إثر الهجرة القروية التي تفاقمت في السنتين الأخيرتين نتيجة للجفاف. لذلك يتوقع أن يمثل سكان المدن ما يفوق نصف العدد الإجمالي للسكان، مما سيؤدي إلى تزايد الضغوط على مستوى سوق التشغيل في المدن.

التشغيل

بلغ عدد السكان النشطين في الوسط الحضري حسب المعطيات المتوفرة 4,1 مليون شخص يشكل منهم عدد الباحثين عن عمل 650.000 نسمة، وبذلك يصل معدل البطالة إلى 16% بالمتوسط غير أنه يرتفع إلى 30% بالنسبة للشبان الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و 24 سنة.

وقد أثر تدهور الظرفية الاقتصادية في سنة 1993 على وضعية التشغيل، خاصة في الوسط القروي. لذلك، وبالموازاة مع التدابير العامة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي واصلت السلطات العمومية جهودها من أجل الحد من تدهور سوق التشغيل. وهكذا فبالإضافة إلى التوظيفات في الإدارة العمومية، فقد أسهمت الجماعات المحلية بدورها في إحداث مناصب للشغل، خاصة بواسطة فتح أوراش عديدة للعمل في مجال التجهيزات الجماعية. من جهة أخرى، تواصلت سياسة إدماج الشبان العاطلين من حاملي الشهادات سواء من خلال الدعم الممنوح للمقاولين الشباب أم بواسطة اتخاذ إجراءات تشجيعية لفائدة المقاولات التي تنهج سياسة للتكوين والإدماج. وفي هذا الصدد، تم في سنة 1993 إصدار قانون يتضمن على الخصوص تشجيعات ذات طابع جبائي لفائدة المقاولات المعنية، كما يحدد مبلغ التعويضات الممنوحة للمستخدمين المتدربين خلال فترة التأهيل المهني.

التجارة الخارجية

تميز تطور المبادلات مع الخارج هذه السنة أيضا بضعف كل من الطلب الخارجي والنشاط الاقتصادي المحلي وكذا بتأثير الجفاف. وفضلا عن ذلك، فقد تأثرت الصادرات من تزايد المنافسة ومن اتجاه الأسعار إلى الانخفاض بشكل ملحوظ خاصة بالنسبة للمواد الأولية. أما الواردات التي استفادت من تراجع هذه الأسعار وبالأخص سعر النفط فقد سجلت في المجمل تقلصا بينما إذا مااستثنينا المقتنيات من بعض معدات التجهيز، وبدرجة أهم الواردات من المواد الغذائية التي تنامت لوحدها بما يناهز 18%.

وفي هذه الظروف، بلغت قيمة مشترياتنا من الخارج 61.8 مليار من الدراهم وتراجعت في المجمل بما معدله 1.6% بينما تزايدت الصادرات بنسبة 1% فقط حيث لم تتجاوز 34.3 مليار من الدراهم. وقد نتج عن ذلك تحسن طفيف لمعدل التغطية الذي انتقل في ظرف سنة واحدة من 54.1% إلى 55.4%، وكذا انخفاض في العجز التجاري الذي تحدد في 27.5 مليار من الدراهم عوض 28.8 مليار سنة 1992.

وعلى الرغم من هذا التحسن الطفيف فقد أبرز تطور التجارة الخارجية مع ذلك تدهورا في معادلات التبادل. ويعزى هذا التدهور في آن واحد إلى انخفاض أسعار التصدير وإلى الارتفاع الخفيف لأسعار الاستيراد المرتبط بالأساس بتزايد كلفة التزود بالمواد الغذائية.

ومن جهة أخرى، فقد ظل التوزيع الجغرافي متميزا بتمركز قوي على البلدان الأوروبية التي أنجز معها ما يعادل ثلثي مبادلاتنا الخارجية، تمثل ضمنها فرنسا ما يناهز 42%. (1)

الصادرات

سجلت الواردات تراجعا بمقدار 1.6% وتحددت في 61,8 مليار من الدراهم، أي ما يمثل 25% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى هذا التطور إلى تقلص الطلب على جل المنتجات باستثناء المواد الغذائية ومعدات التجهيز وكذا إلى انخفاض أسعار كل من النفط والكبريت. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة كل من المواد الغذائية ومعدات التجهيز ضمن مجموع المشتريات بشكل طفيف حيث بلغت 14.5% و 27.6% على التوالي. أما منتجات الطاقة والمواد الخام فقد شكلت 24.2% من الواردات بينما مثلت أنصاف المنتجات وأمتعة الاستهلاك على التوالي 22.8% و10.9%.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 31 إلى 36.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المواد الغذائية

بعد تزايد شبه متواصل خلال السنوات الخمس الأخيرة، ارتفعت الواردات من المواد الغذائية من جديد بنسبة 17,8% وبلغت تكلفتها ما يناهز 9 ملايير من الدراهم. وقد نتج هذا التوجه عن تراجع الإنتاج الفلاحي، خاصة على إثر الجفاف الذي ساد خلال سنتي 1992 و1993.

وهكذا بلغت المشتريات من الحبوب كمية قدرها 36,3 مليون قنطار وكلفت 4,3 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 28% نتيجة لتزايد الكميات المستوردة بمقدار 19,5% وللمستوى المرتفع للأسعار. وقد سجل نفس التوجه بالنسبة للواردات من البن والشاي والتبغ، بينما انخفضت الطلبيات على السكر وبدرجة أكبر على المواد الحليبية.

الطاقة ومواد التزييت

بلغت قيمة الواردات من منتجات الطاقة ومواد التزييت 8,9 مليار من الدراهم وانخفضت بنسبة 7,4% نتيجة لتقلص الكميات المستوردة ولتراجع أسعار النفط على حد سواء.

وبالفعل، تحددت المشتريات من النفط الخام في 6,7 مليار درهم، وسجلت انخفاضا بمقدار 16,4% مقابل كمية تقلصت بما معدله 9% حيث لم تتجاوز 6,1 مليون طن. غير أن هذا التراجع الذي تزامن مع انخفاض الواردات من الفحم، قابله بالعكس توسع في المشتريات من المنتجات المكررة.

المواد الخام

تحددت الواردات من المواد الخام في حوالي 6 ملايير من الدراهم، وهو مبلغ في انخفاض بمقدار 12%. وقد نتج هذا التطور بالأساس عن تراجع بنسبة 40% في سعر الكبريت مما أدى إلى تقلص بمعدل يفوق 29% في قيمة المقتنيات من المنتجات المعدنية التي بلغت تكلفتها الإجمالية 1,9 مليار درهم. وبخلاف ذلك، ظلت المشتريات من المواد من أصل حيواني ونباتي شبه مستقرة عند مبلغ 4,2 مليار درهم، حيث أن ارتفاع المقتنيات من الزيوت النباتية قد عوض الانخفاض المحسوس للطلبيات المتعلقة بالأخشاب الخام.

أنصاف المنتجات

بلغت قيمة الواردات من أنصاف المنتجات 14 مليارا من الدراهم وسجلت انخفاضا بنسبة 4,8% يعزى إلى تقلص الطلب على المنتجات الموجهة لقطاع البناء وبعض الصناعات، خاصة منها صناعة النسيج وصناعة المعادن. وبخلاف ذلك، عرفت المقتنيات من أنصاف المنتجات الأخرى اتجاها نحو الارتفاع نتيجة بالأساس لتوسع الطلبيات على المنتوجات الكيماوية ولتزايد كلفة الواردات من الحديد والصلب.

مواد التجهيز

إن المشتريات من معدات التجهيز التي ما زالت تشكل أهم ركن ضمن الواردات بما يمثل 27,6% من المجموع قد بلغت 17 مليار من الدراهم، غير أنها سجلت للسنة الثالثة على التوالي تباطؤا في وتيرة توسعها التي لم تتجاوز 1,5% هذه السنة. وتنطوي هذه الوضعية شبه المستقرة على توسع في الطلبيات على التجهيزات اللازمة لإنتاج الطاقة الكهربائية وعلى زيادة في القيمة بالنسبة للمقتنيات من السفن. وعلى العكس من ذلك، سجل تراجع على صعيد استيراد مواد التجهيز الأخرى، خاصة منها المستعملة في مجالات المواصلات اللاسلكية والأشغال العمومية والسكك الحديدية.

أمتعة الاستهلاك

بعد أن عرفت تقلصا في سنة 1992 سجلت الواردات من أمتعة الاستهلاك انخفاضا جديدا نسبته 5% وتراجعت إلى 6,7 مليار من الدراهم. وقد نتج هذا الانخفاض بالأساس عن تقلص المشتريات من المواد البلاستيكية والأقمشة من الألياف الاصطناعية والسيارات السياحية وقطع الغيار، أما المقتنيات من الأدوية والأجهزة السمعية-البصرية فقد سجلت ارتفاعا بما نسبته على التوالي 7% و61%.

الصادرات

بلغت الصادرات 34,3 مليار من الدراهم، أي ما يناهز 14% من الناتج الداخلي الإجمالي، ولم تتجاوز المستوى المسجل سنة 1992 حيث لم ترتفع إلا بنسبة 1%. وينطوي هذا الوضع شبه المستقر مع ذلك على توجه ملائم للمبيعات من المنتجات المصنعة، بينما واجهت مبيعات المنتجات الأخرى صعوبات في التسويق.

ونتيجة لهذه التطورات انتقلت حصة المنتجات المصنعة ضمن عائدات الصادرات في ظرف سنة من 56,3% إلى 58,2%. وبالفعل، فإن هذا المعدل الذي لم يتجاوز 27% حتى سنة 1980 قد ارتفع بشكل متواصل بفضل مجهودات التصنيع وتنويع الإنتاج التي بذلت خلال السنوات الأخيرة.

المواد الغذائية

بعد التراجع الملاحظ سنة 1992 لم ترتفع مبيعات المواد الغذائية إلا قليلا هذه السنة، وظلت قيمتها دون تغيير يذكر عند حوالي 9 ملايير من الدراهم على الرغم من تحسن صادرات منتجات الصيد البحري التي جلبت ما يناهز 5 ملايير من الدراهم، مسجلة زيادة قدرها 4% تعزى بالأساس إلى مبيعات القشريات. وبخلاف ذلك، عانت الصادرات المكونة من أهم المنتجات الفلاحية الغذائية من التأثير المزدوج للجفاف والمنافسة الأجنبية. وهكذا، فإن صادرات الحوامض والبواكير والمصبرات النباتية التي تشكل ما يفوق أربعة أخماس منها لم تبلغ في المجمل سوى 3,2 مليار درهم، أي بانخفاض نسبته 5,5%.

المنتجات الطاقية

تحددت صادرات المنتجات الطاقية التي تشمل بالأساس الكميات المتبقية من النفط المكرر في 914 مليون درهم وتراجعت من سنة لأخرى بمعدل 14,4%. ومع ذلك فقد مكنت من تخفيف تكلفة الطاقة بنفس المقدار.

المواد الخام

بلغت صادرات المواد الخام 4,5 مليار من الدراهم وسجلت تراجعا بنسبة 7,4% نتيجة للكساد المتواصل على صعيد السوق العالمية للمواد الأولية.

وهكذا، تقلصت مبيعات المعادن بما قدره 5,6% وانحصرت في مبلغ 3,5 مليار من الدراهم، منها 2,4 مليار برسم صادرات الفوسفاط التي انخفضت بمعدل 7,8%. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة لإرساليات المنتجات من أصل حيواني ونباتي التي جلبت إيرادا قدره 969 مليون درهم، أي بتراجع نسبته 13,5% نتيجة للإنخفاض الهام لصادرات زيت الزيتون وعجين الورق.

أنصاف المنتجات

وصلت الصادرات من أنصاف المنتجات إلى 8,4 مليار من الدراهم وسجلت بذلك زيادة قدرها 2,6% بالرغم من توسع ملحوظ في كمية المبيعات. وقد ترتب هذا التطور بالأساس على الصادرات من مشتقات الفوسفاط التي ارتفع حجمها بنسبة 17,6%، بينما جلبت عائدا مبلغه 6,2 مليار من الدراهم، أي بتزايد معدله 4,8% فقط. وضمن هذا المجموع، سجلت مبيعات الأسمدة ارتفاعا بينا بما يفوق 31% من حيث الوزن و 18% من حيث القيمة، بينما انخفضت الإيرادات المتأتية من إرساليات الحامض الفوسفوري بما يناهز 5% مقابل كمية تقارب مثيلتها في السنة السابقة.

أمتعة التجهيز

بلغت الصادرات من معدات التجهيز 1,7 مليار درهم وسجلت زيادة نسبتها 15% تعزى إلى المبيعات من البواخر التي بلغت هاته السنة 489 مليون درهم وكذا من الأسلاك والصبال الكهربائية، بينما انخفضت إرساليات المكونات الإلكترونية بشكل محسوس.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أمتعة الاستهلاك

ارتفعت صادرات أمتعة الاستهلاك بدورها بنسبة 4,2% وجلبت ما قدره 9,9 مليار من الدراهم نتيجة للتوجه الملائم لإرساليات كل من الملابس الداخلية والأقمشة والأحذية والأدوية التي سجلت في المجمل توسعا بمعدل 16,7% وحققت عائدا بمبلغ 3,9 مليار من الدراهم. أما الإيرادات المترتبة على تسويق المنتجات الأخرى فقد انخفضت قليلا خاصة على إثر تراجع أسعار الملابس الجاهزة. غير أن هذه المبيعات جلبت ما يفوق 4 ملايير من الدراهم، أي ما يناهز 41% من الإيرادات الإجمالية لهذا الركن.

الأرصدة حسب أصناف المنتجات

يبرز تحليل التدفقات الصافية حسب أصناف المنتجات، كما يتبين ذلك من خلال الجدول الوارد فيما بعد، تدهورا بينا لميزان المواد الغذائية الذي أسفر للمرة الأولى منذ ما يناهز عشر سنوات عن رصيد سلبي إذا ما تم احتساب المشتريات من الزيوت النباتية المدرجة ضمن المواد الخام. إلا أن هذا التدهور المرتبط بعوامل ظرفية تم تعويضه بفضل تحسن الفائض المسجل في أمتعة الاستهلاك وكذا بفضل تقليص الأرصدة السالبة فيما يتعلق بالمنتجات الطاقية والمواد الخام وبدرجة أكبر، أصناف المنتجات.

بملايين الدراهم	1990	1991	1992	1993
التغذية، المشروبات والتبغ....	3.835	5.266	1.347	23 -
الطاقة ومواد التزييت	8.402 -	7.695 -	8.530 -	7.972 -
المواد الخام	735 -	1.775 -	2.126 -	1.649 -
أصناف المنتجات	4.985 -	5.780 -	6.625 -	5.705 -
معدات التجهيز	14.043 -	14.711 -	15.298 -	15.323 -
مواد الاستهلاك	2.165	2.258	2.386	3.140
المجمـــوع	**22.165 -**	**22.437 -**	**28.846 -**	**27.532 -**

التوزيع الجغرافي للمبادلات

يبين تحليل التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية مع الخارج مركز الصدارة للقارة الأوروبية التي ما زالت تمثل 62% من الواردات و67,2 % من الصادرات. كما أن المبادلات مع الاتحاد الأوروبي وحده شكلت 57,4% من المعاملات الكلية وأفرزت كما كان عليه الشأن سنة 1992 عجزا يتجاوز 12 مليارا من الدراهم. وضمن هذه المجموعة، فإن فرنسا التي تقلص العجز المسجل إزاءها بما يفوق الربع وتراجع إلى 2,8 مليار درهم، ظلت تمثل أهم شركائنا بما يناهز 27% من إجمالي التدفقات التجارية. أما إسبانيا التي عززت بشكل محسوس موقعها كثاني ممون حيث شكلت حصتها أزيد من 10% من الواردات فقد تزايد الرصيد السالب معها ووصل إلى 3,5 مليار درهم.

وبالمثل، ارتفع العجز التجاري إزاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى 5 ملايير من الدراهم نتيجة لزيادة الواردات من الحبوب. وبخلاف ذلك، تقلص العجز المسجل مع البلدان العربية على إثر انخفاض المشتريات من النفط وتحسن الفائض إزاء اليابان بشكل هام حيث ناهز الرصيد لصالح بلادنا 900 مليون درهم.

وختاما، تأثر تطور المبادلات مع باقي دول العالم في سنة 1993 إلى حد كبير بفعل عوامل خارجية غير ملائمة حدت من تقويم الميزان التجاري. غير أن تحسن الظرفية سواء داخليا أو على الصعيد العالمي من شأنه أن يؤدي إلى اتجاه معاكس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحرير التجارة العالمية بعد اختتام جولة الأوروكواي من شأنه أن يمنح فرصا جديدة ومزيدا من الحرية في ولوج الأسواق. وبالفعل، فإن الإجراءات المتمثلة في الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وحذف الدعومات للصادرات وكذا تعزيز الأنظمة وقواعد الانضباط في مجال المعاملات المتعددة الأطراف قادرة على تحسين الوضعيات التجارية. وستكون الاقتصاديات القادرة على التنافس والتي لها وجود بين في الأسواق الخارجية أكبر منتفع من هاته القرارات بخلاف البلدان ذات العرض الهزيل وأقل قدرة على المنافسة.

غير أنه على الصعيد الوطني، قد يؤدي الانتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي إلى ضغوط على مستوى الواردات في الوقت الذي تظل فيه الصادرات مرتبطة بشكل قوي ليس فقط بتطور الأسواق الخارجية بل وأيضا بالحفاظ على مبادلاتنا التقليدية وحتى تعزيزها. وبالفعل، فإن احتمال إعادة النظر في الاتفاقيات التفضيلية المنظمة لمبادلاتنا مع الاتحاد الأوروبي بعد الشروع في تنفيذ المقتضيات التجارية الجديدة المتعددة الأطراف للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة من شأنه أن يخلق صعوبات في التكيف إذا لم يتم اتخاذ تدابير انتقالية. ومايبرر هذه الإجراءات بشكل خاص هو ضرورة الحفاظ على التقدم الذي حققته القطاعات المنتجة على إثر الإصلاحات الهيكلية التي بوشرت خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، ينبغي على المقاولات العمل على تنويع منافذها وتحسين قدرتها التنافسية نظرا لعدم وضوح الآفاق نتيجة لهذه العوارض المختلفة. وإن المثابرة على هذا النهج سوف تمكن الاقتصاد الوطني والقطاعات المصدرة على وجه أخص من تحقيق اندماج تدريجي وأعمق في التجارة العالمية.

السيـــاحـــة

إن انتعاشة الحركة السياحية التي لوحظت خلال 1992 على الصعيد الدولي قد تأكدت أثناء هذه السنة رغم ظرفية عامة مازالت غير ملائمة، ويتجلى ذلك، من خلال تزايد كل من المد السياحي والنفقات برسم الأسفار، التي تنامت بنسبة تتجاوز بشكل ملموس نموالاقتصاد العالمي. إلا أن هذا التطور قد أفاد ليس فقط أوروبا الغربية والولايات المتحدة ولكن أيضا وعلى الخصوص، البلدان الآسيوية الواقعة على شواطىء المحيط الهادي، التي سجلت أحسن النتائج. وبخلاف ذلك، طرأ عزوف إزاء بعض أقطار البحر الأبيض المتوسط، أفضى إلى توجه السياح نحو مناطق أخرى.

ومن جهته، سجل القطاع السياحي الوطني، وبغض النظر عن سياحة المغاربيين التي انتابها انكماش بين، ارتفاعا بنسبة 8,2% في عدد الزوار الأجانب [1]. وهكذا أدى تزايد عدد الوافدين هذا إلى إنعاش النشاط الفندقي كما مكن من تحسين خفيف لمعدل استعمال المؤسسات الفندقية المقبولة بحيث ارتفعت الإقامة برسم السياحة الدولية بنسبة 12% تقريبا لتشمل 9,3 مليون ليلة. غير أن الإيرادات من العملة الأجنبية تحددت في مقابل 11,5 مليار درهم فتقلصت بنسبة 2% في ظرف سنة. ويعزى هذا الانخفاض إلى تطبيق أثمنة منخفضة، نظرا للتنافس الشديد فيما بين الأقطار السياحية، وكذا إلى التدني المحتمل لمستوى مصاريف السياح، بعين المكان.

دخـــول السيـــاح

شملت الحركة السياحية في المجمل زهاء 4.150.000 شخصا بما فيهم 1.080.600 من المواطنين المقيمين بالخارج، الذين تراجع عددهم بنحو 5%. وبالمثل، وعلى غرار التطور الذي لوحظ خلال العام الماضي، فقد تقلص من جديد توافد الزوار المغاربيين بما يقارب الربع خلال هذه السنة. وبخلاف ذلك تأكدت الزيادة التي ظهرت في سنة 1992 فيما يخص الزبناء القادمين من باقي أقطار العالم، وقوامهم أكثر من 1.762.000 سائح، أي بمجموع ارتفع بنسبة 8,2% فتجاوز لأول مرة المستوى المسجل في سنة 1987. ويشكل الأوروبيون الغالبية العظمى ضمن هذا المجموع إذ وصل عددهم إلى 1.413.200 فتزايد بمعدل 9,5%. ويتوزع التوافد الإضافي، حسب بلدان المصدر، بصفة رئيسية بين فرنسا وألمانيا وبلجيكا. أما السياح المتقاطرون من أمريكا الشمالية ومن الشرق الأوسط فقد ارتفع تعدادهم بنسبة 4% و 10% على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، يبين التصنيف من حيث الإقامة بالفنادق، النسبة المرتفعة للسياح الفرنسيين والألمان، بحيث قضوا أكثر من نصف عدد الليالي الفندقية التي تم إحصاؤها.

إن ترتيب دخول السياح بحسب وسائل النقل المستعملة والذي يعكس التوزيع الجغرافي للمد السياحي، يبين تدعيم النقل الجوي والبحري الذين انتقلت حصتهما إلى 36,5% و 13,8% على التوالي. أما الأهمية النسبية للطريق البري فقد سجلت بخلاف ذلك تراجعا جديدا، بمعدل 24%.

منشآت الاســتـقـبـال

تتألف طاقة الاستقبال من 97.100 سرير في سنة 1993، إثر توسيعها بمعدل 2,1% بعد الشروع في استغلال 15 وحدة تحتوي على 2.000 سرير كلفت استثمارا قدره 2,1 مليار درهم. وقد ظلت متمركزة في

(1) يرجع للملحق الإحصائي 28.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الأقطاب السياحية الرئيسية للبلاد، وهي أكادير ومراكش وطنجة وتطوان، التي تمثل في المجموع قرابة 60% من وسائل الإيواء. وزيادة على ذلك، فإن هذه المنشآت مازالت تتميز بتوزيع متساو فيما بين المؤسسات من الصنف المتوسط والفنادق من الدرجة الممتازة التي تشتمل بصفة رئيسية على الفنادق من مستوى أربعة نجوم.

ولقد تحسن استغلال المنشآت خلال هذه السنة على إثر تنامي المبيتات بنسبة 8,6% التي بلغت 11,6 مليون. وهكذا مثلت مدة الإقامة برسم السياحة الدولية 9,3 مليون ليلة، فسجلت اتساعا بمعدل 11,6% فيما تراجعت السياحة الداخلية بقليل، إذ أنها لم تتجاوز خمس المجموع. وكان انتعاش النشاط بصفة رئيسية من نصيب المؤسسات من فئة أربعة نجوم، التي سجلت أكثر من 44,5% من عدد الليالي، وبقدر أقل لصالح المجمعات السياحية. وباستثناء مدينة طنجة التي سجلت مؤسسات الإيواء بها انخفاضا في الإقامة بنسبة 12% فإن المراكز السياحية الهامة قد حظيت بنمو قوي بلغ 19% بالنسبة لمدينة أكادير و 10,5% فيما يرجع لمراكش وقد استفادت كلتاهما من نصف مجموع الليالي الفندقية.

إلا أنه باعتبار الضعف المستمر لمستوى نشاط الفنادق ينبغي البحث عن الوسائل الكفيلة بإتاحة المزيد من الفعالية لهذا القطاع والنهوض به بكيفية مستديمة بحكم اسهامه في النمو الاقتصادي. ويظهر بجلاء أن الزيادة في مردودية المنشآت السياحية أمر ملح لاسيما وأن طاقات الاستقبال مازالت تتنامى بوتيرة متصلة نسبيا. وهكذا فإن المشاريع السياحية المقبولة خلال 1993 تمثل طاقة إضافية قوامها 11.000 سرير ستكلف استثمارا بمبلغ يناهز 4 ملايير درهم.

وفي النهاية، فإن النتائج التي سجلها القطاع السياحي الوطني وإن كانت مشجعة تبقى دون الإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد والتي من حقها أن تتيح لها الارتقاء في حظيرة السياحة الدولية. وفي هذا الصدد، فإن حملة الإنعاش الإعلامية التي شرع فيها في غضون هذه السنة بمبادرة من السلطات العمومية، يتعين تمديدها بعمل متصل ومنسق بين كل الجهات المعنية على الصعيد الوطني لدى الأسواق السياحية وكذا بتعاون وثيق مع المتعاملين الأجانب، وذلك على الخصوص من أجل تحسين نسبة عودة السياح إلى بلادنا وبالتالي تدعيم الحركة السياحية.

العلاقات المالية مع الخارج

إن التقدمات الملحوظة التي حققت خلال السنوات الأخيرة على درب تصحيح العمليات المالية مع الخارج قد تعززت في أوائل سنة 1993 بإتمام مرحلة مراجعة جدول استحقاقات الدين الخارجي التي شرع فيها خلال 1983، من جهة، ومن جهة ثانية، بإقرار قابلية الدرهم للتحويل بالنسبة للعمليات الجارية، خاصة بفضل تدعيم احتياطيات الصرف. وقد أدى هذا التطور أيضا إلى تنشيط استقطاب الرساميل برسم الاستثمارات الخارجية. كما أتاح للبلاد من جديد إمكانية ولوج السوق المالية الدولية. وعلى أي، فإن ميزان الأداءات قد أفرز هذه السنة أيضا فائضا بمبلغ 2,6 مليار درهم. ومع ذلك، فقد تزايد العجز في العمليات الجارية إذ انتقل من 3,7 إلى 4,9 مليار درهم دون أن يتجاوز نسبة 2% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد أن وصل إلى 1,6% في سنة 1992. وعلاوة على ذلك، تعزى هذه النتيجة بقدر بالغ إلى عدم الاستفادة من إعادة الجدولة برسم خدمة الدين الخارجي، مما أدى إلى تسديد مبالغ جد هامة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يمكن التعويض عن تفاقم هذه التحملات بواسطة تطور باقي المعاملات الجارية، نظرا، على الخصوص، للتأثير غير الملائم للظرفية الدولية على صعيد كل من المبادلات الخارجية والإيرادات السياحية وتحويل الأموال من لدن المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج.

وبالفعل، فإن تخفيض العجز التجاري، من 23.4 إلى 22,1 مليار درهم، كان جد ضئيل ونتج، زيادة على ذلك، عن تدني الاستيرادات المرتبط بركود النشاط الاقتصادي، في حين لم تتزايد الصادرات إلا بقليل. وبالموازاة مع ذلك، سجل انخفاض طفيف برسم الفوائض الناجمة عن الأسفار وأداءات التحويل بدون مقابل.

ومع ذلك، كان عجز الحساب الجاري يسير التمويل نسبيا. وهكذا، فإن مبلغ الموارد الخارجية المعبأة، الذي وصل في المجموع إلى 25,3 مليار درهم عوض 22,7 مليار في 1992، قد مكن بالفعل من تغطية شاملة للرصيد الجاري لميزان الأداءات، ومواجهة النفقات البالغة المترتبة على تسديد أصل الدين بمبلغ 16,8 مليار، وكذا إفراز فائض نهائي مازال هاما. ويبدو هذا الفائض ملحوظا لاسيما وقد أدخل المزيد من المرونة في مجال التسويات مع الخارج، كما أنه تحقق رغم وضع حد لكل من إعادة جدولة الدين والسحوبات على صندوق النقد الدولي. وفي النهاية، وباعتبار إعادة تقييم مخزون الذهب لدى بنك المغرب التي تمت في شتنبر، فإن حجم الموجودات الخارجية قد بلغ 38.174 مليون درهم، أي ما يساوي أكثر من 7 شهور من الواردات [1].

ميزان الأداءات

تزايد اختلال حساب السلع والخدمات من 25,3 إلى 26,2 مليار درهم بفعل الانخفاض الطفيف للإيرادات السياحية وعلى الخصوص إثر ارتفاع التسديدات برسم المعاملات الحكومية وفوائد الدين. وقد أدى تفاقم العجز في المعاملات على السلع والخدمات الذي اقترن بالانخفاض الخفيف للفائض الناجم عادة عن التحويلات بدون مقابل، إلى توسيع الرصيد السلبي للحساب الجاري إذ انتقل هذا العجز من 3,7 مليار إلى 4,9 مليار درهم. ومع ذلك، أمكن تغطية هذا العجز بكامله، بل تم تجاوز ذلك، بفضل الدخول الصافية من الرساميل الخارجية بما يقارب 7,5 مليار درهم، بحيث أسفر ميزان الأداءات عن رصيد إيجابي تجاوز 2,6 مليار درهم. ورغم كونه دون الأرصدة المسجلة خلال السنوات الماضية، فإن هذا الفائض يبقى هاما مع ذلك باعتبار دفع مبالغ مرتفعة خلال هذه السنة برسم استحقاقات أصل الدين الخارجي، والتي تزايدت بنحو 39%.

ويستعرض الجدول التالي تطور الأرصدة الرئيسية لميزان الأداءات :

الأرصدة بملايين الدراهم	1990	1991	1992	1993
السلع والخدمات	- 20.846	- 23.407	- 25.323	- 26.185
أداءات التحويل	+ 19.125	+ 19.767	+ 21.575	+ 21.308
العمليات الجارية	- 1.721	- 3.640	- 3.748	- 4.877
عمليات الرساميل	15.245+	10.446+	9.579+	7.519+
. الرساميل غير النقدية	(16.533+)	(11.940+)	(10.579+)	(8.981+)
. المعاملات مع صندوق النقد الدولي	(1.288-)	(1.494-)	(1.000-)	(1.462-)
المجموع	**+ 13.524**	**+ 6.806**	**+ 5.831**	**+ 2.642**
عجز الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	0,8	1,5	1,6	2

العمليات الجارية

السلع والخدمات

إن تفاقم الرصيد السلبي للعمليات على السلع والخدمات الذي تمت ملاحظته منذ خمس سنوات والناجم في الجزء الأكبر منه عن عوامل ظرفية، قد تواصل خلال هذه السنة، ولكن بقدر أقل. وهو يعزى، علاوة على ذلك، بصفة خاصة إلى تزايد الأداءات المتعلقة بخدمة الدين من حيث الفوائد وإلى المعاملات الحكومية. وفي المجموع، وصل العجز المسجل بهذا الحساب إلى 26,2 مليار درهم، عوض 25,3 مليار خلال 1992، وما زال يمثل نحو 10% من الناتج الداخلي الإجمالي.

أما العجز الناجم عادة عن المعاملات التجارية فقد تخفف، وذلك لأول مرة منذ سنوات عديدة فسجل تراجعا بنسبة 5,3% ليبلغ 22,1 مليار درهم. ويرجع هذا التطور إلى انخفاض الواردات بنسبة 1,3% بحيث تدنت إلى 56,3 مليار بقيمة تسليمها بميناء الشحن، في حين تزايدت الصادرات بنسبة 1,4% لتصل إلى 34,2 مليار درهم. وفي ذات الوقت تجاوزت المصاريف الصافية برسم كلفة النقل والتأمين المتعلقة بالإرساليات الدولية ما قدره ثلاثة ملايير، وتراجعت بمعدل 17%.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 37.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتقلص الفائض الذي أفرزه ركن الأسفار بنسبة 4,2% ليستقر عند 9,2 مليار درهم بعد أن تنامى بنحو الثلث خلال 1992. وهكذا بلغت الإيرادات 11,5 مليار درهم وتدنت بمعدل 1,9%، في حين انتقلت من 2,1 إلى 2,3 مليار درهم المنيحات المقدمة للقاطنين الذين توجهوا إلى الخارج.

وتنامى العجز المسجل بركن عائدات الاستثمارات بما يتجاوز الربع، فبلغ 11,2 مليار درهم، ومازال يمارس تأثيرا بالغا على حساب السلع والخدمات. وتراجعت المداخيل المتأتية من التوظيفات بالخارج من 2,5 إلى 2,1 مليار درهم، في حين تزايدت المدفوعات من 11,5 إلى 13,3 مليار بالأساس على إثر أداءات فوائد الدين الخارجي، التي ارتفعت إلى 12,5 مليار درهم بدل 10,1 مليار في العام الماضي، فشكلت بذلك نحو 5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

أسفرت المعاملات الحكومية عن مصاريف صافية بمقدار 3,3 مليار درهم عوض 2,3 مليار في 1992. وبلغت النفقات بهذا الرسم 5,1 مليار درهم، بينما، فيما يخص الإيرادات، وصلت التحويلات التي تلقتها المنظمات الدولية والهيئات الدبلوماسية بالمغرب إلى 1,8 مليار درهم.

وخلف ركن الخدمات الأخرى الذي كان في تحسن بين منذ 1988، فائضا قدره 3,6 مليار درهم، بزيادة تناهز الخمس بالنسبة لمستواه في السنة الماضية. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى الإيرادات برسم الإنتاج المحقق في إطار الاستيرادات ضمن نظام القبول المؤقت، وقد بلغت 5,2 مليار وتزايدت بنسبة 13,3%. أما المدفوعات التي تحتوي أساسا على الإتاوات مقابل استعمال أساليب الصنع، فلم تتغير إلا بقليل من سنة لأخرى وأدرجت بمبلغ 1,6 مليار درهم.

أداءات التحويل

تميز الفائض المترتب على عمليات التحويل بدون مقابل باتجاه نحو الارتفاع وذلك بدون انقطاع طيلة الأربع سنوات الماضية، وقد تراجع بنسبة 1,2% بالمقارنة مع مستواه في سنة 1992 ، ليبلغ 21,3 مليار درهم. وجاء هذا التطور نتيجة انكماش الفائض الذي أفرزته العمليات العمومية، أما التحويلات الخاصة الصافية، التي ما زالت تشكل القسط الأساسي من مجموع التدفقات، فقد ظلت مستقرة نسبيا.

وهكذا، فإن الرصيد الإيجابي لتحويلات القطاع العمومي، الذي كان في انخفاض خلال السنتين الأخيرتين، قد تدنى مرة أخرى، من 1,8 إلى 1,4 مليار درهم.

وفيما يخص تحويلات القطاع الخاص، فإنها جلبت مبلغا صافيا بمقدار 19,9 مليار درهم، مماثل لما تم إفرازه في 1992. وظلت الإيرادات، بما قدره 20,2 مليار درهم، بدون تغيير تقريبا، وتشتمل بالأساس على تحويلات الأموال التي قام بها المواطنون المغاربة القاطنون بالخارج، إلى حدود 18,2 مليار درهم، وهو مبلغ في انخفاض بنسبة 1,7%.

وفي النهاية، مكن الفائض الكلي الذي أسفرت عنه أداءات التحويل من التعويض، خلال هذه السنة أيضا، بما يتجاوز بقليل أربعة أخماس عن العجز الناجم عن تبادل السلع والخدمات، إلا أنه خلف مع ذلك رصيدا سلبيا للأداءات الجارية أكثر أهمية منه خلال سنة 1992. وتمت تغطية هذا الاحتياج إلى التمويل، البالغ 4,9 مليار درهم عوض 3,7 مليار فيما سبق، بواسطة مجلوبات صافية من الرساميل ما تزال هامة بحيث مكنت، زيادة على ذلك، من الإسهام مرة أخرى في تدعيم حجم احتياطيات الصرف.

عمليات الرساميل

يشكل تدفق التحويلات الخارجية إسهاما أساسيا خاصة في تسديد استحقاقات الدين، وقد وصل في المجموع إلى 25,3 مليار درهم، فسجل ارتفاعا بما يتجاوز 11%. غير أن خروج الرساميل، بمبلغ 17,8 مليار درهم، تزايد بأكثر من الثلث إثر تفاقم تحملات استخماد أصل الدين والناجم عن وضع حد لإعادة جدولة الاستحقاقات. لذا، وباعتبار العمليات التي أنجزت مع صندوق النقد الدولي، فإن المبلغ الصافي للأموال المتلقاة والذي كان يناهز 10 ملايير درهم خلال السنتين الأخيرتين قد تدنى إلى 7,5 مليار درهم. ويشتمل هذا المبلغ على مجلوب صاف من الموارد لفائدة القطاع الخاص تجاوز 6 ملايير، بينما أسفرت عمليات الرساميل للقطاع العمومي عن فائض بنحو 2,9 مليار درهم. ومن جانبها، بلغت القيمة المقابلة بالدرهم للاستردادات التي تمت لدى صندوق النقد الدولي ما يناهز 1,5 مليار.

نتج انخفاض دخول الرساميل لفائدة القطاع الخاص بنسبة 8,4% بالأساس عن انكماش القروض التجارية المتلقاة، والذي عوض بقدر بالغ بتدفق الاستثمارات الخارجية. ولقد تنامت هذه الأخيرة بنحو 28% فوصلت إلى 5,5 مليار درهم، في نظير 4,3 مليار في 1992 و 3,3 مليار في 1991. إن هذه الاستثمارات، التي شجع عليها مسلسل تحرير الاقتصاد وإقرار قابلية الدرهم للتحويل وكذا عمليات الخوصصة، قد صدرت بصفة رئيسية عن فرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا وإسبانيا وبدرجة أقل عن الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكانت بالدرجة الأولى لصالح النشاطات المصرفية والصناعية وكذا لفائدة قطاعي السياحة والعقارات.

وصلت المساعدات الخارجية المقدمة للدولة وللمؤسسات العمومية إلى 18,3 مليار. وكما كان الشأن خلال 1992، فإنها تتكون إلى حدود النصف من السلفات، منح منها البنك الدولي 3,7 مليار والبنك الإفريقي للتنمية 1,9 مليار. واكتست باقي المساعدات شكل قروض تجارية تم تلقيها من بلدان مختلفة، من ضمنها على الخصوص الولايات المتحدة وأوروبا وإسبانيا. غير أن تسديدات أقساط أصل الدين بذمة القطاع العام، وباعتبار الاستردادات التي تمت إزاء صندوق النقد الدولي، قد تزايدت بقدر بالغ، إذ انتقلت من 12,2 إلى 16,8 مليار درهم. ومع ذلك، فإن التدفق الصافي للرساميل الخارجية لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية قد ظل فائضا في النهاية، بما قدره 1,5 مليار درهم.

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

مكن، على الخصوص، كل من الرفع التدريجي للقيود التي تعوق العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، وإعادة تكوين احتياطيات الصرف من تحقيق هدف إقرار قابلية الدرهم للتحويل في بداية 1993 بالنسبة للمعاملات الجارية. وزيادة على ذلك، حثت النتائج المشجعة المسجلة في هذا الصدد على مواصلة انفتاح الاقتصاد على باقي أقطار العالم وذلك باتخاذ إجراءات جديدة في مجال تبادل السلع والخدمات والتحويلات، وعلى الخصوص، بتيسير بعض عمليات رأس المال المنجزة من طرف المقيمين.

وهكذا، وفيما يخص التجارة الخارجية، لم تعد تخضع لترخيص مكتب الصرف، من جهة، عقود الاستحصال والتأمين المكتتبة من لدن المصدرين لدى مؤسسات أجنبية، و من جهة أخرى تأجيل الاستحقاقات الذي يمنحونه لزبنائهم شريطة مراعاة الأجل الأقصى المحدد لتوطين العملة الأجنبية. كما تم ادخال تعديلات على نظام الاستيراد، خاصة بتبسيط المسطرة الجمركية وتخفيض الرسم الجمركي الأقصى من 40% إلى 35%.

وفي ذات الوقت، تم من جديد تليين التقنين للأداءات برسم الخدمات فيما يتعلق بالمنيحات السياحية ومصاريف الأسفار إلى الخارج لأغراض مهنية. ومن جهة أخرى، أصبحت إمكانية التحويل المخولة للطلبة القاطنين بالخارج تشمل أيضا مبلغ مصاريف الإيجار التي يتحملونها.

أما فيما يخص تحرير المعاملات المتعلقة برأس المال، فقد تواصل وذلك بالترخيص للأجانب المتوفرين على قيم منقولة مغربية بتدبير سنداتهم بكيفية مباشرة وعرضها للاتجار بكل حرية في المغرب أو في الخارج. كما أصبح من الممكن التحويل التلقائي للأموال المتأتية من حصر الإرث من أمتعة أو قيم تم تمويلها في الأصل بواسطة تسديد بالعملة الأجنبية. إلا أن أهم إجراء اتخذ في هذا المجال يكمن في الإمكانية المخولة للمقاولات والبنوك للاقتراض بالسوق الدولية دون موافقة مسبقة من مكتب الصرف.

وبالإضافة إلى ذلك، تم دعم مسلسل تحرير العلاقات المالية مع الخارج بالقرار القاضي بتمديد إمكانية فتح حسابات بالعملة الأجنبية إلى كل من المصدرين والمواطنين المغاربة القاطنين بالخارج. وتشكل الموجودات المدرجة في هذه الحسابات، وكذا ودائع الأجانب من العملة الأجنبية، رصيدا من الأموال غير خاضع للتفويت إلى البنك المركزي. وبذلك تبقى هذه الموجودات رهن إشارة المؤسسات المصرفية التي يمكنها استخدامها في عمليات التمويل والتوظيف أو موازنة الصرف، مما يمهد لإنشاء سوق للعملات الأجنبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تسعير العملات

إن التقلبات العشوائية التي أخلت بأسواق الصرف خلال 1993 لم تؤثر بقدر ملموس على العملة الوطنية نظرا للعوامل المؤدية إلى الاستقرار التي ينطوي عليها نظام التسعير الجاري به العمل، مما أسهم في الحفاظ باعتماد السعر المتوسط، على سعر صرف فعلي اسمي عند المستوى المسجل خلال 1992 . إلا أن هذا التطور يشتمل على تباينات بالغة لأسعار الصرف الثنائية. وهكذا، تدنى الدرهم بنسبة 8,7% مقابل الدولار الأمريكي وبمعدل 2,9% إزاء المارك الألماني وبنسبة 1,9% بالمقارنة مع الفرنك الفرنسي. وبخلاف ذلك، وعلى إثر تخفيض قيمة البسيطة الإسبانية والذي تقرر في شهر ماي، ارتفع سعر صرف الدرهم بمعدل 13,9% إزاء هذه العملة، فيما سجل زيادة بمعدل 7,4% و17,1% ، على التوالي، بالنسبة للجنيه الاسترليني والليرة الإيطالية.

وفي النهاية، ورغم ظرفية داخلية وخارجية غير ملائمة في المجمل، فقد تم تطويق العجز الحاصل في الحساب الجاري لميزان الأداءات في حدود 2% من الناتج الداخلي الإجمالي، وكذا تدعيم احتياطيات الصرف، مما مكن من الاستجابة لمتطلبات قابلية الدرهم للتحويل. غير أن هذه الأخيرة لا يمكن اعتبارها إلا كإجراء مواز من شأنه أن يسهم في تحسين توزيع الموارد ودعم مواصلة الإصلاحات الهيكلية. ويظهر بجلاء أنه من الضرورة بمكان الاستمرار في الجهود المبذولة في هذا الاتجاه لاسيما وأن الحساب الخارجي مازال يخضع لضغوط كبيرة كما يدل على ذلك اتساع كل من العجز التجاري وكذا على الخصوص حجم خدمة الدين. وبالفعل، وصلت التسديدات بهذا الرسم بما في ذلك من فوائد وأقساط أصل الدين إلى أكثر من 29 مليار درهم في المجمل، وسجلت ارتفاعا بنحو 32%، بحيث شكلت اقتطاعا يساوي زهاء نصف الإيرادات المتأتية من صادرات السلع والخدمات. إلا أن المبلغ القائم للدين لم يتدن إلا بقليل، إذ ناهز 21 مليار دولار أو قرابة ثلاثة أرباع الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي النهاية، فإذا كانت قابلية الدرهم للتحويل وكذا مواصلة التنمية الاقتصادية تفترضان توفر موجودات كافية من العملة الأجنبية، فلا ينبغي الاعتماد في ذلك على التجاء مفرط إلى الاستدانة. وفي هذه الظروف، يبقى من الضروري إنعاش الصادرات بقدر أكبر والعمل على تفادي أي انحراف للأسعار من شأنه أن ينال من القدرة التنافسية لمبيعاتنا إلى الخارج، كما يتعين الاستمرار في التأثير على العرض، وذلك بتنشيط وتشجيع الاستثمارات الأجنبية منها والوطنية.

المالية العمومية

اقتضى الوضع الاقتصادي الداخلي الذي تم فيه تحضير القانون المالي لسنة 1993 اعتماد سياسة للميزانية تتوخى الانطلاقة الاقتصادية دونما ارتخاء للجهود الرامية إلى الحفاظ على ما حصل من تقدم ملحوظ في اتجاه إعادة التوازنات الأساسية. وهكذا كان يتعين مع حصر عجز الميزانية ضمن حدود تحتمل ، اتخاذ إجراءات كفيلة بإنعاش النشاط الاقتصادي والتشجيع على التشغيل، وتخفيف المضاعفات الاجتماعية الناجمة عن تراجع النمو.

وقد كانت الأهداف المسطرة ترمي من جهة ، إلى تكثيف الاستثمارات العمومية وتوجيهها نحو الأعمال ذات الطابع الاجتماعي ومن جهة ثانية، إلى اتخاذ إجراءات تشجيع لفائدة القطاع المنتج مما اكتسى بالأساس شكل تخفيفات جبائية لفائدة بعض الفئات من الدخل وكذا لصالح المقاولات التي ستستفيد زيادة على ذلك من التسديد الجزئي للأداءات المؤخرة للدولة. غير أن افتقاد بعض الموارد وتزايد النفقات المترتبة على هذه الإجراءات جعلت من الضروري البحث عن مداخيل إضافية ، لاسيما وأن مستوى الإيرادات المدرجة في الميزانية سيتأثر بركود النشاط الاقتصادي وأن تحقيق الأهداف في مجال التجهيز يتوقف على الحفاظ على قدر هام من الادخار ضمن الميزانية.

وإذا كانت هذه هي الخطوط العريضة التي ميزت المالية العمومية خلال سنة 1993، فإن استفحال خدمة الدين قد أسهم من جهة أخرى في تزايد النفقات المرتقبة للدولة وبصفة خاصة مصاريف الخزينة العمومية الناجمة عن اختتام مسلسل إعادة الجدولة. وهكذا، فإن العجز المتوقع في إطار قانون المالية والذي أمكن تطويقه خلال السنوات الثلاث الماضية ليستقر عند حوالي 1.5 مليار درهم قد ارتفع إلى 3,8 مليار درهم. وفي مرحلة التنفيذ، فإن تعزيز الادخار الذي افرزته الخزينة العمومية، عقب تعبئة موارد مختلفة لتعويض النقص في قيمة الايرادات الجبائية، قد مكن من تغطية جزء هام من نفقات الاستثمار ، كما كان منتظرا. وبالتالي، تم احتواء عجز الميزانية، وإن كان قد انتقل من 4,6 إلى 5,7 مليار درهم، في حدود تناهز النسبة المحققة خلال 1992 ، أي 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد أن سبق تقليصه من 3,6% إلى 2,9% في سنة 1991. إلا أن حاجة التمويل الإجمالية للخزينة العمومية، بما في ذلك تسديد مؤخرات الدولة، و على الخصوص استخماد الدين العمومي ، قدانتقلت من 15.2 إلى 21.3 مليار درهم ، مما أجبر الخزينة على الرفع من اللجوء للاقتراض، خاصة من السوق الداخلية، اذ مثلت التمويلات الخارجية 40% من الموارد المعبئة. ومن جهة أخرى، ورغم الحصول على موارد أكثر أهمية بالسوق المالية، فإن الخزينة لم تتمكن من تقليص تمويلها من أصل نقدي الذي تزايد إنما من جراء اكتتابات البنوك في السندات العمومية بدلا من مساعدات معهد الإصدار التي تدنت بخلاف ذلك للسنة الثانية على التوالي.

قانون المالية

عكست الاعتمادات المرخصة في إطار القانون المالي في أن واحد خيارات السياسة المتبعة فيما يخص الميزانية وعبء الدين العمومي. وهكذا فقد رفعت في المجموع بنسبة 10%، أي مايمثل ضعف وتيرة الزيادة المسجلة أثناء العام الماضي، لتصل إلى 95 مليار درهم. وبالفعل، فإذا كانت اعتمادات التسيير على مستوى الميزانية العامة، تبدو في ارتفاع بمبلغ 4,5 مليار أو 12%، فذلك يرجع بالأساس، إلى إدراج تخصيصات من أجل تصفية جزء من مؤخرات الدولة. كما تم توسيع الغلاف المالي لميزانية التجهيز بمعدل 11% عوض 5% في 1992، بصفة جزئية على إثر الزيادة في القروض المخصصة للقطاع الاجتماعي الذي استفاد بالاضافة إلى ذلك، من منيحات هامة ادرجت بالحسابات المرصدة لعمليات خاصة.

ومقابل ذلك، فإن الموارد الكلية التي تم حصرها في مبلغ 91.2 مليار قد تزايدت بنسبة 7,4%، أي دون نسق توسع التحملات، وقد خلفت عجزا قدره 3,8 مليار درهم نجم بالأساس عن عدم توازن الميزانية العامة في حين تقلص الرصيد السلبي للحسابات الخاصة بقدر ملموس .

ويبين الجدول التالي التوقعات الواردة ضمن قانوني المالية لسنتي 1992 و1993 . (1)

بملايير الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الأرصدة	
	1992	1993	1992	1993	1992	1993
الميزانية العامة ...	73,3	80,1	73,4*	77,2*	0,1+	2,9-
- التسيير	37,3	41,8				
- الدين العمومي ...	22,4	23,2				
- الاستثمار	13,6	15,1				
الميزانيات الملحقة	1,0	1,1	1,0	1,1	-	-
الحسابات الخاصة	12,1	13,8	10,5	12,9	1,6-	0,9-
قانون المالية	86,4	95,0	84,9	91,2	1,5-	3,8-
* من ضمنها إيرادات الاقتراض			14,7	13,5		

نفقات الميزانية العامة

تم تحديد ترخيصات نفقات الميزانية العامة في مبلغ 80,1 مليار درهم أي بزيادة قدرها 6,8 مليار أو 9,3 %، وأرصد أكثر من نصفها لميزانية التسيير. ومثلت الاستثمارات وخدمة الدين من فوائد وأصل الدين على التوالي 19 % و29 % من الاعتمادات.

وصل مجموع التخصيصات لميزانية التسيير 41,8 مليار درهم وقد تم الرفع منها بنسبة 12 % من سنة لأخرى. وهكذا حددت نفقات الموظفين بمقدار 26,8 مليار فتنامت بمعدل 4 % على إثر احداث نحو 15.500 منصب للتشغيل، خاصة لفائدة التربية الوطنية، بينما أدرجت الاعتمادات برسم المعدات والتدخلات المختلفة بمقدار 8,3 مليار، وفي ذلك تزايد بنسبة 11%

(1) يرجع للملحقين الإحصائيين 38 و 39.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبلغت التحملات المشتركة بعد ارتفاع بمعدل 6 % ، ماقدره 3,1 مليار مثل منها نصيب صندوق الموازنة 1,8 مليار. وفي الأخير، رفعت الاعتمادات المتعلقة بالنفقات غير المتوقعة والدفعات المقدمة، في المجموع، من 1,1 إلى 3,3 مليار، وارصدت في حدود 2,6 مليار لتغطية مؤخرات الأداء للخزينة.

وبلغت الاعتمادات المفتوحة من أجل الخدمة الاجمالية للدين العمومي المدرجة في الميزانية ماقدره 23,2 مليار فسجلت زيادة بنسبة 3,3% ، تعزى إلى ارتفاع التحملات برسم استخماد الدين بمعدل 12 % ، والتي وصلت إلى ماقدره 8,8 مليار، بينما قدرت تسديدات الفوائد بمبلغ 14,4 مليار، وفي ذلك انخفاض خفيف. وكان الدين الخارجي، الذي يستوعب بمفرده أزيد من ثلثي الاعتمادات، بمقدار 15,5 مليار درهم قد خصص في حدود ما يقارب النصف لتسديد أصل الدين. وبخلاف ذلك، كان يتألف مجموع خدمة الدين الداخلي تقريبا من الفوائد. غير أنه إذا كانت توقعات القانون المالي لم تظهر، في المجموع، إلا تزايدا معتدلا لتحملات الدين، فإن هذه التحملات قد أثرت بقدر أكبر على وضعية الخزينة العمومية التي لم تعد تستفيد خلال 1993 من إعادة جدولة استحقاقات الدين الخارجي.

وفي مجال الاستثمار، تم تحديد سقوف اعتمادات الأداء للميزانية العامة في مبلغ 15,1 مليار بزيادة 1,5 مليار أو 11 % . وإن توزيع اعتمادات التجهيز بحسب الأبواب تدل على المجهود المبذول من أجل تحسين البيئة الاقتصادية ودعم البرامج التي تندرج في إطار إنعاش التشغيل والتدخلات الاجتماعية. وهكذا استفادت الأشغال العمومية والفلاحة من غلاف مالي بمبلغ 2,7 و 2 مليار على التوالي خاصة من أجل توسيع شبكة التجهيزات المائية واستثمار مناطق البور وعمليات غرس الأشجار. وبالإضافة إلى ذلك أدى إسهام الدولة في إنجاز البرنامج الذي يقوم به المكتب الوطني للكهرباء إلى تخصيص مبلغ 800 مليون درهم، يمثل أكثر من ثلثي الميزانية المرصدة لوزارة الطاقة والمعادن. وبلغت الاعتمادات الموضوعة رهن إشارة وزارة الداخلية والأنباء ماقدره مليار تقريبا، وستساعد على تنفيذ أشغال إعدادية مختلفة في إطار الانعاش الوطني. وبالمثل، ومن أجل دعم القطاع المنتج والتشجيع على احداث مناصب للتشغيل، تم برسم التحملات المشتركة لوزارة المالية الرفع من المبالغ الممنوحة لهذا الغرض بقدر ملموس إذ تجاوزت مليارين، وسترصد على الخصوص لتهيئة المناطق الصناعية والتمويل المشترك للسلفات المقدمة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والتكفل برديد الفوائد في هذا المجال وكذا لصالح السكن الاقتصادي. وفي الاخير، تم تخصيص مبلغ 1,6 مليار لفائدة التربية الوطنية، خصيصا من أجل تطوير التعليم الأساسي، بينما استفادت وزارة الصحة العمومية من غلاف مالي، بمبلغ 552 مليون، مماثل لما حصلت عليه في العام الماضي. وفي هذين المجالين تسهم نفقات الميزانية العامة في دعم المشاريع التي تم تمويلها، من جانب آخر، من طرف الجماعات المحلية بحيث خصص لها مبلغ ارتفع إلى ما يقارب مليار درهم.

موارد الميزانية العامة

تم تقدير الموارد الاجمالية للميزانية العامة بمبلغ 77,2 مليار درهم بزيادة 5,2 % ، إثر ارتفاع الإيرادات العادية بنسبة 8,5 % وادراج ماقدره مليارين درهم سيتأتى من عمليات الخوصصة. وبخلاف ذلك، فإن موارد الاقتراض المدرجة في الميزانية، التي حددت بمبلغ 13,5 مليار، قد سجلت انخفاضا بنسبة 8,2 % ، يرجع إلى التقلص المنتظر للقروض الخارجية، وقدرها 10 ملايير درهم.

وتمثل الإيرادات الجبائية مبلغ 55 مليار، في تزايد نسبته 5,3 %، ضمن الموارد العادية المتوقعة التي أدرجت بمقدار 61,7 مليار، فتزايدت بمعدل 6,9% . وبخلاف ذلك، فإن باقي المداخيل الجارية، المكونة بصفة رئيسية من دخول احتكارات الدولة ومساهماتها، قد تم تحديدها بمقدار 6,7 مليار، في توسع نسبته 22,6%.

ويرجع التطور المعتدل لتحصيل الضرائب إلى مختلف إجراءات التخفيف التي تضمنها القانون المالي، خاصة في مجال الجباية المباشرة. وقد شملت التغييرات الرئيسية الضريبة على الشركات التي كان معدلها محدودا في 40 %منذ 1988، فخفض إلى 38 % . وفيما يتعلق بالضريبة العامة على الدخل فإن المستوى الأدنى للاعفاء قد تم رفعه من 12.000 إلى 15.000 درهم كما خفض المعدل الأقصى من 52 % إلى 48 %، في حين تقررت الزيادة في نسبة الاسقاط المطبق على الدخول الكرائية من 25 % إلى 40 %. وبالموازة مع ذلك، ادخلت إجراءات ترمي إلى تقوية المراقبة على التصريحات بالدخل وذلك بوضع مؤشرات للنفقات وإلزام الخاضعين للضرائب بتقديم تصريح بالممتلكات كلما بلغت أو تجاوزت 3 ملايين درهم. وفيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، تم حدف معدل 30 % المطبق على المنتجات الكمالية، مما قلص عدد المعدلات المعمول بها إلى ثلاثة، أي معدل 19 % العادي ومعدلي 7 % و 14 % المخفضين. وفي الأخير، وتتميما للمقتضيات الجبائية المتبناة في إطار قانون المالية، فإن الإصلاح التعريفي في مجال الرسوم الجمركية، والذي بوشر خلال السنوات الأخيرة، قد تواصل بتخفيض المعدل الأقصى من 40 % إلى 35 % ابتداء من يونيو 1993.

تنفيذ قانون المالية

وصلت المداخيل العادية للخزينة العمومية، بما في ذلك حصة مجلوب الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة للجماعات المحلية، بمقدار 68,4 مليار درهم إلى المبلغ المتوقع ضمن القانون المالي، وقد عوضت المداخيل التي تم إفتقادها على مستوى الرسوم الجمركية بالضرائب المتأتية من بيع المنتجات الطاقية وبايرادات استثنائية. غير أن تزايد الموارد لم يتجاوز 7,4 % ، عوض 14,6 % في العام الماضي، وذلك على إثر انخفاض مجلوب الضرائب الناجم بدوره، جزئيا، عن مختلف إجراءات التخفيف الجبائي المتخذة في بداية السنة.

وموازاة مع ذلك، بلغت النفقات العادية 54,6 مليار، فسجلت ارتفاعا بنسبة 6,8 % ، أكثر اعتدالا من الزيادة الحاصلة خلال العام الماضي. وهكذا وصل فائض الموارد العادية بالنسبة للتحملات المقابلة لها إلى 13,8 مليار، فغطى في حدود 70,6 % نفقات الاستثمار التي وصلت إلى 19,5 مليار درهم بما فيها الأموال الممنوحة للجماعات المحلية لأجل التجهيز. وبذلك يكون عجز الميزانية قد تحدد في 5,7 مليار، أي عند 2,3% من الناتج الداخلي الاجمالي. غير أن تسديدات المؤخرات رفعت عجز صندوق الخزينة إلى 7,5 مليار، وفي المجموع انتقل مبلغ حاجة التمويل للخزينة العمومية، باعتبار رد أصل الدين، من 15,2 مليار إلى 21,3 مليار من سنة لأخرى.

ويعرض الجدول التالي تطور الوضعية المقتضبة لموارد الخزينة وتحملاتها خلال سنتي 1992 و 1993 : [1]

بملايين الدراهم	1992	1993
- المداخيل العادية	63.659	68.382
- النفقات العادية	51.102	54.604
1 - التسيير والدعوم	38.288	39.882
2 - فوائد الدين	12.814	14.722
- الادخار العمومي	12.557 +	13.778 +
- نفقات التجهيز [1]	17.194	19.506
- عجز الميزانية [2]	4.637 -	5.728 -
- عجز الميزانية	5.350 -	5.728 -
(على أساس تحرير الأمر بالأداء) [3]		
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	(2,2)	(2,3)
- تغير مؤخرات الأداء	341 +	1.751 -
- عجز الصندوق	4.296 -	7.479 -
- استخماد الدين	10.859	13.810
1 - الدين الداخلي	2.950	2.848
2 - الدين الخارجي	7.909	10.962
- التحملات الكلية للخزينة العمومية	78.814	89.671
- الاحتياج الإجمالي للتمويل	15.155 -	21.289 -
- التمويل الكلي	15.155	21.289
1 - التمويل الخارجي	6.474	8.543
2 - التمويل الداخلي	8.681	12.746
. (السوق المالية)	(5.878)	(7.327)
. (ودائع لدى المحاسبين العموميين)	(1.300 -)	(363)
. (التمويل النقدي)	(4.103)	(5.056)

(1) بما فيها حصة القيمة المضافة الممنوحة للجماعات المحلية لأجل التجهيز.
(2) بعد إعادة جدولة فوائد الدين لسنة 1992.
(3) قبل إعادة جدولة فوائد الدين لسنة 1992.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 40.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مداخيل الخزينة العمومية

وصلت الموارد العادية إلى 68,4 مليار درهم فسجلت زيادة سنوية قدرها 4,7 مليار أو 7,4 % ، وهي وتيرة تمثل نصف نظيرتها لسنة 1992 على إثر تدني الاقتطاعات الجبائية، باستثناء تلك التي تخضع لها المنتجات النفطية التي ارتفعت، على العكس من ذلك، بقدر ملحوظ. وقد تأتت باقي المداخيل الإضافية من تفويت مساهمات الدولة في المقاولات التي خضعت للخوصصة، وكذا من نتاج الاحتكارات.

وفيما يخص المداخيل الجبائية، فقد انتابها الركود في المجمل، بحيث لم تتعد مقدار 58 مليار، وهو المبلغ المسجل في السنة الماضية، وتقلصت حصتها ضمن الإيرادات التي تم تحصيلها من 90% إلى 85 % . لذا، فإن نسبة الاقتطاع الجبائي إلى الناتج الداخلي الإجمالي تخففت ، فتراجعت من 23,9% إلى 22,5 % ، وقد تدنت من 28,1 % إلى 26,1 % فيما يخص باقي قطاعات الاقتصاد ماعدا الفلاحة التي ظلت معفاة من الضريبة. ويعزى هذا التطور إلى الانخفاض بمعدل 9 % لنتاج الضرائب المباشرة، خاصة إثر تخفيف الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل. ونتيجة لذلك، تقلص نصيب الضرائب المباشرة ضمن الجباية من 29,2% إلى 26,6% . وبخلاف ذلك، اتسعت حصة الضرائب غير المباشرة ورسوم التسجيل والدمغة فصارت تمثل أكثر من نصف الإيرادات الجبائية في حين شكلت الرسوم الجمركية 21,7 % من التحصيلات.

وبلغت المداخيل المتأتية من الضرائب المباشرة 15,4 مليار، فكانت في انخفاض بنسبة 9 % يعزى بصفة رئيسية إلى انكماش مجلوب الضريبة على الشركات بمعدل 25 % . وفي الواقع ، نتج هذا التقلص في أن واحد عن تخفيض معدل الضريبة بنقطتين، وبسبب احتواء تحصيلات سنة 1992 على تسديد الثلث المسبق الأخير. وسلك نفس الاتجاه نتاج المساهمة في التضامن الوطني المترتبة على الشركات ، بحيث لم يوفر سوى 648 مليون. وبالمثل، كانت الإيرادات برسم الضريبة على الأرباح العقارية بمبلغ 431 مليون. في تراجع بنسبة 36,8 % رغم إحداث الإسهام الأدنى على أثمنة التفويت. وبخلاف ذلك، فإن الضريبة العامة على دخل الأشخاص الطبيعيين الذي كان أيضا موضع تغييرات خلال 1993، قد مكن، مع ذلك ، من الحصول على إيراد قدره 6,9 مليار ، وفي ذلك تزايد بنسبة 4,5 % . وفي الأخير، فإن تطبيق الضريبة على الربيحات والفوائد المحصل عليها برسم التوظيفات ذات الدخل القار قد أفضى إلى تلقي أكثر من مليار درهم، وهو مبلغ في تزايد بنسبة 22,4 % على إثر نمو هذه الفئة من الأصول.

وجلبت الرسوم الجمركية 12,6 مليار ولم تتزايد، في ظرف سنة، إلا بنسبة 2,2% نظرا للضعف الذي انتاب المبادلات التجارية مع الخارج ولتخفيض التعريفة الجمركية القصوى بخمس نقط، بحيث تراجعت من 40% إلى 35% ابتداء من شهر يونيو 1993 . أما عائدات الرسوم الجمركية في حد ذاتها، فقد تنامت بمعدل 3,9% فشكلت نصف المجموع واشتمل ماتبقى على الاقتطاع الجبائي عند الاستيراد الذي لم يطرأ عليه في الواقع أي تغير يذكر من حيث المبلغ.

ومن جهة أخرى، فإن الضرائب غير المباشرة التي تظل أول مصدر للإيرادات بالنسبة للخزينة العمومية، قد بلغت 27,4 مليار هذه السنة وتزايدت بنسبة 5% بفضل الضرائب الداخلية على الاستهلاك، والتي مكنت من الحصول على مبلغ 12,8 مليار، تأتت ضمنه 5 ملايير من مبيعات المنتجات النفطية. وهكذا تنامت المداخيل برسم هذه المبيعات بنسبة 17% عقب التراجع البين لأسعار النفط بالأسواق العالمية فيما ظلت الأسعار الداخلية بدون تغيير. وجلبت باقي الضرائب ضمن هذا الركن، وعلى الخصوص منها المطبقة على التبغ، ماقدره 7,8 مليار فسجلت ارتفاعا بمعدل 12%. وبخلاف ذلك، كان نتاج الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ 14,6 مليار، في تراجع نسبته 1,8% بحكم تقلص التحصيلات عن العمليات مع الخارج والتي تؤمن بمفردها، أكثر من نصف مبلغ هذه الضريبة.

أما رسوم التسجيل والدمغة فإنها لم تتجاوز، من حيث المبلغ، 2,6 مليار، فسجلت من سنة لأخرى انخفاضا نسبته 3 % ، يرتبط بتباطؤ الصفقات بالقطاع العقاري.

وفيما يخص المداخيل غير الضريبية للخزينة العمومية، فإنها بلغت 10,5 مليار تقريبا عوض 5,7 مليار في العام السابق. وهكذا، أتاح التفويت إلى القطاع الخاص لمساهمات الدولة في بعض المقاولات ماقدره 2,1 مليار في 1993 . وبلغت الإيرادات من احتكارات الدولة، إثر توسع نسبته 39%، ماقدره 3,9 مليار في المجموع ، مثل ضمنه إسهام بنك المغرب 2,2 مليار. وفي الأخير، كانت المداخيل المختلفة بمقدار 4,2 مليار في نظير 2,7 مليار في 1992، وتشتمل أساسا على الإتاوات المتلقاة في إطار اتفاقيات الصيد البحري، بمبلغ مليار درهم وكذا على الهبات العمومية الممنوحة برسم برامج التعاون .

نفقات الخزينة العمومية

ارتفعت تحملات الخزينة العامة إلى 87,9 مليار درهم فسجلت زيادة قدرها 8,8 مليار أو 11,1 % ، تعزى بنسبة النصف إلى تسديدات فوائد الدين وأصله ، وفي حدود الربع إلى الاستثمارات. لذا، فإن حصة خدمة الدين العمومي التي بلغت في المجمل 28,5 مليار، قد انتقلت من نحو 30 % إلى 32,4 % من مجموع التحملات، بينما كان نصيب الاستثمارات التي انجزت في حدود 19,5 مليار ، يساوي 22,2 % . وبخلاف ذلك، لم تعد نفقات تسيير المصالح العمومية تشكل سوى 45,3 % بدل 48,4 % في العام الماضي.

ولم تسجل نفقات التسيير، بما يقارب 40 مليار، إلا زيادة إجمالية نسبتها 4,2 % في نظير 12,3 % خلال 1992 . وبالفعل تنامت المصاريف المرتبطة بالموظفين والمعدات والتحملات المشتركة بمعدل 3,3 % فقط في حين تزايدت الدعوم لفائدة المواد الأساسية، وقدرها نحو ملياري درهم، بنسبة 23,4 %.

ووصلت مدفوعات الخزينة برسم الدين العمومي إلى 28,5 مليار، فارتفعت بنسبة 20,5% في ظرف سنة، عوض 3,7 % فقط أثناء سنة 1992، ويرجع ذلك أساسا إلى وضع حد لمسلسل إعادة هيكلة الدين الخارجي. وهكذا، إرتفعت تسديدات أقساط أصل الدين بمعدل 27,2% فبلغت ماقدره 13,8 مليار درهم، من ضمنه 80% برسم الاقتراضات الخارجية. وتنامت أداءات الفوائد ، من جهتها ، بنسبة 14,9% فوصلت إلى 14,7 مليار. وفي المجموع، تكون المصاريف برسم الدين الخارجي، وقدرها 19,4 مليار درهم ، قد اتسعت بمعدل 31,7% بينما تزايدت الخدمة الإجمالية للدين الداخلي بنسبة 2 %، لتصل إلى مقدار 9,1 مليار.

وفي الأخير، سجلت الاصدارات برسم نفقات الاستثمار توسعا بمعدل 13,4 % ، فانتقلت من 17,2 إلى 19,5 مليار، ومثلت نحو 70 % من الاعتمادات المفتوحة. وضمن هذا المجموع أدرجت الأموال الممنوحة للجماعات المحلية، والمقتطعة من الضريبة على القيمة المضافة، بمقدار 4,1 مليار درهم.

حاجيات الخزينة للتمويل

إضافة إلى تسديدات النفقات برسم ميزانية السنة المالية ، أقدمت الخزينة العامة على دفع المؤخرات في حدود 1.750 مليون درهم، فوصلت تحملاتها الكلية إلى مقدار 89,7 مليار. وبالمقارنة مع مجموع الموارد العادية، وقدره 68,4 مليار، تكون هذه التحملات قد أفرزت احتياجا للتمويل بمبلغ 21,3 مليار عوض 15,2 مليار في 1992 . وقد أمكن تغطية هذا العجز عبر لجوء أوسع مما مضى للسوق الداخلية، نظرا لأن المساعدات الخارجية، رغم ارتفاعها، كانت محدودة بالقياس مع الحاجيات المتزايدة للخزينة. غير أنه إذا كانت الأموال من أصل داخلي قد مثلت 60 % من وسائل تمويل الخزينة، فإنها اشتملت مع ذلك بما يتجاوز النصف على موارد الادخار. أما التمويل ذو الطابع النقدي، فقد تدنت حصته ضمن الموارد الداخلية من 47,3% إلى 39,7 % فأصبح بذلك يغطي نحو 24 % من حاجيات الخزينة العمومية، في نظير 27 % خلال 1992 .

التمويل الخارجي

إن المساعدات الخارجية، التي تم احتسابها بقيمة مقابلة بالدرهم قدرها 8,5 مليار عوض 6,5 مليار في 1992 قد أسهمت في تمويل حاجيات الخزينة في حدود 40 % . ووصل مجموع السلفات المحصل عليها 7,7 مليار درهم من ضمنها 5 ملايير برسم السحوبات على خطوط الاعتماد الممنوحة أساسا من لدن البنك العالمي والبنك الافريقي للتنمية. ومنحت باقي المساعدات في شكل قروض تجارية، ترتبط على الخصوص باستيرادات الحبوب. غير أنه باعتبار التسديدات المتعلقة بالدين وعمليات الاسترداد لدى صندوق النقد الدولي بما يقارب 1,5 مليار درهم، تكون حركات الرساميل مع الخارج قد أسفرت عن خروج صاف من العملة الأجنبية بما يقابله أكثر من 2,4 مليار درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التمويل الداخلي

أسفر عدم كفاية التمويل الخارجي باعتبار الحاجيات عن مزيد من تعبئة الوسائل الداخلية التي تنامت بالفعل بنسبة 47 % لتصل إلى ماقدره 12,8 مليار تأتي ضمنه 7,3 مليار من تجميع الادخار. وهكذا وفرت الإصدارات الدورية للخزينة العمومية 3,5 مليار درهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجلوب الصافي لكل من الاكتتابات المستديمة في الأذينات لأمد 6 أشهر وكذا التوظيفات التي قام بها المستثمرون المؤسسيون بسوق المزايدة قد مكن من الحصول على 3,5 مليار في المجموع، وتأتى استكمال التمويل عبر إصدارات مختلفة لأذينات الخزينة. وفي النهاية، ومع الأخذ بعين الاعتبار لدفع أقساط الدين العمومي، بما قدره 2,8 مليار، يصل المبلغ الصافي لموارد الادخار المتلقاة إلى 4,5 مليار، عوض 3 ملايير تقريبا في 1992.

وقد تم تأمين تكملة الموارد مرة أخرى وفي الجزء الأوفر منها بواسطة مساعدات النظام المصرفي، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 4 ملايير، وفرته اكتتابات البنوك في سندات عمومية، مما مكن الخزينة العمومية للسنة الثانية على التوالي من تخفيض استدانتها إزاء معهد الإصدار. وهكذا تنامى المبلغ الجاري لديون البنوك على الخزينة بمقدار 5,1 مليار درهم، بعد أن سجل زيادة قدرها 6,1 مليار خلال 1992. وبخلاف ذلك، فإن الديون الذاتية لبنك المغرب على الدولة والتي سبق لها أن تدنت بمبلغ 2,1 مليار في العام الماضي، قد تراجعت من جديد، بنحو 1,1 مليار. ذلك أن تسهيلات الصندوق التي تشكل الإمكانيات الأساسية للإلتجاء إلى معهد الإصدار، لم تتم تعبئتها إلا بنسبة نصف المبلغ الأقصى المرخص به، والمحدد في 6,4 مليار. ومن جهة أخرى، تنامت الأموال المودعة من طرف المقاولات والخواص لدى مركز الشيكات البريدية والخزينة العمومية بمبلغ مليار درهم تقريبا عوض أقل من 100 مليون في العام الماضي. وهكذا بلغت المساعدات من أصل نقدي 5,1 مليار درهم في المجموع، في نظير 4,1 مليار عند نهاية 1992. وقد مولت أزيد من ثلثي عجز صندوق الخزينة العمومية الذي كان يناهز 7,5 مليار.

لقد مكنت النتائج المحصل عليها في مجال تعزيز الادخار العمومي بالموازاة مع الجهود المبذولة من أجل الاستثمار، من تطويق عجز الميزانية. ويبقى مع ذلك، أن مدى حاجة التمويل الإجمالية للخزينة يدل على عبء تحملات الدين و الضغط الذي تمارسه على إمكانيات تدعيم استثمارات الدولة. لذا، وبدون تحقيق زيادة هامة في المداخيل، فإن أي مجهود يبذل من أجل انطلاقة اقتصادية عبر النفقات العمومية سوف يؤدي إلى تدهور متزايد لعجز الميزانية من شأنه أن يعاكس تحقيق الأهداف في مجالات الاقتصاد الكلي وكذا الرامية إلى تقليص حجم المديونية. ولهذا، يجب الحفاظ على عجز الميزانية في نطاق يتلاءم والتحكم في التضخم، والتخفيف من لجوء الخزينة إلى الموارد الداخلية والاستمرار في مسلسل انفراج أسعار الفائدة. وفي هذا الصدد، يجب أن يبقى تعزيز الادخار العمومي موضع الأسبقية لكي تتمكن الدولة من التدخل بنشاط متزايد في الحقل الاجتماعي وتدعيم أعمالها لأجل تحسين المحيط الاقتصادي، في الوقت الذي سيساعد تخليها التدريجي عن مباشرة الأنشطة الإنتاجية على نهج سياسة من هذا القبيل.

تطور النقد

سعت السلطات النقدية خلال 1993، في ظرفية اتسمت باستمرار ضعف النشاط الاقتصادي، إلى خلق الظروف الملائمة للانتعاش الاقتصادي دون التغاضي عن الهدف الأساسي المتمثل في استقرار الاسعار. لذا، فقد عملت على تخفيف شروط تمويل القطاعات المنتجة مع الحرص على الحد من تنامي الكتلة النقدية. وهكذا تم على الخصوص تخفيض مستوى أسعار الفائدة المدينة في الوقت الذي تعززت فيه الاجراءات الرامية الى تأمين تمويل امتيازي لفائدة الصادرات والاستثمارات التي تقوم بها المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل في 1993 العمل بالسياسة النقدية المرنة التي تم نهجها خلال الربع الاخير من سنة 1992، بالاقدام على خفض معدل الاحتياطي النقدي من 25 % إلى 10 %، لاسيما وأن الطلب على القروض ظل معتدلا طيلة السنة. كما أن تأثير العوامل المستقلة على خزائن البنوك كان له وقع تضييقي شيئا ما خلال الجزء الأكبر من السنة، بحيث بدا مطابقا لهدف تخفيض وتيرة تكوين وسائل الأداء. ومن جهة أخرى، فإن الفائض في سيولات البنوك الذي ظهر خلال الاربعة أشهر الاخيرة من السنة والذي كان من شأنه أن يعاكس تحقيق الهدف النقدي، قد تم توجيهه نحو تمويل عجز الخزينة بواسطة اكتتابات البنوك في سندات عمومية، كما مكن هذه المؤسسات من تقليص استدانتها إزاء معهد الإصدار. وزيادة على ذلك، أمكن للخزينة العمومية ذاتها أن ترصد جزءا من الموارد التي تمت تعبئتها إلى تخفيض إلتزاماتها لدى بنك المغرب.

وفي النهاية، تباطأ معدل التنامي السنوي للكتلة النقدية خلال 1993، مرة أخرى، فبلغ 8,7 % بعد أن انتقل من 16,8 % إلى 9,3 % في سنة 1992. ويبدو هذا التوجه أكثر بروزا، على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية كل شهر بحيث تراجع نسق الزيادة، في ظرف سنة، من 12,1% إلى 7,7%، في حين، وبخلاف ذلك، تنامى الناتج الداخلي الإجمالي المحسوب بالأسعار الجارية بنسبة 2,7 % بعد شبه الركود المسجل في العام الماضي، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد بقدر أقل منه خلال سنة 1992. وقد واكب هذا التباطؤ، علاوة على ذلك، توسع جديد للموجودات الأكثر استقرارا بفضل المكافأة المرتفعة التي مازال يتمتع بها الادخار في ظرفية انطبعت بالفتور. وهكذا، فإن الطلب على السلع والخدمات الذي لم يزد إلا قليلا، قد أسهم في تخفيف الضغوط التي تمارس على التوازنين الداخلي والخارجي.

الكتلة النقدية

بلغت المجموعة النقدية، التي كان تطورها بطيئا أثناء أطول فترة من السنة، ماقدره 159,3 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993، فسجلت زيادة بمبلغ 12,8 مليار أو 8,7 % عوض 12,4 مليار أو 9,3 % في السنة الماضية (1). وقد نتج الإنشاء النقدي الإضافي خلال 1993 عن تزايد القروض المقدمة للاقتصاد، إلى حدود 37,6 %، و 29,3 % عن تنامي الموجودات الخارجية و 33,1 % عن ارتفاع الديون على الخزينة.

وأسهم تكوين السيولات الجديدة بقدر بالغ في توسع الموجودات شبه النقدية الذي وصل إلى 17,2%، فتجاوز مرة أخرى، بشكل ملموس، معدل تزايد الموجودات النقدية البالغ 5,9 %. ونتيجة لذلك تواصل تطور بنية الكتلة النقدية وفق التوجه الذي لوحظ خلال السنوات السابقة والمتمثل في توسع تدريجي لحصة شبه النقد، بحيث انتقلت من 24,9 % إلى 26,8 %. وبخلاف ذلك، تقلص نصيب كل من النقود الكتابية والنقود الائتمانية، فتراجع إلى 49,8 % و 23,4 % على التوالي، عوض 50,7 % و 24,4 % فيما سبق.

بملايين الدراهم	1991	1992		1993	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ- الموجودات النقدية	103.680	110.082	6,2+	116.572	5,9+
النقود الائتمانية	34.269	35.745	4,3+	37.202	4,1+
النقود الكتابية	69.411	74.337	7,1+	79.370	6,8+
ب- شبه النقد	30.383	36.425	19,9+	42.687	17,2+
مجموع الكتلة النقدية (أ + ب)	134.063	146.507	9,3+	159.259	8,7+

النقد الائتماني

بلغت النقود الائتمانية 37,2 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993 فتزايدت في ظرف سنة بمقدار 1,5 مليار أو 4,1 %، أي بنسبة مماثلة تقريبا لنظيرتها أثناء 1992. ويعزى جزئيا اعتدال الزيادة في الطلب على الأوراق النقدية، الملاحظ للسنة الثانية على التوالي، إلى المستوى الضعيف للمعاملات بالوسط القروي، والناجم عن الوضعية البالغة التدهور للقطاع الفلاحي.

وكالمعتاد، تراجع تداول النقد الائتماني خلال الأشهر الأولى من السنة بحيث تحدد التوسع الذي سجله عند نهاية النصف الأول من السنة في 354 مليون أو 1% رغم الزيادة التي لوحظت في شهر مايو بمناسبة عيد الأضحى. وقد تزايد النقد الائتماني بعد ذلك خلال شهري يوليوز وغشت ثم في نهاية السنة عقب الانكماش الموسمي الذي حدث ابتداءا من شهر شتنبر.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية من 41 إلى 50.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومازالت النقود الائتمانية المتداولة تتكون بصفة رئيسية من الأوراق المالية من فئة 100 درهم وإن تواصل تقلص حصتها، بحيث تراجعت، في ظرف سنة، من 66% إلى 61,5%، وكان ذلك لفائدة نصيب الأوراق النقدية من فئة 200 درهم، الذي انتقل من 24,8% إلى 30,1% . أما نسبة الأوراق من فئة 50 درهم فقد تدنت، من جانبها، من 6,3% إلى 5,5%.

النقد الكتابي

إن تطور النقود الكتابية، الذي يتوقف بصفة أساسية على الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية نظرا لأنها تشكل ضمنها نسبة 88 %، قد اتسم بشبه استقرار طيلة النصف الأول من سنة 1993 حيث تزايدت تلك الفئة من النقود في المجموع بمعدل 0,4% فقط. غير أن المبلغ الجاري للحسابات تحت الطلب الدائنة أخذ يرتفع ابتداءا من يوليوز ثم تزايد ذلك الارتفاع خلال الشهور الموالية بحيث تنامت النقود الكتابية في نهاية النصف الثاني من السنة بما قدره 4,7 مليار أو 6,3 % . وفي المجموع، وصل مبلغها في نهاية دجنبر 1993 إلى 79,4 مليار درهم فسجل زيادة سنوية قدرها 5 ملايير أو 6,8 %، دون نظيرتها للسنة الماضية بقليل.

الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي

بلغت الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي 71.7 مليار درهم في 1993، فارتفعت في ظرف سنة بما قدره 3,9 مليار أو 5,8 % عوض 4,8 مليار أو 7,7 % في نهاية السنة الماضية.

ووصلت الحسابات لدى بنك المغرب إلى ما قدره 1,7 مليار درهم فتنامت بمبلغ 552 مليون أو 48,4 % بعد أن تدنت بما قدره 44 مليون أو 3,7% في 1992. ويعكس هذا التطور في الواقع، إرجاء بعض العمليات لدى غرفة المقاصة والتي لم تتم تصفيتها عند حلول آخر السنة.

أما الودائع تحت الطلب المسندة للبنوك التجارية فقد ارتفعت إلى 70 مليار درهم وسجلت، في ظرف سنة، اتساعا قدره 3,4 مليار أو 5,1%، في نظير 4,9 مليار أو 7,9% في العام الماضي. وقد تمت الزيادة المحققة في 1993 خلال النصف الأخير من السنة خاصة على إثر تضافر ارتفاع كل من احتياطيات الصرف والقروض المقدمة للاقتصاد.

وشكلت الأرصدة بحسابات الشيكات ، بما قدره 35,5 مليار درهم أكثر من نصف الودائع تحت الطلب بالبنوك، وقد سجلت زيادة سنوية قدرها 1,7 مليار أو 5,2%، وهي دون ما لوحظ من ارتفاع في 1992 وقدره 2,7 مليار أو 8,6%. ويرجع ذلك بالأساس، إلى التباطؤ البين لودائع المغاربة المقيمين بالخارج، التي بلغت 16 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993 ولم تتنام بالفعل إلا بنسبة 1,7% أو 272 مليون عوض 7,8% أو 1,1 مليار في العام الماضي.

وفيما يرجع للأرصدة الدائنة للحسابات الجارية فإنها كانت في انخفاض بأكثر من مليارين خلال النصف الأول من السنة. وقد تمت إعادة تكوينها ابتداءا من شهر يوليوز بحيث بلغت في النهاية 17,7 مليار درهم مسجلة في ظرف سنة زيادة معتدلة قدرها 420 مليون أو 2,4 %.

وفي الأخير، كانت الموجودات في الحسابات بدفاتر، التي تكافأ بمعدل 8,5 % ، بمبلغ 12,7 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993، فتدعمت، في ظرف سنة بمقدار 721 مليون أو 6 % عوض 453 مليون أو 3,9% في العام الماضي. ومن جهة أخرى ، بلغت الحسابات الدائنة المختلفة المفتوحة لدى البنوك ، 4,2 مليار درهم، بعد أن ارتفعت بما قدره 512 مليون أو 13,9%.

الودائع تحت الطلب لدى المحاسبين العموميين

وصل مجموع الودائع تحت الطلب للمؤسسات والخواص، المسندة للمحاسبين العموميين، إلى 7.6 مليار درهم عند نهاية دجنبر وتزايدت في ظرف سنة بمقدار 1,1 مليار أو 16,5 % مقابل 91 مليون أو 1,4 % فقط أثناء العام الماضي. وينطوي هذا التطور على ارتفاع كل من الأموال التي تديرها الخزينة، بمبلغ 979 مليون أو 19,4% ، والودائع لدى مركز الشيكات البريدية بما قدره 105 مليون أو 6,9%.

شبه النقد

يتألف شبه النقد من الحسابات والسندات ذات الأجل الثابت، وقد بلغ 42,7 مليار درهم وحقق خلال هذه السنة أيضا، بفضل مكافأة ظلت مغرية، توسعا ملحوظا بما قدره 6,3 مليار أو 17.2 % و يلي الارتفاع بمبلغ 6 ملايير أو 19,9 % في 1992. وسجلت الودائع لأجل للمغاربة القاطنين بالخارج التي تشكل بمبلغ 1,5 مليار درهم أكثر من ربع المجموع، زيادة سنوية قدرها 1,2 مليار كما كان الشأن في العام الماضي أي ما نسبته 11,6 % .

سيولة الاقتصاد

تشتمل سيولات الإقتصاد، بالإضافة إلى الكتلة النقدية، على الأدوات المالية بحوزة المقاولات والخواص والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى وسائل أداء . وتتكون هذه الأصول من أذينات الخزينة لأجل قصير، و الأوراق للخزينة" وكذا الودائع لدى صندوق التوفير الوطني ولدى مؤسسات الائتمان المتخصصة.

المبالغ بملايين الدراهم وعلى أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية كل شهر	1991*	1992*		1993**	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ- الكتلة النقدية	**124.278**	**139.287**	**12,1+**	**150.050**	**7,7+**
الموجودات النقدية	97.611	106.708	9,3+	111.361	4,4+
شبه النقد	26.667	32.579	22,2+	38.689	18,8+
ب- الأصول السائلة	**18.132**	**19.100**	**5,3+**	**19.783**	**3,6+**
مجموع السيولات (أ+ب)	**142.410**	**158.387**	**11,2+**	**169.833**	**7,2+**
الناتج الداخلي الإجمالي	241.407	241.224	0,1-	247.683	2,7+
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	250.678	253.163	1,0+	256.732	1,4+
الإنفاق الوطني الإجمالي	253.254	255.884	1,0+	261.109	2,0+
معدل سيولة الاقتصاد (بالنسبة المائوية)					
الموجودات النقدية / الناتج الداخلي الإجمالي	40,4	44,2	-	45.0	-
شبه النقد+الأصول السائلة / الناتج الداخلي الإجمالي	18,6	21,4	-	23,6	-
السيولات / الناتج الداخلي الإجمالي	59,0	65,7	-	68,6	-
السيولات / الدخل الوطني الإجمالي المتاح	56,8	62,6	-	66,2	-
السيولات / الإنفاق الوطني الإجمالي	56,2	61,9	-	65,0	-

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

بلغ مجموع السيولات لدى المتعاملين الاقتصاديين، باحتسابه على هذا النحو 169,8 مليار درهم بالمتوسط ، وسجل زيادة قدرها 11,4 مليار أو 7,2% عوض 16 مليار أو 11,2 % في سنة 1992. وبالموازاة مع ذلك، كانت وتيرة تزايد كل من الناتج الداخلي الإجمالي والإنفاق الوطني دون ذلك ، إذ قدرت بنسبة 2,7% و 2% على التوالي. ونتيجة لذلك، يكون معدل سيولة الإقتصاد قد إتسع لكن بنسبة أقل منها خلال 1992 . ويعزى انخفاض الفارق بين نسبتي تكوين السيولات وارتفاع الحسابات الممثلة للإنتاج و المعاملات على الخصوص، إلى التحكم في إصدار النقد وتقليص التباين الذي ظهر خلال العام الماضي فيما بين تطور كل من القطاع الفلاحي والمكونات الأخرى للنشاط الاقتصادي . وزيادة على ذلك، تبلور التوسع لسيولة الاقتصاد أثناء هذه السنة في تعزيز الأصول القارة بينما تدنت نسبة إرتفاع الموجودات النقدية . ويعود تفضيل التوظيفات الثابتة إلى

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مستوى المردودية الذي ظل مغريا سيما وقد تباطأ التضخم وبقيت الظرفية الاقتصادية منعدمة الحيوية. لذا، يبدو من الضروري تنويع الأدوات المالية وتوسيع سوق الرساميل بحكم إسهامهما في تدعيم الإقبال على الادخار من طرف المتعاملين الاقتصاديين وفي ذات الوقت في التخفيف من الضغوط التي قد تؤثر على التوازن النقدي.

مقابلات الكتلة النقدية

لقد نتج الإصدار الإضافي لوسائل الأداء خلال 1993 عن التوسع المقترن، وإن كان غير متساو، لمقابلات الكتلة النقدية الثلاث. وهكذا كان إسهام القروض للإقتصاد بنسبة 37,6%، والديون على الخزينة بواقع 33,1% والموجودات الخارجية بنصيب 29,3%. إلا أن حصتي القروض للإقتصاد والديون على الخزينة ظلتا بدون تغيير تقريبا، إذ بلغتا على التوالي 42,1% و35,5% في حين شكلت الموجودات الخارجية من حيث القيمة النسبية 22,4 % عوض 21,7% في العام الماضي.

بملايين الدراهم	1991	1992		1993	
	المبالغ	المبالغ	التغيرات %	المبالغ	التغيرات %
أ- صافي الموجودات الخارجية	27.873	33.707	+ 20,9	38.174	+ 13,3
ب-الديون على الخزينة	51.367	55.470	+ 8,0	60.526	+ 9,1
منها : ديون بنك المغرب	11.462	9.361	- 18,3	8.224	- 12,1
محفظة السندات العمومية	33.375	39.515	+ 18,4	44.621	+ 12,9
ج- القروض المقدمة للاقتصاد	59.235	66.020	+ 11,5	71.753	+ 8,7
مجموع المقابلات (أ+ب + ج)	138.475	155.197	+ 12,1	170.453	+ 9,8
رصيد العناصر المختلفة	- 4.412	- 8.690	-	- 11.194	-
مجموع الكتلة النقدية	134.063	146.507	+ 9,3	159.259	+ 8,7

الموجودات الخارجية

بلغت الأصول الخارجية الصافية 38,2 مليار درهم في نهاية السنة مع اعتبار إعادة التقييم في شهر شتنبر للموجودات من الذهب بحوزة بنك المغرب، بمقدار 1,9 مليار درهم. وقد كانت تمثل احتياطيات الصرف حينذاك مايعادل سبعة شهور من الواردات وتبدو في ارتفاع سنوي قدره 4,5 مليار أو 13,3 % عوض 5,8 مليار أو 20,9 % عند نهاية سنة 1992.

ووصلت الاحتياطيات الصافية من العملة الأجنبية إلى 36,3 مليار درهم عند نهاية 1993 فتزايدت، في ظرف سنة، بما قدره 2,7 مليار أو 7,8% في مقابل 5,8 مليار أو 21 % في 1992. وقد حدث هذا الارتفاع بصفة إقتصارية، خلال النصف الثاني من السنة، ويعزى في آن واحد إلى التحويلات التي قام بها المواطنون المغاربة القاطنون بالخارج وإلى الإيرادات السياحية وكذا تدفقات الرساميل المتلقاة من الخارج.

غير أن هذا التطور لم يشمل سوى احتياطيات الصرف للبنك المركزي التي بلغت 36,9 مليار درهم فتنامت في ظرف سنة بمقدار 5,4 مليار أو 17,1% عوض7 ملايير أو 29% في العام الماضي.

وبخلاف ذلك، فإن موجودات البنوك من العملة الأجنبية التي بلغت 1,3 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993 قد تدنت، مرة أخرى، بما قدره 930 مليون أو 42,2%. ونتج هذا الانخفاض من جهة، عن تقلص موجودات البنوك بمبلغ 406 مليون أو 7,5%، الذي يعكس بدوره تضاؤل محفظتها من الديون المناشئة على الخارج، ومن جهة ثانية، عن تزايد التزاماتها من النقد الأجنبي بمقدار 524 مليون أو 16,3 %، خاصة تجاه المؤسسات الدولية.

الديون على الخزينة

وصل مجموع الديون على الخزينة إلى 60,5 مليار درهم عند نهاية 1993 وسجل زيادة قدرها 5 ملايير أو 9,1% عوض 4,1 مليار أو 8% في 1992. ذلك أن التمويل ذا الطابع النقدي للخزينة، الذي قدمه بنك المغرب على الخصوص إلى غاية شهر يونيو قد عاد إلى الإرتفاع في الربع الأخير من السنة، بعد أن انخفض خلال شهري يوليوز وشتنبر، وكان ممنوحا بصفة أساسية من لدن بنوك الودائع.

وبلغت الديون الذاتية لمعهد الأصدار 8,2 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993 فتراجعت بمقدار 1,1 مليار أو 12,1% وهي نسبة دون نظيرتها للسنة الماضية.

وبخلاف ذلك، وصلت محفظة السندات العمومية للنظام المصرفي إلى 44,6 مليار درهم عند نهاية 1993 و تنامت، من جديد، بما قدره 5,1 مليار أو 12,9%. ويعود هذا التطور على الخصوص إلى ارتفاع اكتتابات البنوك بالسوق النقدية بمقدار 2,1 مليار أو 50,3% بحيث بلغت في المجموع 6,3 مليار. وبالمثل، سجلت باقي الإكتتابات الحرة في آذينات الخزينة بمبلغ 23,6 مليار، زيادة سنوية قدرها 6 ملايير أو 34,5% يعزى نصفها إلى اكتتابات البنوك في آذينات لأمد 10 سنوات والتي حلت محل القسط المحرر من المحفظة الدنيا الإلزامية. وبالفعل تراجعت هذه المحفظة إلى 14 مليار درهم بعد تخفيض معاملها في شهر يونيو من 32% إلى 25% من مستوجبات البنوك.

وفي الأخير، فإن ديون المقاولات والخواص التي تتكون من ودائعها بالخزينة العمومية وبمركز الشيكات البريدية قد ارتفعت بمليار درهم أو 16,5% إلى ما قدره 7,6 مليار عند نهاية 1993.

القروض المقدمة للاقتصاد

وقد وصل مجموع القروض للاقتصاد الممولة من موارد نقدية إلى 72 مليار درهم فارتفع بمقدار 5,7 مليار أو 8,7% في نظير 6,8 مليار أو 11,5% أثناء العام الماضي. وهكذا فإن مساعدات معهد الإصدار وقدرها 9,4 مليار درهم لم تتغير إلا قليلا، في حين أن القروض الممولة من طرف البنوك، والبالغة 62,4 مليار درهم قد تزايدت بقدر أقل بكثير مما سجل خلال 1992. وقد كانت زيادة مجموع القروض بطيئة نسبيا أثناء الأشهر الأولى من السنة ولم تتسع إلا بحلول شهر ماي وفي شهر يوليوز ثم مرة أخرى في آخر العام، بحيث بلغت في النهاية 5,8 مليار أو 10,2% عوض 8 ملايير أو 16,7% في السنة الماضية.

العناصر المختلفة

بلغت الموجودات النقدية وشبه النقدية 159,3 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993، في حين وصلت مقابلاتها في المجموع إلى 170,5 مليار درهم مسفرة بذلك عن فارق قدره 11,2 مليار عوض 8,7 مليار في 1992. ويعزى توسع هذا الفارق بالأساس خلال هذه السنة إلى تزايد فائض الأموال الذاتية ومخصصات البنوك التجارية بالنسبة لمستعقراتها، إذ انتقل في ظرف عام، من 1,8 مليار إلى 4,4 مليار درهم.

الائتمان

تميزت سنة 1993، في مجال الائتمان، بتعديلات هامة للإطار المؤسسي. فمن جهة، وتكريسا لإعادة هيكلة القطاع المالي، تم إصدار قانون جديد ينظم نشاط مؤسسات الائتمان. وقد تناول الإصلاح على الخصوص توحيد الإطار القانوني وتمديده ليشمل كل مؤسسات الائتمان تقريبا كما استهدف تقوية حماية زبناء تلك المؤسسات وكذا المراقبة التي تمارسها سلطات الوصاية. ومن جهة ثانية، كانت مقتضيات النص الذي أحدث بموجبه بنك المغرب موضع مراجعة جزئية على الخصوص من أجل تحديد بعض إختصاصات معهد الإصدار بدقة ومنحه المزيد من الحرية في هذا المجال إزاء وزارة المالية.

وفيما يتعلق بالمسار الذي أعطي لسياسة النقد، فإن عمل السلطات النقدية كان يمليه الحرص على تشجيع الانتعاش الاقتصادي. ولم يكن من شأن تليين شروط التمويل الذي ينطوي عليه ضمنيا هذا الانتعاش، أن يعاكس تحقيق الهدف النقدي، وبالتالي، ضرورة استقرار الأسعار، الذي يتعين على البنك المركزي أن يحرص عليه قبل كل شيء من أجل خلق ظروف نمو اقتصادي مستمر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلغت التمويلات الممنوحة للاقتصاد 111,5 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993 وتزايدت، في ظرف سنة بمقدار 4,2 مليار أو 3,9% عوض 9,2 مليار أو 9,4% عند نهاية 1992. وضمن هذا المجموع، تنامت القروض الممنوحة من لدن البنوك بما قدره 4 ملايير أو 6,5% فيما ارتفعت القروض الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة بمقدار 1,5 مليار أو 4,3%. وبخلاف ذلك، انخفض من جديد المبلغ الجاري للأوراق للخزينة بحيث تدنى من 3,8 مليار إلى 1,3 مليار درهم من نهاية سنة لأخرى.

وعلى أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الشهور، كانت المساعدات المقدمة إلى القطاعات المنتجة في تزايد بمبلغ 7,4 مليار درهم أو 7,2%، أي بنسبة تجاوزت الارتفاع بمعدل 2,7% للناتج الداخلي الإجمالي المحسوب بالأسعار الجارية.

سياسة الائتمان

تم نهج سياسة الائتمان خلال 1993 بغية تشجيع انتعاشة النشاط الاقتصادي. ولهذا الغرض، وفي الوقت الذي خفضت فيه أسعار الفائدة المدينة لم يرفع من نسبة الاحتياطي النقدي رغم اليسر الذي ظهر على خزائن البنوك أثناء النصف الثاني من السنة، إذ أمكن ضبط فائض السيولات حتى يتسنى التحكم في وتيرة تكوين وسائل الأداء.

الإطار المؤسسي

كان الإطار المؤسسي خلال 1993 موضع إصلاح عميق مع تبني القانون المنظم لنشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها الذي يحل محل قانون 1967. فعلى إثر التحولات التي شهدها النظام المصرفي والمالي منذ هذا التاريخ، أصبح القانون المصرفي غير ملائم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل العمل التي تتوفر عليها السلطات النقدية فيما يرجع للمراقبة وما يتعلق بالعقوبات، كانت تستوجب التحديث في الوقت الذي تعددت فيه نشاطات الإقراض غير المنظمة، كما أصبح من الضروري إعادة النظر في قانون 1967 لاسيما وأن مقتضياته كانت لا تشمل كافة المؤسسات التي تقوم بعمليات الإقراض.

وهكذا فإن القانون الجديد الذي تم إصداره في يوليوز 1993 قد أنشأ، أولا، إطارا قانونيا مشتركا لكل مؤسسات الائتمان، إذ أصبحت تعرف ككل شخصية معنوية تقوم بعمليات تجميع الأموال من العموم وتوزيع القروض وتدبير وسائل الأداء. غير أنه وقع التمييز بين البنوك من جهة، التي خول لها وحدها تلقي الودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل سنتين أو أقل، ومن جهة ثانية، شركات التمويل التي لا يمكنها تلقي هذه الفئة من الودائع. وبالإضافة إلى ذلك، أقصي من مجال تطبيق هذا القانون، على الخصوص، كل من بنك المغرب والخزينة العامة للمملكة والمصالح البريدية وصندوق الإيداع والتدبير والصندوق المركزي للضمان وكذا البنوك الخاضعة للقانون الخاص بالمناطق المالية الحرة.

واستهدف القانون بعد ذلك تدعيم التنسيق والتشاور على الصعيد الوطني وذلك بإخضاع اتخاذ القرار من لدن السلطات لرأي ثلاث أجهزة استشارية. ويتعلق الأمر بالمجلس الوطني للنقد والادخار وقد حل محل لجنة الائتمان والسوق المالية التي تم مع ذلك توسيع تشكيلها. وهذا الجهاز مدعو لإبداء الرأي خاصة بشأن توجهات السياسة النقدية والائتمانية وكذا وسائل تطبيقها. أما لجنة مؤسسات الائتمان، فمهمتها تكمن في إسداء الاستشارة حول القضايا التي تهم نشاط هذه المؤسسات والجوانب التقنية للقواعد الاحترازية وأدوات السياسة النقدية. وعهد إلى اللجنة التأديبية من جهتها، دراسة الملفات التأديبية واقتراح العقوبات إذا اقتضى الحال. ومن جهة أخرى، فإن الجمعية المهنية للبنوك بالمغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل اللتين يجب على مؤسسات السلف أن تنضم إليهما، تمثل كل منهما القطاع الخاص بها لدى السلطات العمومية، كما تساهم في دراسة كل القضايا المتعلقة بمزاولة المهنة.

وبالموازاة مع ذلك، أدخل القانون الجديد إجراءات نوعية ترمي إلى تقوية حماية مصالح الزبناء خاصة بالاعتراف بالحق في فتح حساب لدى البنوك وكذا بالقرار الهادف إلى إحداث صندوق لضمان الودائع وإنشاء إيوالية مشتركة من أجل توفير الدعم المالي للبنوك التي قد تواجه بعض الصعوبات. ومن جهة أخرى، لا يمكن لمؤسسات الائتمان أن تخفض من القروض الممنوحة لأحد زبنائها أو توقفها دون إشعار مسبق، تحت طائلة تعريض مسؤوليتها المالية كما أنه أصبح لزاما عليها إخبار العموم بالشروط المطبقة على عملياتها.

أما فيما يخص المراقبة التي يمارسها بنك المغرب على مؤسسات الائتمان فقد امتدت لتشمل فروعها وكذا كل كيان تجمعه بها روابط قانونية أو مالية وتجعل منها مجموعات ذات مصالح مشتركة. وفضلا عن ذلك، تم تدعيم تلك المراقبة بإجبار مؤسسات الائتمان على إخضاع محاسبتها للافتحاص الخارج عن المؤسسات. وزيادة على ذلك، أحدث القانون عقوبات ذات طابع مالي تطبق في حق المؤسسات المخالفة بالإضافة إلى تشديد العقوبات التي ينص عليها القانون الجنائي. ومن جهة أخرى، تمت إعادة تحديد حالات التعارض والالتزامات المتعلقة بمهام الرئاسة لمؤسسات

وفي سياق هذا الإصلاح، عدلت بعض مقتضيات القانون الأساسي لبنك المغرب في أكتوبر 1993، بهدف إعطاء الأولوية إلى مهمته في السهر على استقرار العملة الوطنية وإبراز الدور المنوط بالبنك المركزي في مجال مراقبة مؤسسات الائتمان. وزيادة على ذلك، تم تدعيم إسهام معهد الإصدار في إعداد السياسة النقدية، بحيث أصبح من اللازم أن يبدي البنك رأيه في أدوات تلك السياسة قبل وضعها موضع التطبيق. ومن جهة أخرى، فإن الشروط التي تخضع لها المساعدات المالية الممنوحة للخزينة العمومية قد تم تحديدها بكيفية شمولية. وفي الأخير، تمت مراجعة تكوين مجلس البنك من أجل انضمام حساسيات جديدة، مع إقرار تعارض صفة العضوية في مجلس البنك مع مهمة رئاسة مؤسسة ائتمانية.

تنظيم النشاط المصرفي

في مجال تنظيم النشاط المصرفي، تم تدعيم مجموعة القواعد الاحترازية الرامية إلى حماية المودعين، إذ أصبحت البنوك خاضعة ابتداء من شهر يناير 1993 للقواعد الجديدة المحددة للمحامل الأدنى للملاءة الذي رفع معدله من 5,5% إلى 8%، وهو عبارة عن نسبة الأموال الذاتية الصافية كما تمت إعادة تحديدها، ليس إلى الودائع ولكن إلى مجموع الأصول والتعهدات بواسطة التوقيع، بعد ترجيحها حسب المخاطر التي قد يتم تحملها. وعلاوة على ذلك، أعيد النظر في شهر ماي، في ترتيب الديون المعلقة الأداء وفق قواعد جديدة مع مرافقته بنظام تغطية تدريجية. وهكذا فإن القروض سواء كانت ممنوحة بالفعل أو على شكل تعهدات بواسطة التوقيع، إذا كانت من حيث استردادها، تثير التشكك أو مشكوك فيها أو مفتقدة على الإطلاق، أصبحت تستلزم تكوين مؤونات حددت بالتتابع في 20% و 50% و 100% من مبالغها، ويجب أن تتحقق هذه المعدلات الدنيا للتغطية في أجل أقصاه 31 دجنبر 1996.

تطبيق سياسة الائتمان

إن سياسة الائتمان التي ظلت متطابقة وتوجهات السياسة النقدية قد ركزت الاهتمام خلال 1993 على خلق الظروف الكفيلة بتشجيع انتعاش النشاط الاقتصادي. ولهذا الغرض أقدمت السلطات النقدية على تقوية إجراءات الائتمان الانتقائية وتخفيض نسب الفائدة المدينة التي كان مستواها رادعا، كما عملت على تدني معاملات الاستخدامات الإجبارية المفروضة على البنوك.

وفي هذه الظروف، فإن المراقبة النقدية التي مازالت تعتمد على ضبط السيولة البنكية لم تشتد وظل معدل الاحتياطي النقدي محددا خلال 1993 في 10 % من المستوجبات تحت الطلب للبنوك. إثر تخفيضه في شهر أكتوبر 1992. وهكذا، فإن العوامل المستقلة المؤثرة على سيولة البنوك كان لها وقع تضييقي في المجمل خلال أطول فترة من السنة، وبذلك لم يكن من شأنه أن يعاكس تحقيق الهدف المحدد لتوسع الكتلة النقدية. وبالمثل تبين أنه ليس من الضروري الإقدام على رفع معدل الاحتياطي النقدي نظرا لأن الطلب على القروض ظل معتدلا غير أن الفوائض في السيولات مكنت البنوك من الاستجابة لحاجيات الخزينة العمومية من التمويل ومن تخفيف استدانتها إزاء معهد الإصدار. ونتيجة لذلك، أمكن للخزينة ذاتها أن تخفض من تعهداتها إزاء البنك المركزي. إن هذا التأثير على سيولة البنوك الذي اقترن بتخفيض جديد للاستخدامات الإجبارية بحيث تدنت إلى 25% فيما يخص المحفظة الدنيا للسندات العمومية وإلى 2,5% فيما يرجع لمعامل الاستخدام في قروض للسكن، قد ساعد على تخفيف شروط تمويل القطاعات المنتجة بفعل ما نجم عنه من تحسن للهوامش البنكية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالفعل، لما تبين أن الآليات المعمول بها، نظرا لاستمرار العديد من التصلبات، ليس بإمكانها وحدها أن تؤدي إلى خفض نسب الفائدة من أجل تشجيع الانتعاشة الاقتصادية، فقد تقرر، في شهر يونيو 1993، مراجعة كيفية احتساب الحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة. وهكذا تم تحديده بإضافة نقطتين ونصف عوض الثلث إلى المعدل المرجعي الذي مازال يتمثل في متوسط المكافأة المرجحة للودائع لأجل ستة أشهر وسنة واحدة. وبمجرد إدخال هذا التعديل تدنت النسبة القصوى ابتداء من شهر يوليوز فاستقرت عند 14% خلال الأشهر الأخيرة من السنة، عوض 15,74% بالمتوسط أثناء النصف الأول من السنة. غير أن هذا الانخفاض لم ينعكس بنفس القدر على النسب الدائنة التي تشكل المرجع الأساس والتي نزل مستواها المتوسط من 11,83% إلى 11,65% من نصف السنة إلى الآخر.

وزيادة على ذلك، واكب تخفيض النسب المدينة انتقاص نصف نقطة، بالتتابع خلال شهري يوليوز وأكتوبر، من أسعار تدخل بنك المغرب بالسوق النقدية، فأصبحت تمثل معدل 12,75% لأمد يوم واحد، و12,625% و12,50% على التوالي بالنسبة لأمد 3 و 7 أيام. وينعكس هذا التطور من خلال النسب المطبقة على المعاملات بالسوق القائمة فيما بين البنوك، بحيث سجلت هذه الأسعار تقلصا تزايد بفعل وفرة السيولات خلال الأشهر الأخيرة من السنة، فبلغت 10,28% بالمتوسط عوض 12,3% خلال 1992. (1)

وفي الأخير، فإن السلطات النقدية، في الوقت الذي أكدت فيه على توصياتها للبنوك بعدم التدخل في تمويل عمليات تكتسي طابع المضاربة، قد عززت الإجراءات الرامية إلى دعم الصادرات وكذا استثمارات المقاولات الصغيرة والمتوسطة. ومازالت هذه الإجراءات ترتكز بالأساس على إمكانيات إعادة التمويل التلقائي لدى بنك المغرب بنسبة 8% المخفضة وكذا على تطبيق شروط تفضيلية على هذه التسهيلات، بحيث حددت في 10% بالنسبة للصادرات و12% فيما يرجع للاستثمارات. إلا أنه من أجل تدعيم قروض التصدير، تم الترخيص للبنوك بأن تعبىء، لدى بنك المغرب، المبلغ الذي يمثل كل تزايد للديون الناشئة على الخارج بالنسبة لمستواها عند نهاية دجنبر 1992، وأصبحت هذه الديون تشمل القروض للتصدير المتوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم. وعلاوة على ذلك، يمكن للمبلغ القابل للتعبئة من قروض التمويل المسبق أن يصل بصفة مؤقتة إلى 15% من رقم الأعمال بالنسبة للمقاولات المصدرة ذات النشاط الموسمي. أما تشجيع استثمارات المقاولات الصغيرة والمتوسطة فإنه تبلور في الرفع إلى 5 ملايين درهم من المبلغ الأقصى للقروض المتوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم التي يمكن لها أن تستفيد منها، كما تجلى في مراجعة معايير الاستفادة من هذه التسهيلات إذ تحدد مجموع الحصيلة في 15 مليون على الأقصى ومبلغ برنامج الاستثمار في 7,5 مليون درهم.

المؤسسات الموزعة للقروض

البنـــــوك

مازال تجميع حصيلات البنوك وتحليلها، خلال هذه السنة، يقتصران على القرض الشعبي وثلاث عشرة مؤسسة مدرجة ضمن لائحة البنوك المسجلة. ذلك أن الحصيلة المجملة لا تتضمن، بصفة انتقالية، الوضعيات المحاسبية لثلاث مؤسسات مالية متخصصة (1)، التي أصبحت تعد من بين البنوك طبقا للمقتضيات المنظمة لنشاط مؤسسات الائتمان. ونظرا لعدم التوفر على حصيلة مجمعة شاملة، فستخصص مرة أخرى تحليلات منفصلة لتلك المؤسسات.

وبناء على ذلك، بلغت الحصيلة المجمعة للبنوك التجارية ما قدره 154,4 مليار عند نهاية دجنبر فتنامت بمقدار 12,8 مليار أو 9%، عوض 9,8 مليار أو 7,4% في 1992. وقد واكب هذا التطور تخفيض خفيف لحصة البنوك الثلاثة الأكثر أهمية والتي مازالت تتجاوز 60%. وفي أعقاب ذلك، تدعم بقليل نصيب المصاريف السبعة الصغيرة فانتقل من 9,3% إلى 9,7% بينما ظلت الأهمية النسبية للأربعة بنوك المتوسطة الحجم بدون تغيير عند حوالي 30%.

مبلغ الحصيلة بملايير الدراهم	عدد البنوك		مجموع الحصيلات بملايير الدراهم		مجموع الحصيلات النسبة المئوية ضمن المجموع	
	1992	1993	1992	1993	1992	1993
16 وما فوق	3	3	86	93,3	60,7	60,4
من 8 إلى 15	4	4	42,5	46,2	30	29,9
من 4 إلى 7	0	1	0	4,2	0	2,7
أقل من 4	7	6	13,1	10,7	9,3	7
المجمـــوع	**14**	**14**	**141,6**	**154,4**	**100**	**100**

ومن ناحية أخـرى، تدعمت شبكة البنوك بتسعين وحدة جديدة لتشمل، عند نهاية دجنبر، 1.246 فرعا بما في ذلك 151 شباكا تتوفر عليها مؤسسات الائتمان المتخصصة الثلاث. وهكذا تواصل انتشار الشبكة المصرفية عبر مختلف مناطق البلاد، بحيث أصبح يتوفر بالمتوسط شباك لكل 21.100 من السكان. غير أن التمركز الجغرافي الذي يتميز به تواجد البنوك ظل بالغا، إذ أن الساحل الأطلسي مازال يتوفر على أكثر من نصف عدد الشبابيك.

التطور العام
للاستخدامات والموارد

بلغ مجموع الوضعيات المحاسبية للبنوك التجارية ما قدره 135,6 مليار عند نهاية دجنبر، فتزايد في ظرف سنة، بمقدار 11,6 مليار أو 9,4% عوض 9,6 مليار أو 8,4% في نهاية السنة الماضية. وينطوي هذا التطور فيما يرجع للاستخدامات على تنامي الديون على الخزينة العامة الذي تجاوز بقدر ملموس تزايد القروض للاقتصاد، وفيما يخص الموارد، على ارتفاع الودائع لأجل بقدر يفوق ضعف ما سجل من توسع في الودائع تحت الطلب. وفيما يتعلق بالأموال الذاتية فإنها تدعمت بقدر بالغ في حين تدنت بشكل ملحوظ التجاءات البنوك إلى إعادة التمويل. غير أن تزايد الودائع المستقرة الذي كان بينا خلال هذه السنة أيضا لم يواكبه تطور مماثل للقروض المتوسطة والطويلة الأجل. (1)

استخدامات وموارد البنوك التجارية

بملايين الدراهم	نهاية 1992 *	نهاية 1993	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	نهاية 1992 *	نهاية 1993	الشغيرات المبالغ	الشغيرات %
الاستخدامات					الموارد				
- الموجودات السائلة									
وحسابات الاحتياطيات	7.253	8.772	+ 1.519	+ 20,9	- الودائع تحت الطلب	66.636	70.033	+ 3.397	+ 5,1
- الموجودات الخارجية	1.902	1.811	- 91	- 4,8	- الودائع لأجل	36.425	42.687	+ 6.262	+ 17,2
- الديون على الخزينة	39.548	44.657	+ 5.109	+ 12,9	- الالتزامات الخارجية	3.205	3.729	+ 524	+ 16,3
منها :					- مساعدات معهد الاصدار	2.566	965	- 1.601	- 62,4
- محفظة السندات العمومية	(39.515)	(44.621)	(+ 15.106)	(+ 12,9)	- مساعدات المؤسسات المالية				
- الودائع	(33)	(36)	(+ 3)	(+ 9,1)	المتخصصة	447	211	- 236	- 52,8
- القروض المقدمة للاقتصاد ...	62.348	66.348	+ 4.000	+ 6,4	- مؤونـــات	2.011	2.596	+ 585	+ 29,1
منها :					- رأس المال والاحتياطيات	10.382	12.973	+ 2.591	+ 25,0
- قروض للمؤسسات المالية					- موارد مختلفة صافية	2.238	2.363	+ 125	+ 5,6
المتخصصة	(515)	(508)	(- 7)	(- 1,4)					
- السندات بالمحفظة	8.567	8.937	+ 370	+ 4,3					
- المستغلات	4.292	5.032	+ 740	+ 17,2					
المجمـــوع	123.910	135.557	+ 11.647	+ 9,4	المجمـــوع	123.910	135.557	+ 11.647	+ 9,4

(*) أرقام مصححة

(1) يرجع للملحق الإحصائي 56.

(1) يرجع للملحقات الإحصائية 55 و 56 و 57.

(1) يتعلق الأمر بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاستخدامـــات

وصلت القروض للاقتصاد التي وزعتها البنوك إلى 66,3 مليار درهم عند نهاية دجنبر، أي قرابة نصف الاستخدامات المصرفية فتنامت في ظرف سنة بمقدار 4 ملايير أو 6,4% وهي وتيرة في تباطؤ بين بالمقارنة مع نسبة التزايد المسجلة خلال 1992 وقدرها 12,9%. ويعزى هذا التطور إلى تراجع القروض للتصدير وتقلص معدل ارتفاع باقي التسهيلات.(1)

وتمثل القروض لقاندة الخزائن القسط الأساسي من التسهيلات لأجل قصير وقد ارتفعت إلى 35,2 مليار درهم، وكان تزايدها بمبلغ 762 مليون أو 2,2%، دون نظيره بكثير للسنة الماضية، والذي بلغ 4,1 مليار أو 13,6%. وينطوي هذا التباطؤ، من جهة على زيادة معتدلة، بمقدار 1,3 مليار أو 6,2%، لتسهيلات الصندوق التي تشكل زهاء ثلثي المجموع، ومن جهة ثانية، على انخفاض باقي القروض الأخرى لفائدة الخزائن كالديون التجارية والتسبيقات على السلع، التي تدنت بنسبة 9,1% و 8,8% على التوالي.

ومن جانبها، بلغت القروض النوعية، كيفما كان أمدها، مقدارا إجماليا وصل إلى 31,1 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993، فتنامت بما قدره 3,2 مليار أو 11,6%، يناهز نظيره للسنة الماضية. وضمن هذا المجموع، كانت القروض للتجهيز بمبلغ 9,6 مليار درهم وسجلت، في ظرف سنة، زيادة قدرها 589 مليون أو 6,5%، أقل بكثير من تلك التي لوحظت في 1992. ومع ذلك، فإن المؤسسات المصرفية قد التزمت بقاعدة معامل الاستخدام في القروض المتوسطة الأجل القابلة لإعادة الخصم، الذي مازال محددا في 2,5% من الودائع تحت الطلب ولأجل. ووصلت المساعدات للسكن إلى 5,1 مليار درهم، فسجلت توسعا بمقدار 390 مليون أو 8,2% عوض 797 مليون أو 20,2% في العام الماضي. وفي هذا الصدد، راعت كافة البنوك معامل الاستخدام في القروض العقارية، الذي خفض من 3,75% إلى 2,5% من المستوجبات. وفيما يخص التسهيلات الممنوحة للتصدير في شكل ديون ناشئة على الخارج وقروض من أجل التمويل المسبق فإنها بلغت 4,8 مليار درهم، وسجلت تراجعا جديدا بمقدار 862 مليون أو 15,3%.

أما الحقوق المشكوك في استرجاعها والمتنازع فيها، التي ستكون ابتداء من 31 دجنبر 1993، موضع ترتيب معين وستتطلب تكوين مؤونات محددة بكيفية دقيقة، فقد تم إحصاؤها بمبلغ 6 ملايير درهم وسجلت ارتفاعا ملموسا قدره مليارين أو قرابة 50% عوض 1,2 مليار أو 46% خلال 1992، وبالتالي تعزز نصيبها ضمن مجموع القروض إذ انتقل من 6,4% إلى 9% في ظرف سنة.

بلغت ديون البنوك على الخزينة العمومية 44,7 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993، أي ما يساوي ثلث الاستخدامات، وتزايدت بما قدره 5,1 مليار أو 12,9% بدلا من 6,2 مليار أو 18,6% عند نهاية العام الماضي. وكانت محفظة السندات العمومية بكاملها، بمبلغ 44,6 مليار درهم بعد أن تنامت بمقدار 5,1 مليار أو 12,9%. وهكذا وصلت الاستخدامات في أذينات الخزينة المكتتبة بالسوق النقدية إلى 6,3 مليار فتزايدت بمقدار 2,1 مليار أو 50,3%، وذلك على إثر اليسر الذي طبع خزائن البنوك خلال الأشهر الأخيرة من السنة. وبالمثل كانت باقي السندات العمومية المقتناة بكيفية حرة، بمبلغ 23,6 مليار، وسجلت أيضا زيادة ملحوظة قدرها 6 ملايير أو 34,4%، وتأتت إلى حدود النصف عن تحويل جزء من المحفظة الإجبارية إلى أذينات لأجل عشر سنوات. ونتيجة لذلك تدنت هذه المحفظة بمقدار 3,1 مليار أو 18% ليصل مبلغها إلى 14 مليار في أعقاب تخفيض معاملها في شهر يونيو من 32% إلى 25% من مستوجبات البنوك. وفي الأخير، فإن مجموع محفظة أذينات الخزينة العامة لأمد سنة، الذي يمثل نسبة 1% من المستوجبات والمخصص لتمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية، قد وصل، عند نهاية دجنبر إلى 561 مليون وهو مبلغ يتجاوز بقليل نظيره للسنة الماضية

وفيما يخص باقي الاستخدامات، كانت الموجودات السائلة وبحساب الاحتياطي النقدي بمبلغ 8,8 مليار درهم وتنامت بمقدار 1,5 مليار أو 20,9%. ويعزى هذا التطور إلى الموجودات بالحسابات العادية للبنوك، وقد انتقلت في ظرف سنة، من 136 مليون إلى 1,6 مليار، بالأساس، على إثر تأجيل تصفية عمليات المقاصة عند نهاية السنة. وبخلاف ذلك، فإن مبلغ الاحتياطي النقدي الإجباري الذي يمثل نسبة ظلت محددة في 10% من مستوجبات البنوك، لم يسجل إلا زيادة ضئيلة ليصل إلى 6,3 مليار درهم عند نهاية دجنبر.

ومن جهتها، بلغت سندات التوظيف والمساهمة التي هي بحوزة المؤسسات المصرفية 8,9 مليار، فتزايدت بمقدار 370 مليون أو 4,3% عوض 446 مليون أو 5,5% عند نهاية 1992.

وفي الأخير، سجلت مستعقرات البنوك، وقدرها 5 ملايير درهم، ارتفاعا وصل في ظرف سنة إلى 740 مليون أو 17,2% أي ما يناهز نظيره لسنة 1992.

المـــــوارد

بلغت الودائع تحت الطلب ولأجل 112,7 مليار درهم في المجموع عند نهاية السنة فتنامت بمقدار 9,7 مليار أو 9,4% عوض 10,9 مليار أو 11,9% عند آخر العام الماضي. ففي الوقت الذي لم تتزايد فيه الودائع تحت الطلب، باستثناء الحسابات على دفاتر، إلا باعتدال، شمل ذلك التطور بالأساس الودائع الجازية، التي ارتفعت، في ظرف سنة بمقدار 7 ملايير أو 14,4%، أي بزيادة تناهز نظيرتها للسنة الماضية. ومثلت عند هذا المستوى قرابة نصف الودائع بدلا من 47% عند نهاية دجنبر 1992. وبالإضافة إلى ذلك، وصل مجموع ودائع المغاربة المقيمين بالخارج إلى 27,6 مليار درهم ولم يتنام إلا بقدر محدود في 1,5 مليار أو 5,6%. وفي هذه الظروف، فإن معامل السيولة، المحدد في مستوى أدنى بمقدار 60% والمحسوب على أساس نسبة عناصر الأصول القصيرة الأجل القابلة للتحويل إلى سيولات، إلى المستوجبات تحت الطلب أو ذات الأجل دون أربعة أشهر، قد تجاوز بالمتوسط 77% وقد تمت مراعاته من لدن كافة المؤسسات المصرفية.

أما الأموال الذاتية للبنوك، وقدرها 13 مليار درهم، فإنها تدعمت بمقدار 2,6 مليار أو 25%، أي بنسبة تفوق بقليل نظيرتها لسنة 1992، وذلك على الخصوص إثر الزيادات في الرساميل التي قامت بها سبع مؤسسات لذا فإن البنوك قد التزمت في المجموع بمعامل الملاءة الذي حدد ابتداء من يناير 1993 في 8% وهو عبارة عن نسبة الأموال الذاتية الصافية إلى الالتزامات، والذي أصبح مطابقا من حيث كيفية احتسابه ومعدله للضوابط الدولية.

ووصلت المؤونات التي كونتها البنوك إلى 2,6 مليار درهم فسجلت، في ظرف سنة، زيادة بمقدار 585 مليون أو 29,1%. وبلغت المؤونات المكونة برسم الديون المعلقة الأداء، ما قدره 2,2 مليار درهم ومكنت من تغطية هذه الديون إلى حدود 37% تقريبا، ومن المتوقع أن يتحسن هذا المعدل على إثر التدابير المتخذة في هذا الصدد خلال هذه السنة

ومن جهة أخرى، ارتفعت التعهدات الخارجية إلى 3,7 مليار درهم فتنامت بمقدار 524 مليون أو 16,3% خاصة على إثر توسع التجاءات البنوك إلى المؤسسات المالية الدولية.

وفي الأخير، فإن التجاءات البنوك إلى كل من معهد الإصدار ومؤسسات الائتمان المتخصصة، والبالغة 965 مليون و211 مليون درهم على التوالي قد سجلت تراجعا بينا في ظرف سنة، وذلك إثر اليسر الذي تميزت به خزائن البنوك. وهكذا تراجعت مساعدات البنك المركزي بمبلغ 1,6 مليار أو بنسبة 62,4%، وكان الشأن كذلك فيما يخص تسبيقات المؤسسات المالية للبنوك، والتي تراجعت بمقدار 236 مليون أو 52,8%.

المؤسسات المالية المتخصصة

بلغت الحصيلة المجمعة لكافة مؤسسات الائتمان المتخصصة وعددها خمسة، إلى نحو 54 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993، أي ما يساوي 40% من حصيلة البنوك، وقد سجلت، في ظرف سنة، زيادة قدرها 3,7 مليار أو 7,4%، عوض 4,7 مليار أو 10,3% في العام الماضي (1)

(1) يرجع للملحق الإحصائي 53.

(1) يرجع للملحق الإحصائي 52.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

استخدامات وموارد المؤسسات المالية المتخصصة (1)

بملايين الدراهم	نهاية 1992 *	نهاية 1993	التغيرات المبالغ	التغيرات %	بملايين الدراهم	نهاية 1992 *	نهاية 1993	التغيرات المبالغ	التغيرات %
الاستخدامات					**الموارد**				
ديون على الخزينة	7.191	7.980	789	11,0	أموال ذاتية	5.958	6.911	953	16,0
ديون على البنوك (2)	1.132	935	- 197	- 17,4	مساعدات الدولة	617	547	- 70	- 11,3
قروض مقدمة للاقتصاد	34.072	35.542	1.470	4,3	اقتراضات خارجية	13.779	13.997	218	1,6
محفظة السندات	3.529	3.823	294	8,3	اقتراضات داخلية	10.178	10.642	464	4,6
استخدامات أخرى	1.900	2.866	966	50,8	. سندات إلزامية وأذينات	9.663	10.134	471	4,9
استخدامات مختلفة صافية	2.392	2.792	400	16,7	- سندات إلزامية	4.258	5.301	1.043	24,5
					- أذينات	5.405	4.833	- 572	- 10,6
					. قروض وتسبيقات البنوك	515	508	- 7	- 1,4
					ودائع	19.670	21.836	2.166	11,0
					منها :				
					- ودائع مجمعة	(5.501)	(6.025)	(524)	(9,5)
					قروض معهد الإصدار	14	5	- 9	- 64,3
المجموع	**50.216**	**53.938**	**3.722**	**7,4**	**المجموع**	**50.216**	**53.938**	**3.722**	**7,4**

(1) صندوق الإيداع والتدبير، البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، الصندوق العقاري والسياحي، الصندوق المغربي للصفقات.
(2) بما فيها ودائع المؤسسات المالية المتخصصة لدى البنوك.
(*) أرقام معدلة

الاستخدامات

وصلت القروض للاقتصاد التي منحتها مؤسسات الائتمان المتخصصة إلى 35,5 مليار درهم فتنامت بمقدار 1,5 مليار أو 4,3%، يساوي نصف الارتفاع المسجل خلال العام الماضي. وينطوي هذا التطور، من جهة، على تزايد المساعدات لأجل متوسط وطويل، بما قدره 2,2 مليار أو 7,8% لتصل إلى 30,3 مليار، ومن جهة ثانية، على انكماش التسهيلات لأجل قصير بمقدار 711 مليون أي 11,9% بحيث تدنت إلى 5,3 مليار عند نهاية دجنبر 1993. وعلى غرار السنوات الماضية، قام بتوزيع هذه القروض بصفة رئيسية كل من القرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، إذ بلغت مساعداتهما 16 مليار و 13 مليار بالتتابع فسجلتا زيادة بمقدار 788 مليون أو 5,2% و 419 مليون أو 3,3% على التوالي. أما سلفات البنك الوطني للإنماء الاقتصادي فقد ارتفعت بما قدره 212 مليون أو 3,7% لتصل إلى 6 ملايير درهم.

وسجلت الديون على الخزينة العمومية، بنحو 8 ملايير درهم، زيادة بلغت 789 مليون أو 11% عوض 623 مليون أو 9,5% خلال 1992، وتعزى بحصص متساوية إلى ارتفاع الودائع لدى الخزينة العمومية وتوسيع محفظة أذينات وسندات الدولة الإلزامية، التي كانت بمقدار 7,4 مليار، وتم اكتتابها إلى حدود 86% من لدن صندوق الإيداع والتدبير.

بلغت محفظة السندات، التي يمتلك منها صندوق الإيداع والتدبير حصة تتجاوز الأربعة أخماس، ما قدره 3,8 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993، وتنامت بمقدار 294 مليون أو 8,3% بدلا من 94 مليون أو 2,8% فقط في 1992.

أما ديون المؤسسات المالية المتخصصة على المؤسسات المصرفية فإنها كانت بمبلغ 935 مليون درهم، وقد انخفضت بما قدره 197 مليون أو 17,4% بعد الارتفاع بمقدار 500 مليون أو 83,8% في العام الماضي.

وفي الأخير، وصل مجموع الاستخدامات الرئيسية الأخرى إلى 2,9 مليار من ضمنه 1,9 مليار برسم المستعقرات التي تزايدت بمبلغ 259 مليون أو 16,1%.

الموارد

نتج توسيع مطلوبات المؤسسات المالية المتخصصة خلال هذه السنة أيضا، بالأساس عن تدعيم الودائع والأموال الذاتية وكذا عن الاقتراضات بالسوق المالية. ولذلك تدنت التجاءاتها إلى كل من البنوك ومعهد الإصدار.

وهكذا، فإن الودائع التي شكلت 40% من الموارد قد بلغت 21,8 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993 فسجلت زيادة قدرها 2,2 مليار أو 11%، تناهز نظيرتها للسنة الماضية. وظلت تتكون إلى حدود قرابة ثلاثة أرباع من الأموال المسندة إلى صندوق الإيداع والتدبير التي وصلت إلى 15,8 مليار ومازالت تتأتى بالأساس من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق التوفير الوطني. أما الموجودات بالحسابات تحت الطلب ولأجل، التي أودعها كل من المقاولات والخواص لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي، فقد أدرجت بمبلغ 6 ملايير وتنامت بمقدار 524 مليون أو 9,5% بدلا من 827 مليون أو 17,7% عند نهاية العام الماضي.

كانت الاقتراضات الخارجية بمبلغ إجمالي قدره 14 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993، من نصيب الصندوق الوطني للقرض الفلاحي إلى حدود الثلثين، وقد سجلت ارتفاعا بمقدار 218 مليون أو 1,6% عوض 862 مليون أو 6,7% خلال العام الماضي. وفي المجموع، مثلت الالتجاءات إلى الخارج ما يزيد بقليل عن ربع موارد المؤسسات المالية.

ومن جانبها، فإن الاقتراضات الداخلية قد وصلت إلى 10,6 مليار درهم فحققت زيادة جديدة بمقدار 464 مليون أو 4,6% وجلبت بذلك 20% من موارد المؤسسات المالية المتخصصة. وهكذا كانت سندات الاقتراض المصدرة من طرف هذه المؤسسات بمبلغ 5,3 مليار، فتنامت بمقدار مليار واحد أو بنحو 25%، بينما بلغت إصدارات الأذينات لأمد قصير ومتوسط 4,8 مليار، اكتتبت فيها البنوك أساسا، فسجلت بذلك تراجعا قدره 572 مليون أو

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

10,6%. وفي الأخير ناهزت التسبيقات المباشرة للبنوك لفائدة هذه المؤسسات مبلغ 500 مليون درهم. وفي المجموع كانت الأموال التي تلقتها المؤسسات المالية بالسوق الداخلية للرساميل من نصيب كل من القرض العقاري والسياحي إلى حدود 5,9 مليار، والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي بواقع 2,9 مليار والصندوق الوطني للقرض الفلاحي بمبلغ 1,3 مليار.

وبلغت المساعدات المالية للدولة لفائدة هذه المؤسسات ما قدره 547 مليون درهم، فتراجعت بمقدار 70 مليون أو 11,3% بينما كانت في ارتفاع بمبلغ 375 مليون في العام الماضي.

وصلت الأموال الذاتية للمؤسسات المالية المتخصصة إلى 6,9 مليار درهم عند نهاية السنة فسجلت توسعا بنحو المليار أو 16% عوض 687 مليون أو 13% عند نهاية 1992، خاصة على إثر الزيادة في رأس المال التي أقدم عليها كل من البنك الوطني للإنماء الاقتصادي والصندوق المغربي للصفقات.

توزيع القروض

وصلت القروض الموزعة من طرف النظام المصرفي والمالي بكامله إلى 110,2 مليار عند نهاية دجنبر، فتنامت بمقدار 6,7 مليار أو 6,4% عوض 1,7 مليار أو 1,5% في نهاية السنة الماضية. إلا أنه باعتبار العمليات التي تمت معالجتها بسوق الأوراق للخزينة والتي تدنى مبلغها من 3,8 مليار إلى 1,3 مليار درهم، فإن حجم المساعدات التي قدمت للاقتصاد تبدو في ارتفاع من سنة لأخرى بمقدار 4,2 مليار أو 3,9% بدلا من 9,2 مليار أو 9,4% في العام الماضي.

ويعطي الجدول المجمل، فيما يلي ترتيب هذه التسهيلات بحسب مصدر التوزيع والتمويل والأمد. وينبغي الإشارة إلى أنها لا تشتمل على المساعدات الممنوحة للجماعات المحلية من لدن صندوق التجهيز الجماعي الذي كان يسيره صندوق الإيداع والتدبير، والذي أصبح مؤسسة مستقلة ابتداء من دجنبر 1992. وقد بلغت قروض هذه المؤسسة 3,1 مليار درهم في نهاية 1993 فتزايدت في ظرف سنة بمقدار 373 مليون أو 13,6%.

ترتيب القروض المقدمة للاقتصاد

بملايين الدراهم	1991	1992	1993
أ. القروض			
حسب مصدر توزيعها			
- معهد الإصدار	7.540	7.611	8.803
- بنوك الودائع (1)	54.218	61.833	65.840
- المؤسسات المالية المتخصصة	31.092	34.072	35.542
(من ضمنها الأوراق للخزينة التي اكتتبتها المؤسسات المالية المتخصصة)	(30)	(-)	(-)
المجموع	**92.850**	**103.516**	**110.185**
حسب تمويلها			
- معهد الإصدار	11.341	10.189	9.769
- بنوك الودائع (2)	56.533	64.057	69.285
- المؤسسات المالية المتخصصة	24.976	29.270	31.131
المجموع	**92.850**	**103.516**	**110.185**
حسب مدتها			
- الأمد القصير	**55.430**	**61.301**	**64.149**
- معهد الإصدار	7.540	7.611	8.803
- بنوك الودائع	42.518	47.701	50.069
- المؤسسات المالية المتخصصة	5.372	5.989	5.277
- الأمد المتوسط والطويل	**37.420**	**42.215**	**46.036**
- بنوك الودائع	11.700	14.132	15.771
- المؤسسات المالية المتخصصة	25.720	28.083	30.265
المجموع	**92.850**	**103.516**	**110.185**
ب. الأوراق للخزينة	**5.251***	**3.810***	**1.334**
(المقاولات والخواص) (3)			
المجموع (أ + ب)	**98.101**	**107.326**	**111.519**

(1) باستثناء سندات التوظيف

(2) بما في ذلك المساعدات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إجبارية في سندات

(3) خصص الاكتتاب في الأوراق للخزينة منذ 1993 للمقاولات الحرة غير المالية وحدها وللخواص.

* أرقام مصححة.

القروض حسب مصدر توزيعها

تم توزيع القروض إلى حدود 60% من لدن البنوك التجارية التي بلغت مساعداتها 65,8 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993 فسجلت ارتفاعا قدره 4 ملايير أو 6,5%. ومن جانبها، وصلت التسهيلات التي منحتها المؤسسات المالية المتخصصة إلى 35,5 مليار درهم، أي ما يساوي ثلث مجموع القروض المقدمة للاقتصاد. وقد تنامت، من سنة لأخرى، بمقدار 1,5 مليار أو 4,3%، وهو نسق دون نظيره للسنة الماضية بنسبة تفوق النصف.

القروض حسب التمويل

تشتمل القروض الممولة من لدن البنوك، في آن واحد، على سلفاتها المباشرة باستثناء الالتجاءات إلى إعادة التمويل، وعلى اكتتاباتها في السندات التي أصدرتها المؤسسات المالية. وقد بلغت 69,3 مليار درهم، فارتفعت بما قدره 5,2 مليار أو 8,2%، عوض 7,5 مليار أو 13,3% في عام 1992. وشملت حركة التباطؤ هذه القروض الممولة من لدن المؤسسات المالية المتخصصة التي وصلت إلى 31 مليار فتزايدت بما قدره 1,9 مليار أو 6,4% في نظير 17,2% خلال العام الماضي.

أما تسهيلات معهد الإصدار التي تحتوي على مساعداته المباشرة وعلى إعادة تمويل مؤسسات الائتمان، فإنها كانت بمبلغ 9,8 مليار، وقد تدنت مرة أخرى، بمقدار 420 مليون أو 4,1%.

القروض حسب مدتها

بلغت القروض لأجل قصير 64,1 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993 فكانت في ارتفاع بمقدار 2,8 مليار أو 4,6%، وهو أقل بكثير من الزيادة بنحو 6 ملايير أو 10,6% التي سجلت خلال 1992. غير أن حصتها ضمن مجموع القروض لم تتغير إلا بقليل إذ مازالت تناهز 60%. وعلى غرار السنوات الماضية، تم توزيعها بما يتجاوز الثلاثة أرباع من طرف البنوك، التي زادت، مع ذلك، من مساعدتها لأمد قصير بنسق أكثر اعتدالا منه خلال 1992، أي 5% في نظير 12,2% فيما سبق. وتدنت القروض لأجل قصير التي قدمتها المؤسسات المالية المتخصصة بمقدار 712 مليون في المجمل أو 11,9%، لتبلغ 5,3 مليار درهم عند نهاية دجنبر.

وفي الأخير وصل مجموع القروض لأجل متوسط وطويل الممولة من لدن مؤسسات الائتمان إلى 46 مليار درهم بعد التزايد بمقدار 3,8 مليار أو 9%. وقد ظلت تمثل حصة المؤسسات المتخصصة زهاء الثلثين ضمن مجموع القروض من هذا القبيل.

القروض حسب قطاعات النشاط

وصلت القروض التي يتجاوز مبلغها 100.000 درهم، على أساس إحصائها من طرف المصلحة المركزية للمخاطر، إلى 59,7 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993 وشكلت 56% من مجموع المساعدات الموزعة. وهكذا تنامت بما قدره 2,1 مليار أو 3,6% عوض 6 ملايير أو 11,7% عند نهاية العام الماضي. ويتضح من خلال الجدول التالي أن هذه الزيادة كانت من نصيب القطاعين الثانوي والثالثي بينما انخفضت من سنة لأخرى التسهيلات التي تلقاها قطاع الفلاحة والصيد البحري.

بملايين الدراهم			التغيرات %
قطاعات النشاط	دجنبر 1992	دجنبر 1993	دجنبر 1993 / دجنبر 1992
الفلاحة والصيد البحري	**5.120**	**4.897**	**4,4 -**
- الزراعات	2.738	2.958	8,0
- الأنشطة الملحقة بالفلاحة	1.070	603	43,6 -
- الصيد البحري	950	928	2,3 -
- أنشطة أخرى	362	408	12,7
المعادن والصناعة	**28.743**	**29.930**	**4,1**
- الطاقة	1.077	1.377	27,9
(منها النفط والوقود)	(531)	(634)	(19,4)
- المعادن	1.538	1.688	9,8
- مواد البناء، البناء والأشغال العمومية	4.930	5.836	18,4
- الصناعات الميكانيكية	3.669	3.472	5,4 -

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم قطاعات النشاط	دجنبر 1992	دجنبر 1993	التغيرات % دجنبر 1993 / دجنبر 1992
- الصناعات الكيماوية	2.748	2.756	0,3
- الصناعات الغذائية	4.762	4.933	3,6
- صناعات النسيج	7.336	6.950	5,3 -
- صناعات أخرى	2.683	2.918	8,8
الخدمات وغيرها	**23.722**	**24.837**	**4,7**
- التجارة	8.712	9.426	8,2
- (تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(2.012)	(2.473)	(22,9)
- (تجارة الجملة للمواد الأولية)	(3.129)	(3.152)	(0,7)
- (تجارة النسيج والجلود)	(517)	(524)	(1,4)
- وسطاء التجارة والصناعة	451	460	2,0
- النقل وما يلحق به	1.623	1.551	4,4 -
(النقل البحري)	(444)	(339)	(23,6 -)
- الفنادق	1.889	1.693	10,4 -
- أعمال عقارية	2.770	2.814	1,6
- أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وقروض الإيجار وشركات المساهمة)	3.003	2.885	3,9 -
- عناصر مختلفة	5.274	6.008	13,9
المجموع	**57.585**	**59.664**	**3,6**

وكانت القروض التي أحصيت برسم الفلاحة والصيد البحري محدودة في مبلغ 4.9 مليار درهم عند نهاية دجنبر 1993، فتراجعت بمقدار 223 مليون أو 4.4% بينما سبق لها أن سجلت ارتفاعا قدره 441 مليون أو 9,4% في العام الماضي. وقد كان هذا التقلص بينا خاصة بالنسبة للقروض المقدمة للنشاطات الملحقة للقطاع الفلاحي والتي بلغت 603 مليون فانخفضت بمقدار 467 مليون أو 43,6%. وبالمثل، وصلت السلفات لفائدة قطاع الصيد البحري إلى 928 مليون فتدنت بمبلغ 22 مليون أو 2,3%. وبخلاف ذلك، استفاد نشاط الإنتاج الفلاحي من تسهيلات في ارتفاع بمبلغ 220 مليون أو 8% فبلغت ما يقارب 3 ملايير في نهاية السنة. غير أن مجموع القروض الممنوحة للقطاع الأولي، سواء من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي أو البنوك التجارية، بما فيها المبالغ دون الحد الأدنى المصرح به، قد ارتفع بمقدار 896 مليون أو 6.3% ليصل إلى 15.2 مليار درهم في نهاية 1993.

ومن جهتها، بلغت القروض الممنوحة للقطاعين المعدني والصناعي ما قدره 30 مليار درهم، فسجلت زيادة بمقدار 1.2 مليار أو 4.1% دون نظيرتها لسنة 1992 بكثير. وباستثناء التسهيلات المقدمة لصناعات النسيج والصناعات الميكانيكية، التي تدنت بنسبة 5.3% و5.4% على التوالي، استفادت باقي الفروع من قروض في ارتفاع ملموس بنسب متفاوتة. وهكذا اتسعت القروض الممنوحة للطاقة والمعادن، والبناء والأشغال العمومية بمعدل 28% و 18,4% على التوالي، بينما تزايدت القروض لفائدة الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية بمعدل 3,6% و 0,3% بالتتابع.

وصلت التسهيلات الممنوحة للقطاع الثالثي إلى 24,8 مليار في المجموع فتزايدت بمقدار 1.1 مليار أو 4,7% أي نصف الارتفاع المسجل خلال 1992. وعلى غرار السنوات السابقة كانت هذه القروض من نصيب النشاطات التجارية بما يتجاوز الثلث، وتنامت بنسبة 8,2% في المجمل. وبخلاف ذلك، تقلصت المساعدات المقدمة على الخصوص للفنادق وللنشاطات المالية فتراجعت بنسبة 10,4% و 3,9% على التوالي.

توازن خزائن البنوك

خلافا لما حدث في العام الماضي، نجم تطور خزائن البنوك خلال 1993، بصفة تكاد تكون اقتصارية، عن وقع العوامل المستقلة، إذ أن تأثير الاحتياطي النقدي الذي ظلت نسبته مستقرة عند 10% كان جد محدود. وهكذا، وبعد أن طرأ عليها تضييق نسبي خلال الأشهر الأولى، فإن خزائن البنوك قد انفرجت في شهر يونيو وخلال الأربعة أشهر الأخيرة من السنة. ونتيجة لذلك، فإن التجاءات البنوك إلى إعادة التمويل التي تزايدت إلى غاية شهر ماي قد اتجهت نحو الانخفاض طيلة الفترة المتبقية من السنة.

العوامل المؤثرة على خزائن البنوك

يتضح من خلال الجدول الآتي أن خزائن البنوك لم تتأثر إلا قليلا خلال النصف الأول من السنة من جراء تقلص احتياطات الصرف، وذلك رغم تزايد التجاءات الخزينة إلى البنك المركزي. وبخلاف ذلك، سجلت انفراجا بينا خلال النصف الثاني من السنة على إثر إعادة تكوين الموجودات الخارجية بقدر ملموس، والتي عملت على أكثر من تعويض الأثر التضييقي الناجم عن توسع النقود الائتمانية في منتصف السنة.

التغيرات المتراكمة منذ بداية السنة (1) المبالغ بملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
عملة "البنك المركزي"	599 -	1.113 -	2.408 -	3.789 -
منها :				
- الأوراق والقطع النقدية الرائجة	(- 55)	(- 448)	(- 1.933)	(- 1.638)
- الودائع	(- 558)	(- 427)	(- 150)	(- 552)
- حسابات البنوك والخزينة	(+ 14)	(- 238)	(- 325)	(- 1.599)
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الإصدار	2.019 -	1.582 -	2.726 +	5.397 +
الديون المباشرة لمعهد الإصدار على الخزينة	1.565 +	1.946 +	414 +	1.111 -
ديون مختلفة لمعهد الإصدار	8 +	68 -	32 +	1.182 +
عوامل أخرى	592 +	669 +	393 -	78 -
المجموع	**453 -**	**148 -**	**371 +**	**1.601 +**
التجاءات البنوك لمعهد الإصدار (2)	**453 +**	**148 +**	**371 -**	**1.601 -**

(1) تعبر العلامة الموجبة عن الأثر التوسعي على خزائن البنوك والعلامة السلبية على الأثر التقييدي.
(2) تعادل علامة (-) انخفاضا في الالتجاء لإعادة التمويل وعلامة (+) تزايدا في هذا الالتجاء.

إن التأثير السلبي الذي مارسه إلى غاية شهر يونيو كل من توسع النقود الائتمانية وخروج العملة الأجنبية على الخصوص، بما قدره 1,6 مليار قد تخفف بقدر ملموس نتيجة ارتفاع التجاءات الخزينة العمومية إلى البنك المركزي بما يقارب مليارين. وهكذا، لم تتزايد التجاءات البنوك إلى إعادة التمويل لدى معهد الإصدار، عند نهاية النصف الأول من السنة، إلا بمقدار 148 مليون أو 5,8% بالمقارنة مع بداية السنة.

وخلال النصف الثاني من السنة، ورغم تزايد توسع النقود الائتمانية كالمعتاد، والانخفاض الملموس لاستدانة الخزينة العمومية إزاء بنك المغرب، فإن خزائن البنوك قد شهدت بعض اليسر الذي تنامى بالتدريج، على الخصوص عقب تزايد احتياطيات الصرف لمعهد الإصدار، بحيث ارتفعت بمبلغ 5,4 مليار درهم في ظرف سنة. لذا، خفضت البنوك بقدر بين من استدانتها لدى كل من بنك المغرب والمؤسسات المالية المتخصصة.

كيفية إعادة تمويل البنوك

تراجعت التجاءات البنوك إلى البنك المركزي وإلى مؤسسات الائتمان المتخصصة، بمبلغ 1,8 مليار أو 61% في المجموع، عوض 306 مليون أو 9,2% خلال 1992، فلم تتجاوز 1,2 مليار عند نهاية 1993.

عند نهاية ربع السنة بملايين الدراهم	1992	1993		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
التجاءات البنوك					
- إلى المؤسسات المالية المتخصصة	**447**	**382**	**346**	**183**	**211**
- إلى معهد الإصدا ر	**2.566**	**3.019**	**2.714**	**2.195**	**965**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

عند نهاية ربع السنة بملايين الدراهم	1992	1993			
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
منها :					
. التسبيقات	62	437	434	115	5
. الخصم	2.504	2.582	2.260	2.080	960
المجمـــوع	**3.013**	**3.401**	**3.060**	**2.378**	**1.176**

كانت احتياجات البنوك إلى التمويل تبدو أيضا، باعتبار متوسط المبالغ في نهاية الشهور، في انخفاض ملحوظ، بحيث تراجعت في ظرف سنة، من 4,5 مليار إلى 2,9 مليار درهم، ومثلت 2,2% من الموارد المصرفية عوض 4% في 1992. وقد تمت تغطيتها إلى حدود 89% بواسطة الالتجاءات إلى البنك المركزي.

إعادة التمويل
لدى بنك المغرب

ظلت التجاءات البنوك إلى بنك المغرب، طيلة الخمسة أشهر الأولى من السنة، عند مستويات تفوق بكثير مبلغها عند نهاية دجنبر 1992 وقدره 2,6 مليار درهم. إلا أنها أخذت تنخفض تدريجيا ابتداء من شهر يونيو بالموازاة مع انفراج خزائن البنوك لتبلغ في الأخير 965 مليون عند نهاية دجنبر 1993.

وفي المجموع، وصلت التسهيلات التي منحها البنك المركزي للبنوك إلى 2,6 مليار درهم بالمتوسط السنوي، عوض 4,2 مليار في 1992. وقد منحت إلى حدود 83% في شكل مساعدات بشروط تفضيلية تمثل إعادة تمويل كل من القروض للتصدير بمقدار مليارين من الدراهم، والقروض لأجل متوسط لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولين الشباب بمجموع 227 مليون.

وبلغت التسبيقات الممنوحة للبنوك في إطار السوق النقدية، لمدة يوم واحد وثلاثة أو سبعة أيام، ما قدره 348 مليون بالمتوسط، بدلا من 408 مليون في 1992. وقد خفضت المعدلات المطبقة على هذه التدخلات، مرتين بنصف نقطة، في شهر يوليوز ثم في شهر أكتوبر، وتم تحديدها ابتداء من هذا الشهر في 12,75% و 12,625% و 12,50% على التوالي.

أما التسبيقات الخاصة التي يتم منحها بسعر فائدة مرتفع، والتي تمكن البنوك من تغطية رصيدها المدين في نهاية اليوم، فقد وصلت بالمتوسط إلى 91 مليون درهم عوض 336 مليون في 1992. وكانت هذه الالتجاءات محدودة خلال أطول فترة من السنة، ولم ترتفع بالفعل إلا في شهري فبراير وماي حيث بلغت بالتتابع 472 مليون و 328 مليون.

السوق النقدية القائمة
فيما بين البنوك

شملت المبالغ المتبادلة خلال 1993 بالسوق النقدية القائمة فيما بين البنوك ما قدره 1,1 مليار درهم بالمتوسط الشهري. عوض 1,5 مليار في العام الماضي. وضمن هذا المجموع كانت القروض فيما بين البنوك التجارية بمقدار 622 مليون في نظير 713 مليون خلال 1992. أما التجاءات المصارف إلى المؤسسات المالية المتخصصة، والبالغة بالمتوسط 444 مليون فإنها تزايدت بما قدره 54 مليون فيما كانت التسبيقات التي منحتها البنوك لهذه المؤسسات محدودة في 47 مليون بدلا من 384 مليون في العام الماضي.

وقد تمت هذه العمليات بأسعار فائدة ظلت عالية، بنحو 12%، إلى غاية شهر يوليوز. وأخذت تنحدر ابتداء من شهر غشت حيث تراجعت بالتدريج إلى 7% بالمتوسط خلال الربع الأخير من السنة. إن هذا الانفراج تأتى بالتأكيد، عن كل من تخفيض أسعار الفائدة المدينة، بداية من شهر يوليوز وسعر إعادة التمويل من لدن بنك المغرب، إلا أن مدى ذلك الانفراج يعزى بصفة خاصة إلى تزايد سيولات البنوك خلال الأشهر الأخيرة من السنة.

الادخـــار والاستـثمار

اتسمت سنة 1993 مرة أخرى، بتراجع القيمة المضافة للقطاع الأولـي وكذا بتباطؤ النشاط في القطاعين الثانوي والثالثي، بحيث أن الناتج الداخلي الإجمالي المحسوب بالأسعار الجارية، والذي قدر بمبلغ 247,7 مليار، سجل زيادة معتدلة بنسبة 2,7% بعد شبه الركود الملاحظ خلال 1992. ومقابل ذلك تنامى الاستهلاك بنسق أعلى، وصل إلى 4,4% ليبلغ 208,6 مليار درهم.

وفي هذه الظروف، فإن الادخار الداخلي الذي قدر بمبلغ 39,1 مليار قد تدنى بنسبة 5,7%، وتراجع معدل الادخار، في ظرف سنة، من 17,2% إلى 15,8%. وباعتبار الدخول الصافية المتلقاة من الخارج بمبلغ 9 ملايير، في تراجع بنحو الربع، وصل الادخار الوطني إلى 48,1 مليار فسجل انخفاضا بمعدل 9,9%. وقد ظل عند هذا المستوى دون مبلغ الاستثمارات المنجزة، وخلف احتياجا إلى التمويل قدره 4,2 مليار، أي ما يمثل 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 1% في العام الماضي. وتمت تغطية هذا العجز بواسطة الرساميل الخارجية المتلقاة التي مكنت، زيادة على ذلك، من تدعيم حجم احتياطيات الصرف.

وقدرت الاستثمارات بمبلغ 52,5 مليار فتقلصت بنسبة 6,4% بصفة اقتصارية إثر انخفاض المخزونات بمقدار 2,9 مليار. أما التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت فلم يتزايد إلا قليلا ليصل إلى 55,4 مليار بحيث أن نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي أظهرت تراجعا طفيفا لمعدل الاستثمار، من 22,8% إلى 22,4%. وقد يكون هذا التراجع أكثر اتساعا لولا تدعيم نفقات التجهيز للدولة وتزايد الاستثمارات الأجنبية بأكثر من 26%. ذلك أن استمرار ظرفية انطبعت بالكساد قد تجلى في تباطؤ الطلب الداخلي منه والخارجي وجعلت المستثمرين يلازمون موقف الترقب.

إن المعطيات المتوفرة لحد الآن لا تسمح بوضع إطار شامل للعناصر المكونة للادخار ولتوزيعه. لذا فإن العرض التالي سيقتصر، فيما يتعلق بالموارد، على تحليل الادخار المالي، حسب منهجية إحصائه في الوقت الراهن، ومن جانب الاستخدامات، على التطور المجمل للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت.

الادخـار المالـي

على الرغم من انخفاض الادخار الكلي، فإن الادخار المتمثل في التوظيفات المالية والذي يشوب إحصاءه في الوقت الراهن، احتمال الاحتساب المتكرر نتيجة انعدام جدول العمليات المالية، قد توجه نحو الارتفاع، خاصة على إثر الحفاظ على نسب الفائدة عند مستوى ما زال مغريا. وهكذا، بلغت الأصول السائلة ولأجل قصير التي تكونت خلال السنة 14,5 مليار فسجلت ارتفاعا بنسبة 8%. كما وصلت الاكتتابات بالسوق المالية إلى 15,5 مليار فتنامت بمعدل 10,8%. ومن جانبه، فإن الادخار العمومي، الذي يساوي الفائض على مستوى العمليات العادية لخزينة الدولة، كان بمقدار 13,8 مليار، فتنامى بنسبة 9,7% بالمقارنة مع سنة 1992.

ومن جهة أخرى، تزايد بشكل ملموس تداول السندات بالسوق الثانوية، خاصة بفعل عمليات خوصصة بعض المقاولات، فشمل نحو 5 ملايير درهم.

الادخار السائل والقصير الأجل

بلغت الأصول السائلة والقصيرة الأجل للمقاولات والخواص، مـــا قدره 179,2 مليار درهم، فتـزايدت بمقدار 14,5 مليار أو 8,8%. وإن هذا لتطور ملحوظ لاسيما وأنه يعزى بصفة رئيسية إلى التوظيفات الأكثر استقرارا التي تنامت بمبلغ 8 ملايير أو 14,7%، وهي نسبة تتجاوز ضعف معدل توسع الموجودات النقدية.

وحسب مسالك التجميع، حصل النظام المصرفي على 10,2 مليار والخزينة العمومية على 4,6 مليار فيما تلقت المؤسسات المالية المتخصصة 716 مليون درهم. وبخلاف ذلك، انخفضت الموارد التي تمت تعبئتها بسوق الأوراق للخزينـــة بمقدار 2,5 مليـار درهـم. وبـالموازاة مـع ذلـك، زادت الكيانات الاقتصادية من الأوراق والقطع النقدية التي هي بحوزتها، بما قدره 1,5 مليار.

ويعرض الجدول التالي تطور الأصول السائلة ولأجل قصير خلال السنتين الأخيرتين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	المبالغ الجارية عند نهاية دجنبر		التغيرات المطلقة	
	1992	1993	1992	1993
الموجودات النقدية	110.082	116.572	+ 6.402	+ 6.490
- أوراق وقطع نقدية	35.745	37.202	+ 1.476	+ 1.457
- ودائع تحت الطلب	74.337	79.370	+ 4.926	+ 5.033
. لدى النظام المصرفي(1)	67.776	71.725	+ 4.835	+ 3.949
. لدى مركز الشيكات البريدية والخزينة	6.561	7.645	+ 91	+ 1.084
الادخار القصير الأجل	54.594	62.633	+ 7.056	+ 8.039
- ودائع لأجل لدى البنوك	36.425	42.687	+ 6.042	+ 6.262
- ودائع لدى المؤسسات المالية	7.651	8.367	+ 1.059	+ 716
. صندوق التوفير الوطني	2.150	2.342	+ 233	+ 192
. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	2.902	3.094	+ 146	+ 192
. القرض العقاري والسياحي	2.196	2.750	+ 586	+ 554
. البنك الوطني للإنماء الاقتصادي	403	181	+ 94	- 222
- التوظيفات لدى الخزينة العمومية	6.708	10.245	+ 1.396	+ 3.537
. أذينات بالمزايدة	609	1.915	+ 559	+ 1.306
. أذينات لأجل ستة أشهر	3.756	5.650	+ 1.158	+ 1.894
. أذينات لأجل سنة	910	1.080	+ 414	+ 170
. أذينات لأجل سنتين	422	467	- 101	+ 45
(مخصصة للمغاربة المقيمين بالخارج)				
. أذينات لأجل ثلاث سنوات	1.011	1.133	- 134	+ 122
. ودائع لأجل	-	-	- 500	-
- أوراق خزينة المقاولات	3.810	1.334	- 1.441	- 2.476
مجموع الموارد السائلة والقصيرة الأجل	164.676	179.205	+ 13.458	+ 14.529

(1) البنوك التجارية وبنك المغرب.

الموجودات النقدية

سجلت الموجودات النقدية زيادة قدرها 6,5 مليار أو 5,9% على إثر الارتفاع بمقدار 1,5 مليار أو 4,1% لموجودات المقاولات والخواص من الأوراق والقطع النقدية، وعلى الخصوص نتيجة تنامي الودائع تحت الطلب لدى النظام المصرفي ولدى الخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية بما قدره 5 ملايير أو 6,8%.

الودائع شبه النقدية
لدى البنوك

وفقا للتوجه الذي لوحظ خلال السنوات الأخيرة، سجلت الحسابات والأذينات ذات الاستحقاق القار توسعا بمبلغ 6,3 مليار أو 17,2% فشكلت 44,3% من مجموع الأصول السائلة والقصيرة الأجل التي تم تكوينها خلال سنة 1993. ويبين هذا التطور طابع الإغراء الذي ما زالت تكتسيه مكافأة هذه الفئة من التوظيفات رغم الاقتطاع الجبائي الذي تخضع له ورغم خفض نسب الفوائد الدائنة ابتداء من النصف الثاني من السنة، حيث تدنى خلاله المعدل المتوسط المرجح المطبق على الودائع لأجل ستة أشهر وسنة، من نحو 12% إلى 11,5%.

الودائع لدى
المؤسسات المالية

كانت الودائع المسندة لصندوق التوفير الوطني، التي تكافأ بمعدل 9%، في ارتفاع بمقدار 192 مليون أو 8,9% فوصلت إلى 2,3 مليار عند نهاية دجنبر 1993. وبلغ حينئذ عدد المودعين 667.600، والرصيد المتوسط لكل دفتر 3.500 درهم وهو قدر أدنى بكثير من الحد الأقصى المرخص به والذي ظل محددا في 150.000 درهم.

ومن جانبها، فإن الودائع التي تلقاها كل من القرض العقاري والسياحي، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي قد تزايدت في المجمل بما قدره 524 مليون درهم أو 9,5%.

وفي المجموع، بلغت ودائع العموم لدى المؤسسات المالية 8,4 مليار، أي ما يساوي نسبة 7,4% من الودائع لدى البنوك التجارية.

التوظيفات لأجل قصير
لدى الخزينة العمومية

وصلت المبالغ الجارية للأذينات لأمد ستة أشهر الصادرة عن الخزينة العمومية والمعروضة على العموم مقابل مكافأة بمعدل 10,5% إلى ما قدره 5,7 مليار درهم فسجلت توسعا بمقدار 1,9 مليار أو 50,4%. وبالموازاة مع ذلك، قامت الخزينة، في نهاية كل ربع من السنة، بإصدار اقتراضات لأمد سنة، بمعدل 11,5%، والتي مكنت من جلب 1,1 مليار. وفي ذات الوقت، أصدرت اقتراضات لأجل ثلاث سنوات بمعدل فائدة 12,5% عوض 12,25% في 1992، حصلت من خلالها على 624 مليون درهم.

وبالإضافة إلى ذلك، مددت الخزينة الإمكانية المخولة للمغاربة القاطنين بالخارج والمتمثلة في اكتتاب أذينات لمدة سنتين في حسابات جارية، بمكافأة 25,5% عند الاستحقاق، أو 11% في حالة الاسترداد المسبق بعد مرور اثني عشر شهرا، و18% بعد انقضاء ثمانية عشر شهرا. وقد بلغت التوظيفات في هذه الأذينات خلال 1993 ما قدره 137 مليون درهم تقريبا.

وباعتبار الاقتناءات الصافية من الأذينات في إطار السوق النقدية خاصة من لدن المستثمرين المؤسسيين وكذا من لدن المقاولات غير المالية، بما يتجاوز المليار، يكون الادخار لأجل قصير الذي جلبته الخزينة العمومية قد وصل، بعد تسديد الاستحقاقات، إلى 3,6 مليار درهم في المجموع.

الأوراق للخزينة

لم يتجاوز المبلغ الجاري للأوراق للخزينة خلال 1993 ما قدره 1,3 مليار بعد أن تقلص بمقدار 2,5 مليار أو 65,8%. وقد بدأ يظهر تراجع المعاملات بهذه السوق، خلال 1991، مع رفع تأطير القروض، وتزايدت هذه الظاهرة ابتداء من سنة 1992، خاصة عقب اقتصار التدخلات بهذه السوق على مقاولات القطاع الخاص غير المالية، وكذا على الأشخاص الطبيعيين.

السوق المالية

ارتفع المبلغ الإجمالي للموارد ذات الأجل المتوسط والطويل التي تم تجميعها بالسوق المالية، بما قدره 1,5 مليار أو 10,8% ليصل إلى 15,5 مليار. وهكذا، أمكن تعبئة 5,2 مليار عن طريق الاقتراضات الصادرة عن الدولة أو بضمان منها، و10,3 مليار بواسطة طلبات الرساميل من لدن الشركات.

ويستعرض الجدول التالي تطور الاكتتابات الإجمالية في الإصدارات المتوسطة والطويلة الأمد خلال الأربع سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1990	1991	1992	1993
أذينات وسندات إلزامية للدولة	4.259	2.465	1.274	1.904
.أذينات لأجل متوسط	1.918	1.594	1.268	1.873
.أذينات وسندات إلزامية لأجل طويل	2.341	871	6	31
إصدارات مضمونة من طرف الدولة	1.450	2.166	3.311	3.290
إصدارات الشركات	9.371	6.805	9.376	10.279
المجموع	15.080	11.436	13.961	15.473

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الإصدارات العمومية والإصدارات المضمونة من طرف الدولة

على غرار ما كان خلال 1992، لم تقدم الخزينة العمومية على عرض أي اقتراض لأجل طويل بسوق السندات الإلزامية واكتفت بالقيام بإصدارات لأمد متوسط. وقد بلغت هذه الإصدارات 1,9 مليار فاشتملت بصفة تكاد تكون اقتصارية على الأذينات لأجل خمس سنوات، يتم عرضها على العموم، في نهاية كل ربع من السنة ، بمعدل 13%. أما الاكتتابات في أذينات لأمد خمس سنوات، التي تكافأ بمعدل 10,5%، برسم استخدام حساب رأس مال الأجانب غير المقيمين، فإنها انحصرت في مقدار 12 مليون، كما أن الاكتتابات في سندات التجهيز لأجل 10 سنوات، المخصصة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين فيما سبق للضريبة على الأرباح المهنية، لم تتجاوز 31 مليون.

وفي الأخير، فإن السندات الإلزامية الصادرة عن الدولة أو بضمان منها، والمقتناة من طرف مجموعة صندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين، إلى حدود مليارين و 1,3 مليار على التوالي، قد كانت، بنسبة تناهز النصف، لفائدة القرض العقاري والسياحي الذي أصدر اقتراضاته لأجل خمس عشرة سنة بمعدل 12,75%. وتم اكتتاب ما تبقى في شكل سندات إلزامية لأمد عشر سنوات وخمس عشرة سنة بمعدل 12,75% أيضا، واستفاد من محصولها كل من البنك الوطني للإنماء الاقتصادي وصندوق التجهيز الجماعي والمكتب الوطني للكهرباء وكذا المجموعة الحضرية للدار البيضاء.

تكوين الشركات والزيادات في رأس المال

وصل مجموع الزيادات في رأس المال التي انجزتها المقاولات الموجودة، وعمليات استجلاب الأموال من أجل تكوين الشركات، إلى مبلغ إجمالي قدره 10,3 مليار وسجل ارتفاعا بنسبة 9,6%.

ويبين الجدول الآتي تطور تدفق الرساميل لفائدة الشركات خلال الأربع سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1990	1991	1992	1993
الزيادة الإجمالية في رأس المال	**9.371**	**6.805**	**9.376**	**10.279**
– الزيادة في رأس المال	8.822	5.967	8.191	9.112
– تكوين الشركات	549	838	1.185	1.167
التخفيضات في رأس المال	**- 222**	**- 251**	**- 241**	**- 110**
صافي الزيادة في رأس المال	**9.149**	**6.554**	**9.135**	**10.169**

بلغت الرساميل التي توفرت لأجل تكوين الشركات ما يناهز 1,2 مليار كما كان الشأن خلال 1992، ومكنت من إنشاء 2.179 شركة تنتمي 668 منها إلى قطاع التجارة و 298 إلى قطاع الصناعة.

وبخلاف ذلك كانت الزيادات في رأس المال بمبلغ 9,1 مليار تجاوز بنسبة 11,2% القدر المسجل في سنة 1992، وتمت تغطيتها إلى حدود 8,1 مليار بواسطة تقدمات نقدية وبمقدار مليار عبر الاقتطاعات من الاحتياطيات. وقد انجزت هذه العمليات 985 شركة، شملت بصفة رئيسية مقاولات صناعية وشركات مالية جلبت 3,4 مليار و 1,9 مليار على التوالي.

وباعتبار التخفيضات في رأس المال وحل الشركات خلال 1993 والتي بلغت إجمالا ما قدره 110 مليون درهم يكون التدفق الصافي للرساميل لفائدة الشركات قد ارتفع في النهاية إلى 10,2 مليار عوض 9,1 مليار عند نهاية السنة الماضية.

بورصة القيم للدار البيضاء

شهدت سنة 1993 الدخول في حيز التطبيق لمجموعة من النصوص تناولت إصلاح سوق الرساميل وشملت إعادة تنظيم بورصة القيم، ووضع إطار قانوني من أجل إحداث مؤسسات للتوظيف الجماعي في القيم المنقولة وكذا إنشاء مجلس القيم المنقولة. وقد تم على الخصوص تحويل بورصة القيم إلى شركة لا إسمية يتقاسم رأس مالها، بحصص متساوية، وسطاء على شكل شركات للبورصة ويخضع نشاطها للقبول المسبق. وبالموازاة مع ذلك، ومن أجل تطوير سوق السندات وتيسير ولوجه للمدخرين، تم الترخيص بإحداث شركات للإستثمار ذات رأس المال المتغير، وصناديق مشتركة للتوظيف. وعلاوة على ذلك، ارتكزت إعادة تنظيم السوق على إنشاء مجلس يكمن دوره في الحرص على حماية الادخار المستثمر بأسواق القيم المنقولة وكذا على حسن سير هذه الأسواق.

ومن شأن تطبيق هذه الإصلاحات أن يعطي دفعة جديدة لنشاط البورصة الذي سجل انتعاشا كبيرا إثر انطلاق عمليات الخوصصة خلال 1993. والتي أثارت اهتمام المستثمرين المغاربة منهم والأجانب. وهكذا، حققت بورصة القيم للدار البيضاء مبلغ معاملات يناهز 5 ملايير أي أربعة أضعاف ونصف المقدار المسجل خلال السنة الماضية. ونتيجة لذلك، فإن سرعة تداول السندات تجاوزت بثلاثة أضعاف نظيرتها لسنة 1992. وقد واكب هذا التطور تدعيم الصفقات المبرمة بالسوق الرسمية، بحيث كاد حجمها أن يتضاعف ليصل إلى 1,2 مليار، وذلك على حساب التفويتات المباشرة التي مازالت مع ذلك، تمثل بمقدار 3,7 مليار أكثر من ثلاثة أرباع مجموع المعاملات. وبالموازاة مع ذلك، شمل تبادل الأسهم مبلغ 4,6 مليار وشكل لوحده 95% من المجموع عوض 57% أثناء 1992. وبخلاف ذلك، كانت مبادلات الأذينات والسندات الإلزامية بمقدار 237 مليون، في انخفاض تجاوز 44%.

سجلت بورصة القيم خلال 1993 ادخال شركتين إثر تفويت مساهمات الدولة في رأس مالهما إلى القطاع الخاص. غير أن عدد الشركات المسعرة تراجع إلى 65 بعد شطب البعض منها خلال هذه السنة. ومن جهة أخرى، تمت ثمان زيادات في رأس المال أدت إلى إحداث 13,8 مليون من الأسهم. وفي المجموع ارتفع عدد الأسهم المقبولة بالتسعيرة الرسمية بنسبة 22,1% ليصل إلى 83,9 مليون. وباعتبار الزيادة بمعدل 19% في قيمة السعر العام المتوسط الذي تجاوز 270 درهم، فإن الرسملة بالبورصة قد سجلت توسعا بنسبة 51,3% لتصل في المجموع إلى 25,7 مليار.

وقامت الشركات المسعرة بتوزيع 881 مليون برسم الربيحات كما أقدمت على منح 7,6 مليون من الأسهم بالمجان، بقيمة بورصية قدرها 3,4 مليار، مما رفع معدل المردودية المتوسط إلى 16,8% عوض 14,3% خلال 1992.

الاستثمارات

بلغت الاستثمارات المنجزة خلال 1993 ما قدره 52,5 مليار وتراجعت بنسبة 6,4%. ويعزى هذا الانكماش إلى انخفاض المخزونات بمقدار 2,9 مليار، بالأساس عقب تدني قطعان الماشية. وبخلاف ذلك، فإن التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت الذي قدر بمبلغ 55,4 مليار قد سجل تقدما خفيفا لايتعدى نسبة 1%، وتجلى ذلك في تراجع طفيف لمعدل الاستثمار من 22,8% إلى 22,4% في ظرف سنة. غير أن هذا التطور يعود أساسا إلى التقلص المسجل على صعيد البناء، فيما توجهت في المجمل نحو الارتفاع باقي العناصر المؤلفة للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت.

ويستعرض الجدول التالي تطور التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والعناصر التي يتألف منها، خلال الأربع سنوات الأخيرة :

بملايين الدراهم	1990	1991	1992	1993
المعدات والأدوات	24.326	25.781	26.906	28.076
البناء	15.327	16.214	15.501	14.309
الأشغال العمومية	9.522	9.531	9.918	10.268
تهييء الأراضي والأغراس	1.222	1.489	1.693	1.869
الماشية	662	848	869	865
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	**51.059**	**53.863**	**54.887**	**55.387**
معدل الاستثمار (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت /الناتج الداخلي الإجمالي) بالنسبة المئوية	**24,0**	**22,3**	**22,8**	**22,4**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وصلت اقتناءات المعدات والأدوات إلى 28,1 مليار، فمثلت أكثر من نصف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وتزايدت، كما كان الشأن في 1992، بنسبة 4,3%. وبالمثل، بلغت نفقات التجهيز برسم الأشغال العمومية 10,3 مليار وتنامت بمعدل 3,5%، فشكلت نحو خمس المجموع. وبخلاف ذلك، فإن إنجازات البناء، وقدرها 14,3 مليار قد تراجعت بنسبة 7,7%، تلي الانخفاض المسجل في العام الماضي بمعدل 4,4%. ومع ذلك، فإنها اسهمت بأكثر من الربع في تكوين رأس المال الثابت أثناء 1993.

ومن جهة أخرى، فإن المعطيات المتعلقة بمصدر الاستثمارات وتوزيعها بحسب القطاعات وكذا هيكل تمويلها مازالت لا تتوفر إلا جزئيا، وذلك عبر المشاريع الصناعية المؤهلة للاستفادة من قوانين الاستثمارات والتي شملت غلافا ماليا إجماليا قدره 8,3 مليار خلال 1993 عوض 10,3 مليار في العام الماضي. ومثلت الاستثمارات المزمع إنجازها في فرع النسيج والجلد وكذا في فروع الكيمياء وشبه الكيمياء وكذا الصناعة الغذائية نسبة 70% من المجموع. وبلغ نصيب القطاع الخاص الوطني من هذه المشاريع 68,3%، فيما وصل إسهام المستثمرين الأجانب إلى 16,9% وحصة القطاع العمومي إلى 14,8%.

بلغ عدد المشاريع الحاصلة على تأشيرة المطابقة 3.094 خلال 1993، وتشمل إحداث 953 شركة وتوسيع 2.141 مقاولة وتهم إلى حدود النصف مقاولات صغيرة و متوسطة وبما يفوق الثلث منطقة الدار البيضاء. ويستهدف إنجاز هذه الاستثمارات أنشطة التصدير بنحو 48% ، وسيكلف نفقات من العملة الأجنبية بنسبة 60% من المجموع. وبالمثل، يتوقع تمويلها إلى حدود 55% بواسطة الأموال الذاتية وبنسبة 33% بفضل قروض مصرفية، وسيتم تغطية ما تبقى، وبحصص متساوية، عن طريق القرض الإيجاري وقروض من الموردين. ومن المتوقع أن تتيح هذه المشاريع إحداث أزيد من 62.200 منصب للتشغيل، بكلفة متوسطة قدرها 133.100 درهم.

يتطلب كل من تحقيق هدف النمو المطرد وإنعاش التشغيل معدلات استثمار عالية. ولبلوغ هذا الهدف دونما إثقال للاستدانة الخارجية يتوجب إعطاء الأولوية إلى تعبئة الادخار الوطني والرساميل الأجنبية في شكل استثمارات مباشرة، التي مازالت لا تمثل سوى 10% من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت. وفيما يخص الادخار الوطني، وبالإضافة إلى الأعمال الرامية إلى إصلاح سوق الرساميل، ينبغي تعزيز الإجراءات الكفيلة بإنمائه. ومن جهة ثانية، ولكي يتسنى تدعيم الاستثمار، يتعين رفع الحواجز خاصة منها ذات الطابع الإداري التي قد تبقى قائمة باستمرار في هذا المجال. وفي هذا الصدد، أحدثت لجنة برئاسة والي بنك المغرب عهد إليها الدفع بالاستثمارات ومتابعة إنجازها. وبالمثل، ومن أجل تنمية تدفق الاستثمارات الأجنبية ذات الطابع المستقر، تم في سنة 1993 إلغاء القانون الذي حددت بموجبه المساهمة الأجنبية في رأس مال المقاولات.

مـــــولاي،

لقد عانى الاقتصاد الوطني خلال 1993 وللسنة الثانية على التوالي من جفاف حاد ومن استمرار ظرفية عالمية غير ملائمة، ومع ذلك حققت نتائج مرضية في المجالين الاقتصادي والمالي، كما يدل على ذلك الحفاظ على كل من التوازن الداخلي والخارجي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تميز النشاط على غرار السنة الماضية برداءة الموسم الفلاحي الذي امتدت مضاعفاته، علاوة على ذلك، لتشمل كافة القطاعات الأخرى بحيث تأثر في آن واحد كل من الإنتاج وحجم المبادلات التجارية ومستوى الدخل. وهكذا، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بقليل كما تباطأ الإنفاق الوطني وتدنى الادخار الإجمالي، إلا أن تعبئة الادخار تواصلت بنسبة مرتفعة بفضل ماظل يحظى به من مكافأة مغرية، مما وفر رصيدا من الموارد المستقرة لتمويل الاستثمار. كما أن استقرار الادخار العمومي عند مستوى عال ساعد على مساندة جهود التجهيز التي بذلتها الدولة مع الحرص على حصر عجز المالية العمومية في حدود مقبولة.

وقد تواصلت السياسة النقدية، والحالة هذه، على ما كانت عليه من مرونة بحيث استهدفت، في وضعية تتسم بفتور الظرفية وباعتدال ضغوط التضخم، تشجيع الانتعاش الاقتصادي عن طريق توجيه مستوى أسعار الفائدة نحو الانخفاض والامتناع عن ممارسة أي ضغط على توزيع القروض للاقتصاد. غير أن هذا التوزيع ظل محدودا إذ لم يكن له مفعول توسعي بالغ على إنشاء وسائل الأداء التي ظلت زيادتها مسايرة للأهداف المرسومة.

ومما يعكس هذه التطورات تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار واعتدال توسع عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات. وهذا مع العلم أن دخول مبالغ هامة من الرساميل مكنت من تغطية هذا العجز ومن تدعيم احتياطيات الصرف دون الزيادة في الاستدانة الخارجية.

ولئن أمكن المحافظة على التوازنات الأساسية، بالرغم من الصعوبات الطارئة فإن الفضل في ذلك يرجع أساسا إلى الإصلاحات الهيكلية المتبعة بعزم منذ عشر سنوات. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى تكييف البنية الاقتصادية والمالية وإعداد البلاد لمواجهة التقلبات ولنمو سليم ومستديم ولاندماج أفضل في الاقتصاد الدولي. وستبقى سنة 1993 في هذا الصدد سنة وصل إذ تشكل نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تمثل مآل السير على درب التصحيح من خلال تسجيل حدثين بارزين يتمثل أولهما في الخروج النهائي من دوامة إعادة جدولة الدين الخارجي وثانيهما في إقرار قابلية الدرهم للتحويل الجزئي.

وإن هذه المكتسبات لتحث على مواصلة تجديد إطار النشاط الاقتصادي، والذي تبلور خلال هذه السنة، في المجال المصرفي والمالي، في صدور القوانين المنظمة لمؤسسات الائتمان وأسواق الرساميل. ويندرج التعديل للإطار المسطري والمؤسسي لهذه الأسواق في سياق تعبئة الادخار وتوظيف أفضل للموارد. فأما القانون المصرفي الجديد فإنه يعكس من ناحيته الحرص على توسيع بأكثر ما يمكن لمفهوم العمليات والمتعاملين مع تعزيز حماية المودعين والمقترضين على حد سواء. وبوجود نفس السعي في تصحيح الادخار وإعادة توجيهه نحو النشاطات المنتجة، تمت أيضا خلال 1993 العمليات الأولى لبرنامج خوصصة المقاولات العمومية. ويعد ما تحقق من نجاح في هذا المجال ضمانا لمتابعة تطبيق البرنامج.

ولئن كان من شأن كل هذه الإصلاحات أن تمكن من تدبير اقتصادي أكثر نجاعة فإنه يبقى مع ذلك أن لا سبيل لاستخلاص كل نتائجها إلا بعد حين. فمن المؤكد أن مختلف الإجراءات المتخذة من أجل إنعاش التشغيل الذي يحظى بالأولوية ضمن السياسة الاقتصادية وكذا ما أنجز لفائدة السكن الاقتصادي والتنمية القروية والصناعة التقليدية، كل ذلك سوف يساعد على التقليص من الاختلالات التي تفاقمت حتما من جراء الضغط الديموغرافي وبعض الانعكاسات لسياسات التقويم. غير أن التدابير مهما كان حجمها، لا يمكنها أن تؤدي إلى نتائج مرضية إلا إذا أعقبها نمو مطرد كفيل بالرفع من مستوى معيشة السكان على الدوام.

ولبلوغ هذه الغاية، يبدو من اللائق تحفيز الاستثمار بكل الوسائل سواء كان بمبادرة من المقاولين الوطنيين أو الأجانب، وينبغي اتخاذ الإجراءات المواتية من أجل أن يصبح اقتصادنا أكثر اجتذابا، وذلك بتبسيط المسطرات وتوفير الدعم المالي لكل مشروع قابل للإنجاز وكفيل بإحداث مناصب للتشغيل. وإن لجنة الدفع بالاستثمارات ومتابعتها، التي أحدثت مؤخرا وفق التعليمات السامية لجلالتكم، لحريصة على ألا تألو جهدا للعمل في هذا الاتجاه.

وغني عن البيان أنه لا سبيل لانطلاقة النمو انطلاقة تامة بدون النهوض بصادراتنا التي تضررت خلال السنتين الأخيرتين من جراء الجفاف وانعدام الانتعاشة الاقتصادية لدى شركائنا الرئيسيين. وإن الاتفاق النهائي الذي كلل مفاوضات دورة الأوروكواي، والذي حظي المغرب باستضافة مراسيم توقيعه لا يخلو من فرص جديدة تتاح أمام قطاعات التصدير. إلا أنه لا مناص من توفير كل الشروط اللازمة لتحسين الإنتاجية وبالتالي تحسين قدرة مقاولاتنا على التنافس مما يقتضي مزيدا من التحكم في التكاليف. وينبغي أيضا فيما يخص صادراتنا، الالتزام بالمزيد من الدراية والتنويع في الإنتاج إضافة إلى البحث عن آفاق جديدة للتبادل و الشراكة بموازاة مع التيارات التجارية التقليدية التي ينبغي مع ذلك الحفاظ عليها بل وتدعيمها.

وسوف تظل السلطات النقدية، من جهتها، حريصة على السيطرة على ما يمكن أن يقع من توترات تضخمية وعلى العمل من أجل توفير تمويل ناجع للاقتصاد. وإن السعي لإقرار منافسة فعالة في حظيرة النظام المصرفي مع اقترانها بتخفيف الاستعمالات الإلزامية التي تحد من حرية استخدام موارد البنوك وكذا الإمكانية المخولة للقطاع الخاص للحصول على الرساميل الخارجية مباشرة لهي إجراءات من شأنها أن تساعد على تخفيف شروط التمويل المدينة والذي انطلق سنة 1993، وأن تشجع على تنشيط الاستثمار كما أن وضع اللبنات الأولى لسوق ثانوية لسندات الدين في المستقبل القريب سيكون من مفعوله تعزيز سيولة المسالك المالية. وسيمكن أيضا من تنمية السوق النقدية وبالتالي من منح مزيد من المرونة لأدوات تدخل معهد الإصدار، في إطار السياسة النقدية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وإن آفاق الموسم الفلاحي 1993–1994 التي تبعث على الارتياح إضافة إلى مواصلة الإصلاحات الهيكلية لما يزكي الأمل في إحراز نمو مرتفع ومتجدد من ذاته. لقد استطاعت بلادنا أن تصمد أمام التحديات الكبيرة للعقد المنصرم حيث تمكنت من تقويم الاختلالات والانفتاح على الخارج، فاكتسبت بذلك ثقة الأوساط المالية الدولية. ويتعين في المستقبل القريب استكمال هذه المكتسبات باعتماد سياسة متعددة الأبعاد يظل ضمنها الاستقرار النقدي واليقظة في تدبير الميزانية الركيزتين الأساسيتين مع إعطاء الأولوية للجودة في الإنتاج.

غير أن استغلالا مرضيا للثروات الوطنية لن يتأتى إلا إذا كان مدعوما بتكوين الطاقة البشرية وتقليص الفوارق مع تحسين الحماية الاجتماعية والتي تبقى الدولة حريصة عليها. وفي محيط عالمي يتسم بتباطؤ النمو وبتزايد البطالة فإن التحولات التي تشهدها الاقتصاديات تفرض على الجميع البحث عن حلول جديدة لتخطي الحواجز العائقة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

الرباط، يونيو 1994

محمد السقاط

تغيرات حصيلة بنك المغرب

وصل مجموع حصيلة بنك المغرب إلى 59.425,7 مليون درهم في 31 دجنبر 1993 فسجل زيادة قدرها 3.994,1 مليون درهم أو 7,2%.

وفيما يخص الأصول شملت أهم التغيرات الاحتياطيات الدولية التي تزايد حجمها بنسبة 14,1%، ومساعدات معهد الإصدار التي تدنت، بخلاف ذلك، بمعدل 7,6%، خاصة على إثر انخفاض التسبيقات الممنوحة للدولة. ومن جانب الخصوم، سجل مبلغ الأوراق والقطع النقدية المتداولة ارتفاعا بنسبة 4,4% كما تنامت الودائع لدى بنك المغرب بمعدل 28,7% في ظرف سنة. أما الإلتزامات إزاء الخارج فقد تدنت بأكثر من النصف.

وقد سجلت أهم أركان الحصيلة التطورات الآتية :

الأصـــــول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

بلغت الموجودات من الذهب ومن حقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل ما يعادل 37.583,1 مليون درهم فسجلت ارتفاعا بمقدار 4.647,7 مليون درهم أو 14,1%. وقد نتج هذا التغير، إلى حدود 1.825,2 مليون، عن إعادة تقييم الموجودات من الذهب لدى معهد الإصدار وكذا عن تنامي الموجودات من العملات القابلة للتحويل بمقدار 3.172,7 مليون. وبخلاف ذلك، تقلصت الموجودات من حقوق السحب الخاصة بمبلغ 367 مليون على إثر تسديد العمولات لفائدة صندوق النقد الدولي.

وتتوزع الموجودات الخارجية عند نهاية دجنبر 1993 كما يلي :

– الموجودات من الذهب 1.949,9	مليون درهم
– الاكتتابات لدى صندوق النقد الدولي - حصة الاحتياطي 760,7	مليون درهم
– الموجودات من حقوق السحب الخاصة 333	مليون درهم
– الموجودات من العملات القابلة للتحويل ... 34.266,1	مليون درهم
– الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي 273,4	مليون درهم

اتفاقيات الأداء

ظلت الديون برسم اتفاقيات الأداء مستقرة عند مبلغ 18,3 مليون درهم.

المساعدات المالية الممنوحة للدولة

بلغت وسائل التمويل المقدمة لخزينة الدولة 8.719,5 مليون درهم، وانخفضت بمقدار 1.111,3 مليون أو 11,3%.

ذلك أن تسهيلة الصندوق الممنوحة للدولة بمقتضى الفقرة 2 من الفصل 35 من الظهير الذي أنشىء بموجبه معهد الإصدار، والتي حددت في مبلغ 6.391 مليون سنة 1993 قد تمت تعبئتها إلى حدود 3.219,5 مليون درهم، وقد انخفض هذا المبلغ بمقدار 972,5 مليون أو 23,2% بالمقارنة مع نهاية دجنبر 1992.

وأما التسبيقات الاتفاقية الممنوحة للدولة طبقا لمقتضيات الفقرة 3 من الفصل 35 من الظهير الآنف الذكر فقد ظل مبلغها القائم بدون تغيير عند 5.500 مليون درهم. وتشتمل هذه الديون على ست تسهيلات يرجع تاريخ كل واحدة منها، بالتتابع إلى 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967، و7 ماي 1970، و13 مارس 1974 و13 أكتوبر 1977 و9 أبريل 1980. وتبلغ الأوليين 250 مليون درهم لكل منهما، أما التسبيقات الموالية فتصل بالتتابع إلى 500 مليون و1.000 مليون و2.000 مليون و1.500 مليون درهم.

ومن جهة أخرى، تم في شتنبر 1993 استرداد مقدار 138,8 مليون درهم يمثل مبلغ أذينتين للخزينة تم إصدار أولاهما في سنة 1958 مقابل سحب البسيطة من المنطقة الشمالية سابقا و ثانيتهما في عام 1959 إثر تكفل معهد الإصدار بالقطع النقدية المتداولة.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تقدم الخزينة العمومية خلال 1993 على اللجوء إلى أية من التسهيلات غير المباشرة الممنوحة في مقابل تعبئة السفاتج الجمركية والسندات الإلزامية المكفولة.

الحسابات البريدية الجارية

ظل رصيد بنك المغرب بالحسابات البريدية الجارية شبه مستقر إذ بلغ 27,9 مليون درهم عوض 27,5 مليون عند نهاية 1992.

عمليات الائتمان

وصل مجموع عمليات الائتمان إلى 9.772,9 مليون درهم فسجل انخفاضا بمقدار 418 مليون. وينطوي هذا التطور من جهة على التدني بما قدره 1.553,2 مليون لمحفظة السندات على المغرب والديون الناشئة عن الخارج، ومن جهة ثانية على توسع "السندات الجاري تحصيلها" بمبلغ 1.147,9 مليون.

استخدام رأس المال والاحتياطيات

تشتمل استخدامات رأس المال والاحتياطيات، بالأساس، على محفظة السندات وعلى المستعقرات، وقد بلغت، بعد طرح الاستخدامات، 1.487,6 مليون، فارتفعت بمقدار 215,5 مليون بالنسبة للعام الماضي.

عناصر مختلفة

وصل مجموع العناصر المختلفة المدرجة ضمن الأصول إلى 1.816,4 مليون فسجلت زيادة بمقدار 659,8 مليون أو 57% تعزى إلى التضخم في نهاية السنة للديون المتعين تحصيلها من الخزينة ومن غيرها من المدينين.

الخـــصـــوم

الأوراق النقدية المتداولة

بلغت قيمة الأوراق النقدية المتداولة 38.177,5 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1993 فتزايدت بمقدار 1.613,2 مليون أو 4,4%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتتوزع هذه الأوراق، وعددها 449,7 مليون وحدة، بحسب الفئات كما يلي [1] :

4.704.039	ورقة من فئة 5 دراهم	بالدراهم 23.520.195
111.235.884	ورقة من فئة 10 دراهم	بالدراهم 1.112.358.840
41.674.519	ورقة ونصف ورقة من فئة 50 درهما	بالدراهم 2.083.725.975
234.575.394	ورقة ونصف ورقة من فئة 100 درهم	بالدراهم 23.457.539.450
57.501.664	ورقة من فئة 200 درهم	بالدراهم 11.500.332.800
	المجموع	**بالدراهم 38.177.477.260**

وهكذا تبدو أهمية حصة الأوراق النقدية من فئة 100 و200 درهم حيث أنها تصل في المجموع إلى 91,5%.

القطع المعدنية المتداولة

انتقل مبلغ القطع المعدنية من 510,4 مليون درهم إلى 535,8 مليون من نهاية سنة لأخرى، فسجل ارتفاعا قدره 25,4 مليون درهم أو 5%.

وتتوزع القطع المعدنية المتداولة عند نهاية دجنبر 1993 على الشكل التالي :

أ - قطع الذهب

7.530	قطعة تذكارية من فئة 250 درهما..	بالدراهم 1.882.500
1.808	قطعة تذكارية من فئة 500 درهم...	بالدراهم 904.000

ب - قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد	بالدراهم 6.377.796
651.707	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم 3.258.535
26.987	قطعة تذكارية من فئة 50 درهما	بالدراهم 1.349.350
9.103	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم ...	بالدراهم 910.300
3.861	قطعة تذكارية من فئة 150 درهما ..	بالدراهم 579.150
11.974	قطعة تذكارية من فئة 200 درهم ...	بالدراهم 2.394.800

ج - قطع النيكل

135.429.596	قطعة من فئة 50 سنتيما	بالدراهم 67.714.798
207.411.406	قطعة من فئة درهم واحد	بالدراهم 207.411.406
35.117.008	قطعة من فئة 5 دراهم	بالدراهم 175.585.040

د - قطع برونز الألومينيوم

189.899.560	قطعة من فئة 5 سنتيمات	بالدراهم 9.494.978
223.144.777	قطعة من فئة 10 سنتيمات	بالدراهم 22.314.477,70
177.053.89	قطعة من فئة 20 سنتيما	بالدراهم 35.410.778,60

ه - قطع الألومينيوم

18.973.197	قطعة من فئة سنتيم واحد	بالدراهم 189.731,97
	المجموع	**بالدراهم 535.777.641,27**

(1) ينبغي الإشارة إلى أن الأوراق النقدية المبتورة الواردة ضمن الحصيلة لم تدرج بقيمة تداولها، بل بقيمة تسديدها.

الإلتزامات تجاه الخارج من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل

سجلت إلتزامات بنك المغرب تجاه الخارج انخفاضا بالغا إذ نزلت من 1.449,7 إلى 700,5 مليون درهم. وتراجعت ضمنها الالتزامات من العملات الأجنبية، التي تكون العنصر الرئيسي في هذا الركن، بما قدره 745,8 مليون أو ما يقارب 60%.

اتفاقيات الأداء

لم يطرأ أي تغيير على الأرصدة المدينة برسم اتفاقيات الأداء، وظلت مستقرة عند مبلغ 0,3 مليون درهم.

الودائع وغيرها من الإلتزامات

وصل مجموع الودائع وغيرها من الإلتزامات إلى 9.663,4 مليون درهم وتزايد بمقدار 2.152,9 مليون أو 28,7%. وتنامت موجودات البنوك بمبلغ 1.607 مليون، تأتي بصفة رئيسية برسم العمليات الجارية في حين لم ترتفع الودائع بحسابات الاحتياطي النقدي إلا بقليل . كما سجل الرصيد الدائن "للحسابات الأخرى" زيادة قدرها 553,4 مليون درهم.

منيحات حقوق السحب الخاصة

لم يطرأ أي تغيير على المبلغ المدرج ضمن منيحات حقوق السحب الخاصة وظل مستقرا عند 433,6 مليون درهم.

رأس المال والاحتياطيات

ظل رأس مال بنك المغرب محدودا في مبلغ 500 مليون درهم في حين تزايدت الاحتياطيات بمقدار 251,1 مليون، لتصل إلى 3.856,6 مليون درهم.

عناصر مختلفة

بلغ مجموع عناصر الخصوم المختلفة 5.558,0 مليون وتنامت بمقدار 700,7 مليون أو 14,4% من نهاية السنة المالية للأخرى. وتحتوي، على الخصوص، على المؤونات من أجل خسائر الصرف، وعلى نتاج إعادة تقييم الموجودات من الذهب التي لم تدفع إلى الخزينة العامة وكذا على أرباح السنة التي وصلت، قبل تسوية الضريبة على الشركات، إلى 1.581 مليون درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الحصيلة وحساب الخسائر والأرباح عند نهاية دجنبر 1993

الحصيلة في نهاية دجنبر 1993*

الأصول	بالدراهم	الخصوم	بالدراهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	**37.583.059.622,51**	**الأوراق النقدية والقطع المعدنية المتداولة**	**38.713.254.901,27**
- الموجودات من الذهب	1.949.862.085,97	- الأوراق النقدية	38.177.477.260,00
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	760.704.545,94	- القطع المعدنية	535.777.641,27
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة	332.951.990,60	**الالتزامات تجاه الخارج من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل**	**700.525.166,78**
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل	34.266.125.687,50	- الالتزامات من الذهب	-
- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	273.415.312,50	- الالتزامات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل	505.796.706,09
اتفاقيات الأداء	**18.274.092,74**	- الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	3.523.168,25
المساعدات المالية للدولة	**8.719.500.000,00**	- المنظمات الدولية	191.205.292,44
- تسبيقات الدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الأساسي)	5.500.000.000,00	**اتفاقيات الأداء**	**233.822,61**
- تسبيق للخزينة (الفصل 35 الفقرة 2 من القانون الأساسي)	3.219.500.000,00	**الودائع وغيرها من الالتزامات**	**9.663.385.617,40**
- تعبئة السفاتج الجمركية والسندات المكفولة	-	- الحساب الجاري للخزينة العمومية	1.083.106,04
الحسابات البريدية الجارية	**27.877.119,96**	- البنوك "حسابات العمليات"	1.585.177.132,53
عمليات الائتمان	**9.772.916.352,26**	- البنوك "حسابات الاحتياطيات"	6.326.757.000,00
- محفظة السندات المسحوبة على المغرب	40.804.121,00	- حسابات أخرى	1.688.326.979,74
- محفظة السندات المسحوبة على الخارج	924.206.945,15	- التزامات أخرى	62.041.399,09
- التسبيقات	7.049.994.091,89	**منيحات حقوق السحب الخاصة**	**433.628.327,61**
- السندات الجاري تحصيلها	1.757.911.194,22		
إستخدام رأس المال والاحتياطيات (1)	**1.487.627.500,56**	**رأس المال والاحتياطيات**	**4.356.628.159,96**
		- رأس المال	500.000.000,00
		- الاحتياطيات	3.856.628.159,96
عناصر مختلفة	**1.816.478.166,42**	**عناصر مختلفة**	**5.558.076.858,82**
مجموع الأصول	**59.425.732.854,45**	**مجموع الخصوم**	**59.425.732.854,45**

(*) بعد توزيع الأرباح.

(1) بعد الاستخماد.

حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 1993

الخصوم	بالدراهم	الأصول	بالدراهم
نفقات التسيير	354.941.106,29	إيرادات الخصم	211.895.431,29
تحملات مالية وغيرها	53.074.754,12	الفوائد	2.091.704.581,06
مخصصات للاستخماد	62.451.467,64	العمولات	127.611.810,38
مؤونات للاستثمار	419.000.000,00	إيرادات مختلفة	39.393.268,96
	889.467.328,05		
أرباح السنة المالية (قبل طرح الضريبة على الشركات)	1.581.137.763,64		
	2.470.605.091,69		**2.470.605.091,69**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقـــــــات

م. 1 - بيان تطور الناتج الداخلي الإجمالي

(أسعار السوق لسنة 1980)

بملايين الدراهم	*1989	*1990	*1991	*1992	**1993
القطاع الاول	**20.798**	**19.760**	**24.142**	**15.452**	**14.494**
الفلاحة والغابات والصيد	20.798	19.760	24.142	15.452	14.494
القطاع الثاني	**28.853**	**31.414**	**31.392**	**31.978**	**31.350**
صناعة الاستخراج	3.195	3.518	3.115	3.268	3.178
الطاقة والماء (1)	3.528	3.754	3.804	4.063	4.124
صناعة التحويل	17.031	18.973	19.490	19.843	19.539
البناء والاشغال العمومية	5.099	5.169	4.983	4.804	4.509
القطاع الثالث	**38.077**	**40.323**	**42.023**	**44.522**	**44.037**
النقل والمواصلات	5.381	5.697	5.791	6.368	6.491
خدمات أخرى (2)	12.220	12.618	12.653	13.182	13.331
التجارة (3)	20.476	22.008	23.579	24.972	24.215
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**87.728**	**91.497**	**97.557**	**91.952**	**89.881**
الادارات العمومية	**16.303**	**16.572**	**17.819**	**18.342**	**19.246**
الناتج الداخلي الإجمالي	**104.031**	**108.069**	**115.376**	**110.294**	**109.127**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.

(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

م. 2 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي

(أسعار السوق لسنة 1980)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	*1989	*1990	*1991	*1992	**1993
القطاع الاول	**4,6**	**5,0 -**	**22,2**	**36,0 -**	**6,2 -**
الفلاحة والغابات والصيد	4,6	5,0 -	22,2	36,0 -	6,2 -
القطاع الثاني	**1,1 -**	**8,9**	**8,1 -**	**1,9**	**2,8 -**
صناعة الاستخراج	17,9 -	10,1	11,5 -	4,9	2,7 -
الطاقة والماء (1)	5,0	6,4	1,3	6,8	1,5
صناعة التحويل	0,6 -	11,4	2,7	1,8	1,5 -
البناء والاشغال العمومية	6,9	1,4	3,6 -	3,6 -	6,1 -
القطاع الثالث	**3,1**	**5,9**	**4,2**	**5,9**	**1,1 -**
النقل والمواصلات	1,4	5,9	1,7	10,0	1,9
خدمات أخرى (2)	0,6	3,3	0,3	4,2	1,1
التجارة (3)	5,1	7,5	7,1	5,9	3,0 -
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**2,0**	**4,3**	**6,6**	**5,7 -**	**2,3 -**
الادارات العمومية	**5,0**	**1,7**	**7,5**	**2,9**	**4,9**
الناتج الداخلي الإجمالي	**2,5**	**3,9**	**6,8**	**4,4 -**	**1,1 -**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.

(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

م. 3 - تطور الناتج الداخلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1989	*1990	*1991	*1992	**1993
القطاع الاول	**33.370**	**37.675**	**48.010**	**36.031**	**35.419**
الفلاحة والغابات والصيد	33.370	37.675	48.010	36.031	35.419
القطاع الثاني	**64.335**	**68.946**	**74.627**	**78.588**	**80.143**
صناعة الاستخراج	5.172	5.343	5.313	5.054	4.872
الطاقة والماء (1)	14.067	13.069	15.515	17.795	18.994
صناعة التحويل	34.554	39.180	41.739	43.699	44.636
البناء والاشغال العمومية	10.542	11.354	12.060	12.040	11.641
القطاع الثالث	**73.417**	**80.893**	**89.512**	**95.626**	**99.614**
النقل والمواصلات	12.735	13.205	14.066	15.191	16.622
خدمات أخرى (2)	22.913	24.895	26.001	29.124	31.333
التجارة (3)	37.769	42.793	49.445	51.311	51.659
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**171.122**	**187.514**	**212.149**	**210.245**	**215.176**
الادارات العمومية	**22.809**	**25.341**	**29.258**	**30.979**	**32.507**
الناتج الداخلي الإجمالي	**193.931**	**212.855**	**241.407**	**241.224**	**247.683**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.

(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

م. 4 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس لسنة السابقة	*1989	*1990	*1991	*1992	**1993
القطاع الاول	**6,5**	**12,9**	**27,4**	**25,0 -**	**1,7 -**
الفلاحة والغابات والصيد	6,5	12,9	27,4	25,0 -	1,7 -
القطاع الثاني	**6,4**	**7,2**	**8,2**	**5,3**	**2,0**
صناعة الاستخراج	1,3 -	3,3	0,6 -	4,9 -	3,6 -
الطاقة والماء (1)	1,1 -	7,1 -	18,7	14,7	6,7
صناعة التحويل	8,4	13,4	6,5	4,7	2,1
البناء والاشغال العمومية	15,3	7,7	6,2	0,2 -	3,3 -
القطاع الثالث	**5,1**	**10,2**	**10,7**	**6,8**	**4,2**
النقل والمواصلات	5,9	3,7	6,5	8,0	9,4
خدمات أخرى (2)	4,6	8,7	4,4	12,0	7,6
التجارة (3)	5,2	13,3	15,5	3,8	0,7
الناتج الداخلي الإجمالي القابل للمتاجرة	**5,8**	**9,6**	**13,1**	**0,9 -**	**2,3**
الادارات العمومية	**14,6**	**11,1**	**15,5**	**5,9**	**4,9**
الناتج الداخلي الإجمالي	**6,8**	**9,8**	**13,4**	**0,1 -**	**2,7**

(1) المحروقات الصلبة والنفط الخام ، تكرير النفط، الكهرباء والماء.

(2) الفنادق والمطاعم، الخدمات الاخرى غير المالية، المؤسسات المالية والخدمات البنكية المقتطعة.

(3) التجارة والحقوق والرسوم على الواردات.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 5 - الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1989	*1990	*1991	*1992	**1993
الناتج الداخلي الإجمالي	193.931	212.855	241.407	241.224	247.683
الدخل الخارجي الصافي	3.524	10.451	9.271	11.939	9.049
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**197.455**	**223.306**	**250.678**	**253.163**	**256.732**
الاستهلاك النهائي الوطني	**157.608**	**170.412**	**198.847**	**199.817**	**208.644**
- الخواص	127.197	137.436	161.153	158.971	163.591
- الادارات العمومية	30.411	32.976	37.694	40.846	45.053
التوفير الوطني الإجمالي	**39.847**	**52.894**	**51.831**	**53.346**	**48.088**
استعمال الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**197.455**	**223.306**	**250.678**	**253.163**	**256.732**

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

م. 6 - حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1989	*1990	*1991	*1992	**1993
الموارد					
الدخل الوطني الإجمالي	**197.455**	**223.306**	**250.678**	**253.163**	**256.732**
(-) الدخل الخارجي الصافي	3.524	10.451	9.271	11.939	9.049
الناتج الداخلي الإجمالي	**193.931**	**212.855**	**241.407**	**241.224**	**247.683**
رصيد الموارد	**9.612**	**11.286**	**11.847**	**14.660**	**13.426**
واردات السلع والخدمات	52.362	63.546	65.447	69.296	69.225
صادرات السلع والخدمات	42.750	52.260	53.600	54.636	55.799
مجموع الموارد المتاحة	**203.543**	**224.141**	**253.254**	**255.884**	**261.109**
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الإجمالي	**157.608**	**170.412**	**198.847**	**199.817**	**208.644**
الاستهلاك الخصوصي	127.197	137.436	161.153	158.971	163.591
الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	30.411	32.976	37.694	40.846	45.053
الاستثمار	**45.935**	**53.729**	**54.407**	**56.067**	**52.465**
التكوين الإجمالي للرسمال الثابت	44.174	51.059	53.863	54.887	55.388
تغير المخزونات	+ 1.761	+ 2.670	+ 544	+ 1.180	- 2.923
مجموع الإستعمالات	**203.543**	**224.141**	**253.254**	**255.884**	**261.109**

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

م. 7 - الاستثمار و التوفير
(بالأسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1989	*1990	*1991	*1992	**1993
التوفير الوطني الإجمالي	39.847	52.894	51.831	53.346	48.088
صافي الرساميل المتلقاة	240	240	208	206	211
حاجة التمويل	5.848	595	2.368	2.515	4.166
مجموع الموارد	**45.935**	**53.729**	**54.407**	**56.067**	**52.465**
التكوين الإجمالي للرسمال الثابت	44.174	51.059	53.863	54.887	55.388
تغير المخزونات	+ 1.761	+ 2.670	+ 544	+ 1.180	- 2.923
طاقة التمويل	-	-	-	-	-
مجموع الإستعمالات	**45.935**	**53.729**	**54.407**	**56.067**	**52.465**

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

م. 8 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير/الهكتار	1992 - 1991			1993 - 1992		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الطري	1.140	8.804	7,7	1.177	9.417	8,0
القمح الصلب	1.088	6.818	6,3	1.134	6.313	5,6
الشعير	2.233	10.807	4,8	2.151	10.268	4,8
الذرة	454	2.156	4,7	447	923	2,1
المجموع	4.915	28.585	5,8	4.909	26.921	5,5

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 9 - التسويق الرسمي للحبوب

بآلاف القناطير	من يونيو 1991 إلى مايو 1992	من يونيو 1992 إلى مايو 1993	من يونيو إلى دجنبر 1993
القمح الطري	10.947	1.569	822
القمح الصلب	1.040	200	89
الشعير	469	111	78
الذرة	274	190	76
المجموع	12.730	2.070	1.065

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

م. 10 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير/الهكتار	1992 - 1991			1993 - 1992		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	217	675	3,1	99	160	1,6
الحمص	79	263	3,3	91	224	2,5
الجلبان	41	104	2,5	38	50	1,3
العدس	43	191	4,4	41	84	2,0
قطاني مختلفة	70	312	4,5	53	256	4,8
المجموع	450	1.545	3,4	322	774	2,4

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 11 - إنتاج و تصدير البواكير

بالآلاف الأطنان	من أكتوبر 1990 إلى شتنبر 1991		من أكتوبر 1991 إلى شتنبر 1992		من أكتوبر 1992 إلى شتنبر 1993	
	الانتاج	الصادرات	الانتاج	الصادرات	الانتاج	الصادرات
الطماطم	302	130	325	152	323	168
البطاطس	188	125	155	106	95	61
خضر أخرى	55	15	75	14	92	25
المجموع	545	270	555	272	510	254

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 12- إنتاج و تصدير العوامض

بالآلاف الأطنان	من أكتوبر 1990 إلى يوليوز 1991		من أكتوبر 1991 إلى يوليوز 1992		من أكتوبر 1992 إلى يوليوز 1993	
	الانتاج	الصادرات	الانتاج	الصادرات	الانتاج	الصادرات
البرتقال	1.097	536	784	356	893	308
الكلمانتين	311	138	273	164	300	154
حوامض أخرى	60	12	53	11	37	18
المجموع	**1.468**	**686**	**1.110**	**531**	**1.230**	**480**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 13 - بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (آلاف الهكتارات)	المحصول (آلاف الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر (آلاف الأطنان)
1992-1991				
الغرب	15	680	45,3	85
تادلة	18	802	44,6	100
دكالة	17	1.181	69,5	165
ملوية	2	91	45,5	10
المجموع	**52**	**2754**	**53,0**	**360**
1993-1992				
الغرب	23	947	41,2	121
تادلة	17	785	46,2	96
دكالة	20	1.335	66,8	183
ملوية	2	95	47,5	10
المجموع	**62**	**3.162**	**51,0**	**410**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 14 - بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (آلاف الهكتارات)	الانتاج (آلاف الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	إنتاج السكر (آلاف الأطنان)
1992				
الغرب	14	943	67,4	87
ملوية	1	51	51,0	7
المجموع	**15**	**994**	**66,3**	**94**
1993				
الغرب	14	898	64,1	82
ملوية	1	48	48,0	6
المجموع	**15**	**946**	**63,1**	**88**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 15 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الغام (1)

بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار	1992-1991			1993-1992		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	2.100	25.000	11,9	500	6.000	12,0
دكالة	300	4.000	13,3	-	-	-
الغرب	1.200	18.000	15,0	-	-	-
الحوز	800	12.000	15,0	100	1.000	10,0
المجموع	**4.400**	**59.000**	**13,4**	**600**	**7.000**	**11,7**

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 16 - زراعة الزيتون (1)

بالآلاف الأطنان	1991 - 1990	1992 - 1991	1993 - 1992
إنتاج الزيتون	550	380	418
إنتاج الزيوت	55	37	48

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 17 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بالآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1992 - 1991			1993 - 1992		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
عباد الشمس	196	1.460	7,4	230	446	1,9
الفول السوداني	23	348	15,1	21	344	16,4
المجموع	**219**	**1.808**	**8,3**	**251**	**790**	**3,1**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 18 - إنتاج العنب

بالآلاف الأطنان	1991	1992	1993
العنب المخصص للاستهلاك	185	213	170
العنب المخصص لإنتاج النبيذ	74	81	60
المجموع	**259**	**294**	**230**

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 19 - تربية المواشي
- الاحصاء الكلي للقطعان (1) -

بالآلاف الرؤوس	1991	1992	1993
البقر	3.438	3.270	2.928
الغنم	16.268	17.201	16.097
الماعز	4.981	5.340	4.734
المجموع	**24.687**	**25.811**	**23.759**

(1) يتعلق الأمر بالاحصاء الذي تم خلال شهري مارس وأبريل.

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- إنتاج اللحوم الحمراء -

بالآلاف الأطنان	1991	1992	1993
البقر	149	145	154
الغنم	86	81	66
الماعز	21	20	20
لحوم أخرى	51	47	45
المجموع	307	293	285

المصدر : وزارة الفلاحة والاستثمار الفلاحي

م. 20 - الصيد البحري

بالآلاف الأطنان	1991	1992	1993
الانتاج	**591**	**546**	**607**
– الصيد بأعالي البحار	148	132	130
– الصيد بالشواطئ	443	414	477
استهلاك المنتجات الطرية	**150**	**183**	**190**
التحويل	**293**	**231**	**287**
الصادرات	**217**	**188**	**193**
– السمك الطري والمجمد	52	33	32
– القشريات والرخويات	97	94	104
– السمك المصبر	57	55	56
– منتوجات مستخرجة من السمك	11	6	1

المصدر : وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية

م. 21 - مقياس إنتاج المعادن

الأساس 100 في سنة 1987	1990	1991	1992	*1993	1993/1992 %
المقياس العام	100,6	88,1	92,3	91,4	0,9-
- المعادن الفلزية الحديدية	101,8	95,1	91,1	86,6	4,9-
. الفوسفاط	100,3	83,9	89,8	85,8	4,5-
. المعادن المخصصة للصناعات الكيماوية	132,9	135,1	150,4	126,9	15,6-
. المعادن الأخرى	93,3	79,7	57,6	34,0	41,0-
- المعادن الحديدية	97,6	110,0	100,9	125,9	24,8
. الحديد	70,3	46,0	39,3	31,6	19,6-
. المعادن الأخرى	97,6	110,1	101,0	126,1	24,9

* أرقام مؤقتة

المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

م. 21 مكرر- إنتاج وتصدير أهم المنتوجات المعدنية

بالآلاف الأطنان	الإنتاج				التصدير			
	1990	1991	*1992	**1993	1990	1991	*1992	**1993
الفوسفاط الجاف	21.364	17.970	19.682	18.307	11.672	9.143	9.132	8.398
البارتين	363,6	434,7	401,6	349,6	373,4	444,9	337,0	323,1
معدن الحديد	149,5	98,7	84,7	66,3	67,6	67,5	50,1	55,1
معدن الرصاص	95,8	103,4	105,0	111,9	29,1	15,9	18,1	35,6
المانغنيز الكيماوي	49,5	59,3	49,1	42,6	42,5	42,8	31,2	39,0
معدن النحاس	39,7	39,0	34,3	35,8	38,3	38,8	39,0	37,1
الفليورين	86,5	74,6	85,5	70,0	81,5	81,6	78,1	59,1
معدن الزنك	40,1	51,5	42,4	125,7	40,5	45,8	39,8	115,7

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 22 - قيمة الإنتاج المعدني بمكان الاستخراج (1)

بملايين الدراهم	1990	1991	*1992	**1993	بالنسبة المائوية لمجموع 1993
الفوسفاط	4.939,4	4.384,0	3.656,9	3.551,2	79,4
معدن الرصاص	325,2	262,6	201,9	127,4	2,9
معدن النحاس	198,8	199,3	176,4	137,8	3,1
المياه المعدنية	173,3	174,2	189,7	217,1	4,9
معدن الزنك	106,6	105,0	90,9	166,4	3,7
الفليورين	80,1	68,9	64,0	47,2	1,1
المانغنيز الكيماوي	46,4	96,1	82,0	75,5	1,7
البارتين	43,6	126,1	60,2	41,3	0,9
معدن الحديد	18,4	11,3	20,1	3,1	-
معادن أخرى	88,8	110,4	133,1	102,9	2,3
المجموع	6.020,6	5.537,9	4.675,2	4.469,9	100

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 23 - مقياس إنتاج الطاقة

الأساس 100 في سنة 1987	1988	1991	*1992	**1993	1993/1992 %
المقياس العام	122,7	118,2	129,2	131,6	1,9
الفحم	82,9	86,9	89,2	95,2	6,7
النفط المصفى	125,9	118,4	132,4	134,7	1,7
الكهرباء	118,6	120,0	124,9	127,6	2,2

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

م. 24 - إنتاج الطاقة

	1990	1991	*1992	**1993	1993/1992 %
إنتاج الفحم الحجري (الاف الأطنان)	526	552,3	575,8	603,8	4,9
إنتاج النفط الخام (الاف الأطنان)	15	11,4	9,2	10	8,7
إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)	57	38,4	24	24	-
الانتاج الصافي					
الطاقة الكهربائية (ملايين الكيلوواط/ الساعة)	9.268	9.286	9.728	9.923	2,1
– من أصل مائي	1.196	1.246	964	446	53,7 -
– من أصل حراري	8.072	7.960	8.756	9.477	8,2
الطاقة الكهربائية من مصدر خارجي	103	641	932	1.010	8,4
مجموع الطاقة الكهربائية	9.371	9.847	10.652	10.933	2,6

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

المكتب الوطني الكهرباء

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 25 ـ ميزان الطاقة

بالآلاف الأطنان المعادلة للنفط	1990		1991		*1992		**1993	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك	**6.486**	**100**	**6.715**	**100**	**7.033**	**100**	**7.092**	**100**
الفحم	1.096	16,9	1.261	18,8	1.107	15,7	1.105	15,6
المنتوجات النفطية (1)	5.030	77,5	5.096	75,9	5.653	80,4	5.852	82,5
الغاز الطبيعي	43	0,7	29	0,4	18	0,3	18	0,3
الكهرباء من أصل مائي	317	4,9	329	4,9	255	3,6	117	1,6
الانتاج المحلي	**661**	**100**	**679**	**100**	**587**	**100**	**490**	**100**
الفحم الحجري	287	43,4	309	45,5	305	52,0	345	70,4
النفط والغاز الطبيعي	57	8,6	41	6	27	4,6	28	5,7
الكهرباء من أصل مائي	317	48	329	48,5	255	43,4	117	23,9
العجز في الطاقة	**5.825**		**6.036**		**6.446**		**6.602**	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي		89,8		89,9		91,7		93,1

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 26 - استهلاك الطاقة

	1990	1991	*1992	**1993	1993/1992 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء (بآلاف الأمتار المكعبة)	**2.930**	**2.965**	**3.316**	**3.359**	**1,3**
. الوقود العادي	127	125	124	119	4,0 -
. الوقود الممتاز	400	407	423	418	1,2 -
. بترول المصابيح	60	56	57	61	7,0
. بترول المحركات النفاثة	313	231	273	281	2,9
. زيت الغاز	2.030	2.146	2.439	2.480	1,7
الغازات السائلة (بآلاف الأطنان)	**593**	**634**	**705**	**738**	**4,7**
. البوطان	543	580	639	673	5,3
. البروبان	50	54	66	65	1,5 -

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	1990	1991	*1992	**1993	1993/1992 %
زيت الفويل (بآلاف الأطنان)	**2.011**	**1.984**	**2.238**	**2.368**	**5,8**
منه : استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	1.205	1.221	1.433	1.572	9,7
الفحم (بآلاف الاطنان)	**1.738**	**2.002**	**1.759**	**1.767**	**0,5**
منه : استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	1.199	1.154	1.060	1.218	14,9
الكهرباء (بملايين الكيلوواط/ الساعة)	**8.519**	**8.744**	**9.547**	**9.800**	**2,7**

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

المكتب الوطني للكهرباء

م. 27 - مقاييس الانتاج الصناعي

الأساس 100 في سنة 1987	الترجيح	1989	1990	1991	1992	1993	1993/1992 %
مجموع صناعات التحويل	**1000**	**110,2**	**120,0**	**122,9**	**125,0**	**123,2**	**1,4 -**
(باستثناء البناء والاشغال العمومية)							
الصناعات الغذائية	101	104,1	106,2	110,2	110,2	120,7	9,5
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	110	113,1	126,7	121,0	129,7	128,6	0,8 -
المشروبات والتبغ	58	112,7	120,3	129,5	126,8	117,0	7,7 -
منتوجات النسيج والملابس الداخلية	140	102,4	109,6	113,5	116,6	113,0	3,1 -
الملابس باستثناء الاحذية	62	102,9	102,2	95,1	105,6	107,5	1,8
الجلد والمواد والاحذية الجلدية	26	113,7	111,4	124,6	124,5	123,8	0,6 -
الخشب والمنتوجات الخشبية	17	110,9	110,1	119,3	111,8	124,6	11,4
الورق والورق المقوى	52	111,3	122,4	119,1	114,5	107,3	6,3 -
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	91	130,1	153,2	171,7	174,4	163,2	6,4 -
منتوجات الصناعة المعدنية الاساسية	44	133,3	132,1	141,0	136,8	130,2	4,5 -
منتوجات معدنية	50	110,9	117,8	125,9	143,1	132,0	7,8 -
ألات ومعدات التجهيز	18	90,3	98,2	103,4	107,4	108,3	0,8
معدات النقل	38	118,7	128,4	131,8	108,7	98,6	9,3 -
معدات كهربائية وإلكترونية	39	107,1	116,3	110,2	98,7	111,8	13,3
ألات المكتب وأدوات دقيقة للقياس							
ومراقبةالنظر والساعات	2	133,4	149,8	175,4	216,9	201,7	7,0 -
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية	127	100,7	122,0	118,5	126,9	127,6	0,6
منتوجات من المطاط والبلاستيك	24	108,0	116,6	121,5	110,6	111,8	1,1
صناعات تحويلية أخرى	1	156,8	140,5	142,0	142,5	137,3	3,6 -

المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 28 - دخول السياح

	1989	1990	1991	1992	1993	1993/1992 %
السياح من جنسية أجنبية	**2.612.657**	**3.091.941**	**3.239.109**	**3.367.055**	**3.068.211**	**8,9 -**
1. سياحة الاقامة	**2.515.251**	**2.978.356**	**3.190.381**	**3.252.062**	**2.945.700**	**9,4 -**
بلدان أوروبا	**1.267.330**	**1.184.110**	**847.664**	**1.291.124**	**1.413.235**	**9,5**
فرنسا	466.662	451.817	290.630	428.983	488.679	13,9
اسبانيا	292.849	210.802	193.207	276.988	267.916	3,3 -
بريطانيا العظمى	93.598	89.467	58.473	95.267	97.233	2,1
المانيا	159.823	161.186	108.462	184.645	222.281	20,4
ايطاليا	74.491	80.372	67.505	113.348	120.225	6,1
دول أخرى	179.907	190.466	129.387	191.893	216.901	13,0
بلدان عربية	**1.065.216**	**1.605.501**	**2.210.838**	**1.782.160**	**1.354.184**	**24,0 -**
المغرب العربي	1.011.358	1.562.570	2.174.473	1.738.349	1.306.121	24,9 -
دول أمريكا	**116.456**	**115.408**	**69.085**	**118.112**	**120.491**	**2,0**
الولايات المتحدة	84.560	83.816	48.034	89.536	91.055	1,7
بلدان أخرى	**66.249**	**73.337**	**62.794**	**60.666**	**57.790**	**4,7 -**
ب. سياحة العبور	**97.406**	**113.585**	**48.728**	**114.993**	**122.511**	**6,5**
المغاربة المقيمون بالخارج	**953.178**	**1.045.830**	**971.858**	**1.137.691**	**1.081.556**	**4,9 -**
المجموع	**3.565.835**	**4.137.771**	**4.210.967**	**4.504.746**	**4.149.767**	**7,9 -**

المصدر : وزارة السياحة

م. 29 ـ الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (385 مواد)

الأساس 100 = 1989	1992		1993												التغيرات %	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر93/دجنبر92	1993*/1992*
التغذية	125,3	123,8	126,3	129,2	131,5	134,8	131,7	130,1	131,1	136,7	139,0	138,4	135,6	134,5	133,2	8,6	6,3
الملبس	121,2	124,5	125,0	125,6	126,6	127,4	128,1	128,6	128,8	128,9	129,2	129,6	130,1	130,6	128,2	4,9	5,8
المسكن	115,0	117,5	117,6	117,9	120,7	122,1	122,6	122,8	122,9	123,0	123,2	123,4	123,8	124,1	122,0	5,6	6,1
التجهيز المنزلي	115,5	117,8	117,8	118,1	118,3	118,9	119,1	119,3	119,4	119,7	119,9	120,2	120,4	120,5	119,3	2,3	3,3
العلاجات الطبية	116,4	119,3	119,5	119,6	120,1	120,3	120,3	120,5	120,5	120,5	121,2	121,6	121,7	121,8	120,6	2,1	3,6
النقل والمواصلات	119,4	120,0	121,4	123,5	123,9	124,0	124,2	124,2	124,2	124,5	124,5	124,5	124,5	124,6	124,0	3,8	3,9
الترفيه و الثقافة	118,2	123,3	123,3	123,4	123,4	123,1	123,0	123,1	123,1	122,9	123,9	125,0	125,2	125,3	123,7	1,6	4,7
مواد وخدمات أخرى	126,3	129,2	129,5	130,2	130,6	130,7	130,8	131,0	131,3	131,5	131,5	131,9	132,2	132,8	131,2	2,8	3,9
المقياس العام	**122,2**	**122,7**	**124,0**	**125,7**	**127,3**	**129,0**	**127,8**	**127,2**	**127,7**	**130,3**	**131,5**	**131,4**	**130,3**	**130,0**	**128,5**	**5,9**	**5,2**

* المتوسط السنوي.

المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس مع السنة السابقة *	1990	1991	1992	1993
التغذية	8,0	9,4	6,0	6,3
الملبس	5,0	7,0	7,8	5,8
المسكن	3,3	5,6	5,4	6,1
التجهيز المنزلي	4,2	5,8	4,8	3,2
العلاجات الطبية	4,1	6,9	4,6	3,6
النقل والمواصلات	5,3	8,3	4,8	3,9
الترفيه و الثقافة	4,5	6,3	6,4	4,7
مواد وخدمات أخرى	14,6	5,9	4,1	3,9
المقياس العام	**7,0**	**8,0**	**5,7**	**5,2**

م. 30 ـ بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)

الأساس 100 = 1977	1992		1993												التغيرات %	
	المتوسط السنوي	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر93 / دجنبر92	1993* / 1992*
القطاع الفلاحي	**297,4**	**301,7**	**308,7**	**302,6**	**314,0**	**310,8**	**308,7**	**303,9**	**313,9**	**320,7**	**317,9**	**311,9**	**313,8**	**310,8**	**311,5**	**3,0**	**4,7**
الحبوب والقطاني الجافة	288,4	304,8	309,1	310,3	323,4	322,0	312,5	298,8	298,1	308,5	316,6	316,9	323,0	320,9	313,3	5,3	8,6
الزراعات الصناعية و الحبوب الزيتية	259,9	275,3	282,1	271,7	271,0	270,8	273,0	272,9	272,7	271,2	276,8	277,4	286,2	288,6	276,2	4,8	6,3
زراعات الخضر	340,2	337,5	342,4	344,9	337,9	342,6	343,7	336,9	345,4	360,3	371,5	375,7	375,3	372,7	354,1	10,4	4,1
منتوجات الغرس وزراعة الكروم	317,6	327,6	343,3	350,0	344,5	359,1	362,7	375,7	378,2	379,2	366,7	324,9	313,9	315,7	351,1	3,6 -	10,5
منتوجات تربية المواشي	227,4	225,7	232,3	237,6	255,3	232,7	213,9	213,7	229,8	246,8	225,5	237,0	238,3	226,7	232,5	0,4	2,2
المنتوجات الغابوية	359,6	361,5	365,7	362,2	364,0	357,8	358,9	355,6	355,2	355,2	362,2	362,7	366,6	367,6	361,1	1,7	0,4
منتوجات الصيد البحري	429,8	406,5	414,1	338,5	406,6	413,2	448,9	421,1	479,2	469,1	461,1	412,1	412,3	409,8	423,8	0,8	1,4 -
القطاع الصناعي	**308,7**	**315,9**	**315,9**	**317,7**	**320,6**	**321,0**	**321,0**	**322,4**	**322,2**	**323,0**	**323,4**	**323,2**	**325,3**	**325,6**	**321,9**	**3,1**	**4,2**
الطاقة	384,8	389,2	389,2	389,2	409,3	414,5	415,0	415,0	415,0	415,0	415,0	415,0	415,0	415,0	410,2	6,6	6,6
الصناعات الغذائية	280,3	285,1	285,4	288,5	291,0	291,4	290,5	290,1	288,9	290,9	291,3	290,9	292,2	293,0	290,3	2,8	3,6
الالبسة والنسيج	214,5	243,1	243,1	243,1	243,1	243,1	244,2	244,2	244,2	244,2	244,2	244,2	253,0	253,1	245,3	4,1	14,4
صناعات التعدين	381,8	388,1	387,1	387,9	387,2	385,1	391,2	393,0	390,6	390,4	390,4	389,9	392,9	392,8	389,9	1,2	2,1
صناعات خفيفة أخرى	323,1	324,8	324,7	326,4	326,3	327,0	327,1	328,9	332,6	332,7	333,6	333,9	334,0	334,0	330,1	2,8	2,2
المقياس العام	**304,2**	**310,3**	**313,0**	**311,7**	**318,0**	**317,0**	**316,7**	**315,1**	**318,9**	**322,1**	**321,2**	**318,7**	**320,7**	**319,8**	**317,9**	**3,1**	**4,5**

* المتوسط السنوي

المصدر : الوزارة المكلفة بتنشيط الاقتصاد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 31 ـ ميزان التجارة الجارجية

بآلاف الأطنان وبملايين الدراهم	1991		1992		*1993	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات بأعتبار القيمة والشحن والتأمين	16.285	59.720	19.698	62.805	19.490	61.798
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	16.958	37.283	16.450	33.959	16.541	34.266
الرصيد	+ 673	22.437 -	3.248 -	28.846 -	2.949 -	27.532 -
التغطية (بالنسبة المائوية)	-	62,4		54,1	-	55,4

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 ـ الواردات بأعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الأطنان و بملايين الدراهم	1992			*1993		
	الوزن	القيمة	القيمة بالنسبة المائوية	الوزن	القيمة	القيمة بالنسبة المائوية
المواد الغذائية و المشروبات و التبغ.....	**3.871**	**7.619**	**12,1**	**4.652**	**8.972**	**14,5**
الطاقة و مواد التزييت	**8.288**	**9.598**	**15,3**	**7.965**	**8.886**	**14,4**
منها زيت البترول الخام	(6.728)	(8.007)	(12,7)	(6.123)	(6.693)	(10,8)
المواد الخام	**4.119**	**6.939**	**11,1**	**3.887**	**6.106**	**9,8**
من أصل حيواني	1.242	4.192	6,7	1.075	4.163	6,7
من أصل معدني	2.877	2.747	4,4	2.812	1.943	3,1
أنصاف المنتوجات	**3.067**	**14.777**	**23,5**	**2.660**	**14.073**	**22,8**
المنتوجات المنتهية الصنع	**353**	**23.872**	**38,0**	**326**	**23.761**	**38,5**
مواد التجهيز.....	228	16.780	26,7	207	17.027	27,6
الفلاحي	(9)	(415)	(0,7)	(8,0)	(364)	(0,6)
الصناعي	(219)	(16.365)	(26,0)	(199)	(16.663)	(27,0)
مواد الاستهلاك	125	7.092	11,3	119	6.734	10,9
المجموع	**19.698**	**62.805**	**100**	**19.490**	**61.798**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 33 ـ الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1990	1991	1992	*1993
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**4.801**	**5.146**	**7.619**	**8.972**
القمح	1.410	1.314	2.736	3.267
السكر	666	593	808	801
المنتوجات الليفية	623	611	842	680
الشاي	585	526	631	660
التبغ	360	674	565	725
الذرة	164	207	266	419
الشعير	15	150	351	608
مواد أخرى	978	1.071	1.420	1.812
الطاقة ومواد التزييت	**9.652**	**8.631**	**9.598**	**8.886**
زيت البترول الخام	8.142	6.580	8.007	6.693
الفحم	605	695	505	482
مواد أخرى	905	1.356	1.086	1.711
المواد الخام	**6.886**	**7.023**	**6.939**	**6.106**
الزيوت والحبوب الزيتية	657	852	993	1.265
الأخشاب الخام	1.506	1.343	1.666	1.400
خيوط النسيج والقطن	1.193	1.339	1.194	1.112
الكبريت الخام	2.374	2.191	1.829	1.072
مواد أخرى	1.156	1.298	1.257	1.257
أنصاف المنتوجات	**13.753**	**15.238**	**14.777**	**14.073**
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	579	907	1.048	881
الصفائح والأوراق من الحديد والصلب	1.212	1.016	1.100	828
المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير	4.858	3.776	3.515	3.772
المواد البلاستيكية المصطنعة	1.418	1.433	1.459	1.484
خيوط الغزل والقطن	777	1.495	859	757
الورق والورق المقوى	854	1.017	1.115	1.077
الحديد والفولاذ	1.107	1.143	869	996
مواد أخرى	2.948	4.451	4.812	4.278
مواد التجهيز	**15.301**	**16.236**	**16.780**	**17.027**
الفلاحي	554	752	415	364
الصناعي	14.747	15.484	16.365	16.663
مواد الاستهلاك	**6.630**	**7.446**	**7.092**	**6.734**
السيارات السياحية	933	1.118	811	677
الأثواب من القطن والالياف	1.349	1.495	1.309	1.289
الأدوات البلاستيكية	357	406	450	322
الادوية	598	645	750	802
الورق والمواد من الورق	330	374	403	402
مواد أخرى	3.063	3.408	3.369	3.242
المجموع	**57.023**	**59.720**	**62.805**	**61.798**

* أرقام مؤقتة

المصدر : مكتب الصرف

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 34 - الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بآلاف الأطنان و بملايين الدراهم	1992			*1993		
	الوزن	القيمة	القيمة بالنسبة المائوية	الوزن	القيمة	القيمة بالنسبة المائوية
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ...	**1.141**	**8.966**	**26,4**	**1.164**	**8.949**	**26,1**
مواد الطاقة والتزييت	**607**	**1.068**	**3,1**	**536**	**914**	**2,7**
المواد الخام	**11.111**	**4.813**	**14,2**	**10.572**	**4.457**	**13,0**
من أصل حيواني ونباتي	128	1.120	3,3	113	969	2,8
من أصل معدني	10.983	3.693	10,9	10.459	3.488	10,2
أنصاف المنتوجات	**3.484**	**8.152**	**24,0**	**4.076**	**8.368**	**24,4**
المنتوجات المنتهية الصنع	**107**	**10.960**	**32,3**	**193**	**11.578**	**33,8**
مواد التجهيز	20	1.482	4,4	97	1.704	5,0
مواد الاستهلاك	87	9.478	27,9	96	9.874	28,8
المجموع	**16.450**	**33.959**	**100**	**16.541**	**34.266**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 35 ـ الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1990	1991	1992	*1993
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**8.636**	**10.412**	**8.966**	**8.949**
الحوامض	1.397	1.819	1.461	1.443
البواكير	870	1.174	1.092	1.015
مصبرات السمك	1.169	1.347	1.360	1.354
السمك الطري	1.389	1.205	871	748
الرخويات والقشريات	1.757	2.729	2.501	2.818
مصبرات الخضر والفواكه	1 047	1.087	885	790
مواد أخرى	1.007	1.051	796	781
الطاقة ومواد التزييت	**1.250**	**936**	**1.068**	**914**
المواد الخام من أصل حيواني.....	**1.485**	**1.134**	**1.120**	**969**
عجين الورق	411	288	321	198
النباتات والورود	227	230	248	246
الأغرة	102	110	101	113
مواد أخرى	745	506	450	412
المواد الخام من أصل معدني.....	**4.666**	**4.114**	**3.693**	**3.488**
الفوسفاط	3.600	3.016	2.621	2.416
معادن أخرى	1.066	1.098	1.072	1.072

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1990	1991	1992	*1993
أنصاف المنتوجات	**8.768**	**9.458**	**8.152**	**8.368**
الحامض الفوسفوري	2.868	3.716	3.425	3.256
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	3.387	3.316	2.446	2.895
الرصاص والفضة	589	472	368	405
خيوط القطن والالياف	545	502	528	413
مواد أخرى	1.379	1.452	1.385	1.399
مواد التجهيز	**1.258**	**1.525**	**1.482**	**1.704**
المنتوجات المنتهية الصنع	**8.795**	**9.704**	**9.478**	**9.874**
الملابس الجاهزة	3.637	4.187	4.137	4.013
الملابس الداخلية	1.915	2.165	2.407	2.734
الزرابي	455	371	312	293
الأحذية	646	707	560	666
الاثواب من الألياف والقطن	329	291	236	303
مواد أخرى	1.813	1.983	1.826	1.865
المجموع	**34.858**	**37.283**	**33.959**	**34.266**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 36 - التوزيع الجغرافي للمبادلات

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	1992	*1993	1992	*1993	1992	*1993
الاتحاد الأوروبي	**33.846**	**33.706**	**21.747**	**21.451**	**12.099 -**	**12.255 -**
فرنسا	14.948	14.218	11.129	11.425	3.819 -	2.793 -
إسبانيا	5.361	6.485	3.066	3.028	2.295 -	3.457 -
ألمانيا	3.727	3.676	1.605	1.520	2.122 -	2.156 -
إيطاليا	3.902	3.883	1.894	1.787	2.008 -	2.096 -
بريطانيا العظمى	1.720	1.684	1.137	1.245	583 -	439 -
هولندا	1.530	1.353	1.062	898	468 -	455 -
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	1.703	1.429	1.176	1.025	527 -	404 -
دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي	955	978	678	523	277 -	455 -
العملاء الآخرون	**28.959**	**28.092**	**12.212**	**12.815**	**16.747 -**	**15.277 -**
الدول العربية	8.436	6.942	2.902	3.065	5.534 -	3.877 -
الولايات المتحدة الأمريكية	3.714	6.237	1.272	1.170	2.442 -	5.067 -
اليابان	1.317	1.060	1.678	1.923	361 +	863 +
الهند	157	189	2.024	1.336	1.867 +	1.147 +
كندا	1.339	964	203	213	1.136 -	751 -
السويد	1.135	1.107	144	135	991 -	972 -

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الأرصدة	
	1992	*1993	1992	*1993	1992	*1993
البرازيل	1.300	1.272	190	266	1.110 -	1.006 -
الصين	1.246	1.162	262	224	984 -	938 -
إيران	1.468	1.551	217	502	1.251 -	1.049 -
دول أخرى	8.847	7.608	3.320	3.981	5.527 -	3.627 -
المجموع	**62.805**	**61.798**	**33.959**	**34.266**	**28.846 -**	**27.532 -**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 37 - ميزان الأداءات مع الخارج

بملايين الدراهم	*1992			1993		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
أ - السلع والخدمات	**56.939**	**82.262**	**25.323 -**	**58.497**	**84.682**	**26.185 -**
. البضائع المسلمة بميناء الشحن	33.780	57.138	23.358 -	34.238	56.368	22.130 -
. مصاريف النقل والتأمين	1.976	5.671	3.695 -	2.512	5.575	3.063 -
. أنواع نقل أخرى	1.078	705	373 +	1.217	530	687 +
. الأسفار	11.706	2.084	9.622 +	11.479	2.266	9.213 +
. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	2.493	11.516	9.023 -	2.079	13.308	11.229 -
. معاملات حكومية	1.338	3.608	2.270 -	1.795	5.064	3.269 -
. خدمات أخرى	4.568	1.540	3.028 +	5.177	1.571	3.606 +
ب - أداءات التحويل	**22.319**	**744**	**21.575 +**	**21.955**	**647**	**21.308 +**
. الخصوصية	20.144	348	19.796 +	20.170	294	19.876 +
. العمومية	2.175	396	1.779 +	1.785	353	1.432 +
الحساب الجاري (أ+ب)	**79.258**	**83.006**	**3.748 -**	**80.452**	**85.329**	**4.877 -**
ج - الرساميل الغير النقدية	**22.483**	**11.904**	**10.579 +**	**25.284**	**16.303**	**8.981 +**
- الخصوصية	**7.604**	**973**	**6.631 +**	**6.964**	**914**	**6.050 +**
. رصيد الاعتمادات التجارية	2.448	-	2.448 +	642	-	642 +
. القروض والاستثمارات	4.314	973	3.341 +	5.494	914	4.580 +
. عناصر أخرى	842	-	842 +	828	-	828 +
- العمومية	**14.879**	**10.931**	**3.948 +**	**18.320**	**15.389**	**2.931 +**
. الاعتمادات التجارية	7.218	3.473	3.745 +	9.119	8.173	946 +
. قروض بالعملات الاجنبية	7.653	7.300	353 +	9.190	7.068	2.122 +
. قروض بالدراهم	-	60	60 -	-	69	69 -
. عناصر أخرى	8	69	61 -	11	15	4 -
. إلتزامات خارجية	-	29	29 -	-	64	64 -
د - العمليات مع صندوق النقد الدولي	**221**	**1.221**	**1.000 -**	**-**	**1.462**	**1.462 -**
المجموع	**101.962**	**96.131**	**5.831 +**	**105.736**	**103.094**	**2.642 +**

* أرقام مصححة.

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 38 - تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية لسنة 1993
نفقات التسيير	**37.288**	**41.842**
السلطات العمومية	318	349
موظفو الوزارات	25.430	26.770
معدات الوزارات	7.500	8.323
التحملات المشتركة	2.959	3.137
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	1.081	3.263
نفقات الدين العمومي	**22.437**	**23.169**
نفقات الاستثمار.....	**13.592**	**15.106**
مجموع النفقات	**73.317**	**80.117**

المصدر : وزارة المالية

م. 39 - تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية لسنة 1993
الضرائب المباشرة	15.973	15.425
الرسوم الجمركية	14.527	15.761
الضرائب الغير المباشرة	18.832	20.921
حقوق التسجيل والتنبر.....	2.915	2.900
عوائد أملاك الدولة	146	132
الاحتكارات والاستغلالات	3.002	4.014
موارد مختلفة	2.226	2.467
موارد ناجمة عن تخفيف النفقات	56	57
موارد استثنائية	1.000	2.000
موارد الاقتراض	14.700	13.500
أموال المساعدة	-	-
موارد التسوية	50	50
مجموع المداخيل	**73.427**	**77.227**

المصدر : وزارة المالية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 40 - بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية عند نهاية 1992*	الوضعية عند نهاية 1993**
1. الموارد العادية	**63.659**	**68.382**
الضرائب المباشرة	16.945	15.422
الرسوم الجمركية	12.286	12.556
الضرائب الغير المباشرة	21.761	22.327
رسوم التسجيل والتمبر	2.640	2.562
الاحتكارات والاستغلالات	2.811	3.914
عوائد أملاك الدولة	157	196
مداخيل أخرى	2.739	4.209
الرسوم المفروضة على المنتوجات النفطية	4.320	5.054
حصيلة عمليات الخوصصة	-	2.142
2. التحملات	**68.296**	**74.110**
النفقات العادية	**51.102**	**54.604**
فوائد الدين	12.814	14.722
الداخلي	(5.988)	(6.270)
الخارجي	(6.826)	(8.452)
التسيير	36.708	37.933
دعم أسعار الاستهلاك	1.580	1.949
الرصيد العادي	**12.557 +**	**13.778 +**
نفقات الاستثمار	**17.194**	**19.506**
عجز الميزانية	**4.637 -**	**5.728 -**
(على أساس تحرير الامر بالأداء)	(5.350-)	(5.728-)
3. تغير مأخرات الأداء	**341 +**	**1.751 -**
عجز التمويل (1-2+3)	**4.296 -**	**7.479 -**
التمويل الصافي	**4.296 +**	**7.479 +**
التمويل الخارجي	**435 -**	**957 -**
. الهبات	-	842
. الاقتراضات الخارجية الصافية (بعد إعادة الجدولة)	435 -	1.799 -
صندوق النقد الدولي	**1.220 -**	**1.462 -**
التمويل الداخلي	**5.951**	**9.898**
. التسليفات الداخلية	1.848	4.842
. التمويل النقدي	4.103	5.056
- (بنك المغرب)	(2.101-)	(1.137-)
- (البنوك)	(6.113+)	(5.109+)
- (الودائع لدى الخزينة والشيكات البريدية)	(91+)	(1.084+)

* أرقام مصححة.

**أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة المالية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 41 - بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1992			نهاية دجنبر 1993		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	**35.745**	**1.476**	**4,3**	**37.202**	**1.457**	**4,1**
النقود الكتابية	**74.337**	**4.926**	**7,1**	**79.370**	**5.033**	**6,8**
الودائع :						
ـ لدى بنك المغرب	1.140	- 44	- 3,7	1.692	552	48,4
ـ لدى البنوك	66.636	4.879	7,9	70.033	3.397	5,1
ـ لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	6.561	91	1,4	7.645	1.084	16,5
أ ـ الموجودات النقدية	**110.082**	**6.402**	**6,2**	**116.572**	**6.490**	**5,9**
ب ـ الموجودات شبه النقدية ..	**36.425**	**6.042**	**19,9**	**42.687**	**6.262**	**17,2**
المجموعة النقدية (أ+ب)	**146.507**	**12.444**	**9,3**	**159.259**	**12.752**	**8,7**

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1991	1992	1993
النقود الإئتمانية	25,5	24,4	23,4
النقود الكتابية	51,8	50,7	49,8
الموجودات شبه النقدية	22,7	24,9	26,8

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 42 - بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1992			نهاية دجنبر 1993		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	بملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	**33.707**	**5.834**	**20,9**	**38.174**	**4.467**	**13,3**
. بنك المغرب	31.504	7.069	28,9	36.901	5.397	17,1
. بنوك الودائع	2.203	1.235 -	35,9 -	1.273	930 -	42,2-
الديون على الخزينة	**55.470**	**4.103**	**8,0**	**60.526**	**5.056**	**9,1**
. الديون الخاصة ببنـــــك المغرب	9.361	2.101 -	18,3 -	8.224	1.137 -	12,1-
. البنوك (محفظه السندات العمومية)	39.515	6.140	18,4	44.621	5.106	12,9
. الودائع لدى المحاسبين العموميين	6.594	64	1	7.681	1.087	16,5
(منها البنوك)	(33)	(27-)	(45 -)	(36)	(3)	(9,1)
القروض المقدمة للاقتصاد.....	**66.020**	**6.785**	**11,5**	**71.753**	**5.733**	**8,7**
. بنك المغرب	9.439	1.296 -	12,1 -	9.402	37 -	0,4-
. بنوك الودائع.....	56.581	8.081	16,7	62.351	5.770	10,2
مجموع المقابلات	**155.197**	**16.722**	**12,1**	**170.453**	**15.256**	**9,8**
العناصر الأخرى (تسوية الحساب)	8.690-			11.194-		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1991	1992	1993
الموجودات الخارجية الصافية	20,1	21,7	22,4
الديون على الخزينة	37,1	35,8	35,5
القروض المقدمة للاقتصاد	42,8	42,5	42,1

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 43 - بيان تطور الموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

بملايين الدراهم	1992	1993											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية.....	35.745	35.785	35.353	35.471	35.302	36.756	36.099	38.018	38.693	37.370	37.009	36.541	37.202
النقود الكتابية.....	74.337	71.553	71.937	73.677	72.725	74.000	74.636	75.982	75.798	74.448	76.083	76.528	79.370
مجموع الموجودات النقدية..	**110.082**	**107.338**	**107.290**	**109.148**	**108.027**	**110.756**	**110.735**	**114.000**	**114.491**	**111.818**	**113.092**	**113.069**	**116.572**
الموجودات شبه النقدية.....	36.425	36.777	37.711	37.547	37.947	37.940	37.944	37.240	36.947	39.240	40.342	41.947	42.687
مجموع الموجودات النقدية والشبه النقدية.....	**146.507**	**144.115**	**145.001**	**146.695**	**145.974**	**148.696**	**148.679**	**151.240**	**151.438**	**151.058**	**153.434**	**155.016**	**159.259**

المصدر : بنك المغرب

م. 44 - بيان تطور تداول النقود الائتمانية

بملايين الدراهم	1992	1993											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
الاوراق المتداولة	36.564	36.490	36.207	36.615	36.150	37.745	37.006	39.052	39.940	38.473	38.185	37.683	38.177
النقد المعدني المتداول	511	511	510	515	515	515	517	522	530	535	535	535	536
المجموع.....	**37.075**	**37.001**	**36.717**	**37.130**	**36.665**	**38.260**	**37.523**	**39.574**	**40.470**	**39.008**	**38.720**	**38.218**	**38.713**
يسقط منها : محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	1.330-	1.216-	1.364-	1.659-	1.363-	1.504-	1.424-	1.556-	1.777-	1.638-	1.711-	1.677-	1.511-
المجموع	**35.745**	**35.785**	**35.353**	**35.471**	**35.302**	**36.756**	**36.099**	**38.018**	**38.693**	**37.370**	**37.009**	**36.541**	**37.202**

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 45 - بيان تطور النقود الكتابية والموجودات شبه النقدية

بملايين الدراهم	1992	1993											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الاصدار	1.140	1.120	1.778	1.698	1.636	1.580	1.567	1.453	1.321	1.290	1.420	1.696	1.692
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	66.636	64.595	63.949	65.193	64.417	65.241	66.211	67.693	67.469	66.212	67.767	67.792	70.033
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	**67.776**	**65.715**	**65.727**	**66.891**	**66.053**	**66.821**	**67.778**	**69.146**	**68.790**	**67.502**	**69.187**	**69.488**	**71.725**
الودائع لدى الشيكات البريدية	1.520	1.539	1.594	1.578	1.519	1.518	1.565	1.582	1.634	1.592	1.616	1.635	1.625
الودائع لدى الخزينة	5.041	4.299	4.616	5.208	5.153	5.661	5.293	5.254	5.374	5.354	5.280	5.405	6.020
مجموع الودائع لدى الشيكات البريدية والخزينة	**6.561**	**5.838**	**6.210**	**6.786**	**6.672**	**7.179**	**6.858**	**6.836**	**7.008**	**6.946**	**6.896**	**7.040**	**7.645**
الموجودات شبه النقدية													
الودائع لأجل	36.425	36.777	37.711	37.547	37.947	37.940	37.944	37.240	36.947	39.240	40.342	41.947	42.687
المجموع	**36.425**	**36.777**	**37.711**	**37.547**	**37.947**	**37.940**	**37.944**	**37.240**	**36.947**	**39.240**	**40.342**	**41.947**	**42.687**
المجموع العام	**110.762**	**108.330**	**109.648**	**111.224**	**110.672**	**111.940**	**112.580**	**113.222**	**112.745**	**113.688**	**116.425**	**118.475**	**122.057**

المصدر : بنك المغرب

م. 46 - بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1992	1993											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	33.715	33.603	33.639	34.440	34.156	34.515	35.698	36.353	35.927	34.523	34.812	34.810	35.459
الحسابات الجارية	17.239	15.751	15.186	15.556	14.917	14.930	14.840	15.671	15.799	16.287	16.784	16.286	17.659
الحسابات على دفاتر	12.008	12.142	12.175	12.178	12.298	12.302	12.320	12.465	12.414	12.449	12.661	12.705	12.729
ودائع أخرى	3.674	3.099	2.949	3.019	3.046	3.494	3.353	3.204	3.329	2.953	3.510	3.991	4.186
المجموع	**66.636**	**64.595**	**63.949**	**65.193**	**64.417**	**65.241**	**66.211**	**67.693**	**67.469**	**66.212**	**67.767**	**67.792**	**70.033**

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 47 - بيان تطور مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1992	1993											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية الصافية (1)													
معهد الاصدار	31.504	30.495	29.267	29.485	29.314	30.353	29.923	32.009	32.515	34.230	35.157	35.657	36.901
بنوك الودائع (1)	2.203	2.329	1.935	1.726	1.536	1.555	1.550	1.811	1.869	1.604	1.409	1.194	1.273
المجموع	**33.707**	**32.824**	**31.202**	**31.211**	**30.850**	**31.908**	**31.473**	**33.820**	**34.384**	**35.834**	**36.566**	**36.851**	**38.174**
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	9.361	9.658	11.439	10.845	11.130	10.904	11.230	10.771	11.356	9.614	9.162	8.188	8.224
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	39.515	40.016	39.917	39.320	39.777	39.929	40.567	39.883	39.632	40.271	43.312	44.759	44.621
ودائع البنوك لدى الخزينة	33	29	33	70	30	49	34	72	52	35	35	57	36
ديون المؤسسات والخواص	6.561	5.838	6.210	6.786	6.672	7.179	6.858	6.836	7.008	6.946	6.896	7.040	7.645
المجموع	**55.470**	**55.541**	**57.599**	**57.021**	**57.609**	**58.061**	**58.689**	**57.562**	**58.048**	**56.866**	**59.405**	**60.044**	**60.526**
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	9.439	10.352	9.220	9.377	9.043	9.484	8.988	9.379	9.153	8.811	8.589	8.900	9.402
بنوك الودائع	56.581	56.027	56.609	57.613	58.093	58.580	58.981	60.647	60.145	60.218	61.074	60.892	62.351
المجموع	**66.020**	**66.379**	**65.829**	**66.990**	**67.136**	**68.064**	**67.969**	**70.026**	**69.298**	**69.029**	**69.663**	**69.792**	**71.753**
مجموع المقابلات	**155.197**	**154.744**	**154.630**	**155.222**	**155.595**	**158.033**	**158.131**	**161.408**	**161.730**	**161.729**	**165.634**	**166.687**	**170.453**
صافي العناصر الأخرى	8.690-	10.629-	9.629-	8.527-	9.621-	9.337-	9.452-	10.168-	10.292-	10.671-	12.200-	11.671-	11.194-
مجموع الموجودات النقدية وشبه النقدية	**146.507**	**144.115**	**145.001**	**146.695**	**145.974**	**148.696**	**148.679**	**151.240**	**151.438**	**151.058**	**153.434**	**155.016**	**159.259**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب

م. 48 - بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1992	1993											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الإصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	1.950	1.950	1.950	1.950
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الإصدار	31.093	30.105	29.076	28.370	28.302	29.249	28.833	30.837	31.633	31.540	32.341	32.889	34.266
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	700	611	540	536	533	482	496	511	383	380	384	335	333

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1992	1993										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761	761
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	257	257	263	262	260	263	271	279	273	271	274	275	274
المجموع	**32.936**	**31.859**	**30.765**	**30.054**	**29.981**	**30.880**	**30.486**	**32.513**	**33.175**	**34.902**	**35.710**	**36.210**	**37.584**
الموجودات الخارجية الأخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الإصدار	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الإجمالية لدى بنوك الودائع	5.408	5.463	5.163	5.140	4.963	4.955	5.011	5.410	5.334	5.151	4.958	4.823	5.002
المجموع	**5.426**	**5.481**	**5.181**	**5.158**	**4.981**	**4.973**	**5.029**	**5.428**	**5.352**	**5.169**	**4.976**	**4.841**	**5.020**
مجموع الموجودات الإجمالية	**38.362**	**37.340**	**35.946**	**35.212**	**34.962**	**35.853**	**35.515**	**37.941**	**38.527**	**40.071**	**40.686**	**41.051**	**42.604**
الالتزامات الخارجية													
الالتجاء للمؤسسات الدولية	193	193	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	191
إلتزامات أخرى لمعهد الإصدار	1.257	1.189	1.324	395	493	353	389	330	486	498	379	379	510
إلتزامات بنوك الودائع	3.205	3.134	3.228	3.414	3.427	3.400	3.461	3.599	3.465	3.547	3.549	3.629	3.729
المجموع	**4.655**	**4.516**	**4.744**	**4.001**	**4.112**	**3.945**	**4.042**	**4.121**	**4.143**	**4.237**	**4.120**	**4.200**	**4.430**
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	**33.707**	**32.824**	**31.202**	**31.211**	**30.850**	**31.908**	**31.473**	**33.820**	**34.384**	**35.834**	**36.566**	**36.851**	**38.174**

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج

المصدر : بنك المغرب

م. 49 - بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1992	1993										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الأصدار													
تسبيقات للدولة	9.692	9.856	11.780	11.272	11.559	11.254	11.638	11.124	11.777	10.245	9.769	8.838	8.719
أذينات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	-	-	-	-
السفاتج الجمركية وسندات الالتزام المكفولة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حساب الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	28	27	28	12	27	25	27	27	27	27	27	28	28
المجموع الإجمالي	**9.859**	**10.022**	**11.947**	**11.423**	**11.725**	**11.418**	**11.804**	**11.290**	**11.943**	**10.272**	**9.796**	**8.866**	**8.747**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1992	1993										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
يسقط منها :													
الحساب الجاري للخزينة ومحصل الصندوق لدى المحاسبين العموميين	498-	364-	508-	578-	595-	514-	574-	519-	587-	658-	634-	678-	523-
المجموع الصافي....	**9.361**	**9.658**	**11.439**	**10.845**	**11.130**	**10.904**	**11.230**	**10.771**	**11.356**	**9.614**	**9.162**	**8.188**	**8.224**
سندات عمومية													
. معهد الإصدار	2	377	576	317	261	855	436	398	526	115	106	5	5
. بنوك الودائع	39.513	39.639	39.341	39.003	39.516	39.074	40.131	39.485	39.106	40.156	43.206	44.754	44.616
المجموع	**39.515**	**40.016**	**39.917**	**39.320**	**39.777**	**39.929**	**40.567**	**39.883**	**39.632**	**40.271**	**43.312**	**44.759**	**44.621**
ودائع البنوك لدى الخزينة..	**33**	**29**	**33**	**70**	**30**	**49**	**34**	**72**	**52**	**35**	**35**	**57**	**36**
ودائع المؤسسات والخواص (مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية)	6.561	5.838	6.210	6.786	6.672	7.179	6.858	6.836	7.008	6.946	6.896	7.040	7.645
مجموع الديون الصافية على الخزينة	**55.470**	**55.541**	**57.599**	**57.021**	**57.609**	**58.061**	**58.689**	**57.562**	**58.048**	**56.866**	**59.405**	**60.044**	**60.526**

المصدر : بنك المغرب

م. 50 - القروض المقدمة للاقتصاد و الممولة من الموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1992	1993										
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الإصدار													
إعادة الخصم.....	1.828	2.170	2.164	1.766	1.906	2.021	1.457	1.731	1.520	1.176	850	929	599
التسبيقات.....	7.001	7.068	6.569	6.552	6.614	6.758	6.855	6.869	6.859	6.898	6.946	6.973	7.045
السندات الجاري تحصيلها.....	610	1.114	487	1.059	523	705	676	779	774	737	793	998	1.758
المجموع	**9.439**	**10.352**	**9.220**	**9.377**	**9.043**	**9.484**	**8.988**	**9.379**	**9.153**	**8.811**	**8.589**	**8.900**	**9.402**
بنوك الودائع													
قروض لأجل قصير.....	42.449	41.808	42.391	43.283	43.691	43.679	44.051	45.712	45.124	45.023	45.685	45.560	46.580
قروض لأجل متوسط	10.924	10.945	10.922	11.009	11.002	11.480	11.510	11.512	11.577	11.714	11.848	11.708	12.039
قروض لأجل طويل	3.208	3.274	3.296	3.321	3.400	3.421	3.420	3.423	3.444	3.481	3.541	3.624	3.732
المجموع	**56.581**	**56.027**	**56.609**	**57.613**	**58.093**	**58.580**	**58.981**	**60.647**	**60.145**	**60.218**	**61.074**	**60.892**	**62.351**
مجموع القروض المقدمة للإقتصاد	**66.020**	**66.379**	**65.829**	**66.990**	**67.136**	**68.064**	**67.969**	**70.026**	**69.298**	**69.029**	**69.663**	**69.792**	**71.753**

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج و المدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م.51 - بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع

(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1991	نهاية يونيو 1992	نهاية * دجنبر 1992	نهاية يونيو 1993	نهاية دجنبر 1993
الاستعمالات					
1. الأموال السائلة	**12.405**	**15.803**	**7.253**	**7.406**	**8.772**
الموجودات بالصندوق	945	989	962	987	1.090
بنك المغرب	134	123	120	111	1.354
الاحتياطي النقدي والحساب المجمد	11.326	14.691	6.171	6.308	6.328
2. الديون على الخزينة	**33.385**	**33.998**	**39.548**	**40.601**	**44.657**
الودائع وماشابهها	60	53	33	34	36
أدينات الخزينة	33.325	33.945	39.515	40.567	44.621
3. القروض المقدمة للاقتصاد	**54.218**	**57.632**	**61.833**	**63.577**	**65.840**
لأجل قصير (1)	42.518	45.119	47.701	48.647	50.069
لأجل متوسط	9.032	9.663	10.924	11.510	12.039
لأجل طويل	2.668	2.850	3.208	3.420	3.732
4. قروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	**988**	**799**	**515**	**446**	**508**
5. سندات بالمحفظة	**8.121**	**8.442**	**8.567**	**8.823**	**8.937**
المساهمات	2.024	2.078	2.315	2.800	3.234
سندات أخرى	6.097	6.364	6.252	6.023	5.703
6. الموجودات الخارجية (2)	**1.623**	**1.733**	**1.902**	**1.747**	**1.811**
النقود	229	189	202	178	184
البنوك والمراسلون بالخارج	1.394	1.544	1.700	1.569	1.627
7. المعقرات	**3.569**	**3.833**	**4.292**	**4.622**	**5.032**
8. استعمالات أخرى صافية	-	-	-	-	-
المجموع	**114.309**	**122.240**	**123.910**	**127.222**	**135.557**
الموارد					
1. ودائع تحت الطلب	**61.757**	**63.491**	**66.636**	**66.211**	**70.033**
حسابات الشيكات	31.057	33.810	33.715	35.698	35.459
حسابات جارية	15.618	14.370	17.239	14.840	17.659
حسابات على الدفاتر	11.555	11.874	12.008	12.320	12.729
ودائع أخرى	3.527	3.437	3.674	3.353	4.186
2. ودائع لأجل	**30.383**	**31.552**	**36.425**	**37.944**	**42.687**
حسابات وأذينات لأجل استحقاق ثابت	30.383	31.552	36.425	37.944	42.687
3. تسليفات معهد الاصدار	**8.398**	**11.223**	**2.566**	**2.714**	**965**
تسبيقات	5.100	7.894	62	454	5
إعادة الخصم	3.298	3.329	2.504	2.260	960
4. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	**21**	**218**	**447**	**346**	**211**
5. التزامات خارجية	**2.179**	**2.373**	**3.205**	**3.461**	**3.729**
اقتراضات وحسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولأجل)	1.844	1.964	2.706	3.036	3.264
البنوك والمراسلون بالخارج	335	409	499	425	465
6. المخصصات	**1.204**	**1.389**	**2.011**	**2.262**	**2.596**
7. رأس المال والاحتياطيات	**8.376**	**9.790**	**10.382**	**11.954**	**12.973**
8. موارد مختلفة صافية	**1.991**	**2.204**	**2.238**	**2.330**	**2.363**
المجموع	**114.309**	**122.240**	**123.910**	**127.222**	**135.557**
(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج	3.986	3.646	3.492	3.242	3.186

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج

* أرقام مصححة

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 52 - بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1991	نهاية * دجنبر 1992	نهاية دجنبر 1993
الاستعمالات			
1. الأرصدة والقيم المتعين تحصيلها	**283**	**296**	**1.003**
2. الديون على الخزينة	**6.567**	**7.191**	**7.980**
. الودائع لأجل وماشابهها	381	244	598
. أذينات وسندات الإلتزام	6.186	6.947	7.382
3. الديون على البنوك	**616**	**1.132**	**935**
. الودائع تحت الطلب	369	414	523
. ودائع لأجل وتسليفات	247	718	412
4. القروض للاقتصاد	**31.093**	**34.072**	**35.542**
. لأجل قصير	5.372	5.989	5.277
. لأجل متوسط وطويل	25.721	28.083	30.265
5. سندات بالمحفظة	**3.433**	**3.529**	**3.823**
. المساهمات	1.015	1.161	1.333
. سندات أخرى	2.418	2.368	2.490
6. المعقرات	**1.378**	**1.604**	**1.863**
7. استعمالات أخرى صافية	**2.176**	**2.392**	**2.792**
المجموع	**45.546**	**50.216**	**53.938**
الموارد			
1. الأموال الذاتية	**5.271**	**5.958**	**6.911**
الرساميل والامدادات	1.657	1.711	1.961
الاحتياطيات	1.216	1.311	1.379
المخصصات	2.117	2.623	3.193
عناصر أخرى	281	313	378
2. مساعدات الدولة	**242**	**617**	**547**
3. الاقتراضات الخارجية	**12.917**	**13.779**	**13.997**
4. الاقتراضات الداخلية	**9.152**	**10.178**	**10.642**
- سندات الإلتزام وأذينات	8.164	9.663	10.134
. سندات الإلتزام	2.924	4.258	5.301
. الأذينات	5.240	5.405	4.833
- قروض وتسبيقات بنكية	988	515	508
5. ودائع	**17.410**	**19.670**	**21.836**
- ودائع مجمعة [1]	4.674	5.501	6.025
. ودائع تحت الطلب	3.867	4.459	4.726
. ودائع لأجل	807	1.042	1.299
- ودائع أخرى	12.736	14.169	15.811
6. مساعدات معهد الإصدار	**554**	**14**	**5**
- الخصم	12	14	5
- التسبيقات	542	-	-
7. موارد أخرى صافية	-	-	-
المجموع	**45.546**	**50.216**	**53.938**

(1) الودائع المجمعة من طرف البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

* أرقام مصححة.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 - بيان تطورالقروض للإقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع

بملايين الدراهم	1992	1993											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض للخزينة	**34.450**	**34.295**	**34.740**	**35.061**	**35.403**	**35.640**	**35.357**	**37.116**	**36.023**	**35.476**	**35.289**	**34.707**	**35.212**
. تسهيلات الصندوق	21.293	22.049	22.821	23.240	23.205	23.415	23.438	24.341	23.936	23.026	22.938	23.029	22.608
. الأوراق التجارية المسحوبة على المغرب	5.981	5.188	5.005	4.576	5.346	5.175	5.083	5.563	5.185	5.158	5.068	4.802	5.434
. تسبيقات على البضائع و سندات التخزين	3.871	3.847	3.858	3.865	3.511	3.726	3.500	3.706	3.650	3.637	3.687	3.543	3.529
. خصم الشيكات	990	854	684	1.060	996	945	978	1.066	817	1.027	962	673	854
. تسبيقات مختلفة	2.315	2.357	2.372	2.320	2.345	2.379	2.358	2.440	2.435	2.628	2.634	2.660	2.787
قروض أخرى	**27.898**	**27.685**	**27.854**	**27.977**	**28.086**	**28.440**	**28.666**	**29.183**	**29.312**	**29.528**	**30.256**	**30.327**	**31.135**
. قروض للتجهيز	9.033	9.034	8.867	9.104	9.071	9.385	9.137	9.141	9.326	9.592	9.697	9.445	9.622
. قروض للتصدير	5.639	5.372	5.318	5.116	5.067	4.987	4.932	5.097	5.020	4.910	4.721	4.583	4.777
. قروض للسكنى	4.734	4.728	4.731	4.753	4.744	4.856	4.845	4.821	4.861	4.943	4.991	5.022	5.124
. قروض للا ستهلاك	2.233	2.124	2.103	2.023	2.084	2.115	2.139	2.332	2.292	2.372	2.415	2.473	2.485
. قروض للمؤسسات المالية المتخصصة	515	515	517	517	631	445	446	447	450	456	503	507	508
. ديون مشكوك في تحصيلها و متنازع عليها	3.987	3.971	4.179	4.269	4.369	4.530	4.691	4.892	4.965	5.080	5.616	5.649	5.966
. اعتمادات أخرى	1.757	1.941	2.139	2.195	2.120	2.122	2.476	2.453	2.398	2.175	2.313	2.648	2.653
المجموع *.....	**62.348**	**61.980**	**62.594**	**63.038**	**63.489**	**64.080**	**64.023**	**66.299**	**65.335**	**65.004**	**65.545**	**65.034**	**66.347**
* منها:													
. قروض لأجل قصير	48.216	47.761	48.376	48.708	49.087	49.179	49.093	51.364	50.314	49.809	50.156	49.702	50.576
. قروض لأجل متوسط	10.924	10.945	10.922	11.009	11.002	11.480	11.510	11.512	11.577	11.714	11.848	11.708	12.039
. قروض لأجل طويل	3.208	3.274	3.296	3.321	3.400	3.421	3.420	3.423	3.444	3.481	3.541	3.624	3.732

المصدر : بنك المغرب

م. 54 - بيان تطور إلتجاء البنوك لمعهد الإصدار

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1991												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	4.670	3.646	768	2.400	2.257	5.187	4.159	5.079	5.574	3.650	7.633	5.100
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	3.570	4.028	3.664	3.031	3.231	3.203	2.721	2.952	2.742	2.761	3.525	2.649
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	511	353	291	257	304	269	304	426	424	414	573	649
المجموع [1]	**8.751**	**8.027**	**4.723**	**5.688**	**5.792**	**8.659**	**7.184**	**8.457**	**8.740**	**6.825**	**11.731**	**8.398**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	7.984	9.259	7.120	5.846	5.823	6.313	7.226	8.540	8.684	9.467	10.334	9.925

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	اكتوبر	نونبر	دجنبر
1992												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	5.346	8.055	5.754	7.772	6.987	7.505	8.759	10.091	7.139	104	4	2
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2.886	3.256	3.414	3.338	4.048	3.166	3.477	3.422	3.360	3.272	2.750	2.109
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	555	516	419	482	549	551	558	523	619	663	606	455
المجموع (1)	**8.787**	**11.827**	**9.587**	**11.592**	**11.584**	**11.222**	**12.794**	**14.036**	**11.118**	**4.039**	**3.360**	**2.566**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	9.533	10.754	11.853	11.559	11.816	12.401	12.758	14.025	13.342	8.358	4.624	3.529
1993												
إلتجاء بواسطة سندات عمومية	377	575	317	261	855	436	398	526	115	106	6	5
إلتجاء بواسطة سندات خصوصية	2.624	2.805	2.406	2.498	2.624	2.021	2.305	2.148	1.895	1.238	1.387	920
إلتجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل	370	362	296	266	244	257	259	235	185	129	76	41
المجموع (1)	**3.371**	**3.742**	**3.019**	**3.025**	**3.723**	**2.714**	**2.962**	**2.909**	**2.195**	**1.473**	**1.469**	**966**
المتوسط اليومي للإلتجاءات	2.905	3.648	3.199	3.403	2.990	2.994	3.250	3.151	2.737	2.005	1.866	1.465

(1) الإلتجاء ات في نهاية الشهر - أرقام مأخوذة من الإحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب

م. 55 - معدلات الفائدة الدائنة (المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في دجنبر 1992	في دجنبر 1993
1. ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة		
أ. حسابات تحت الطلب		
حسابات عادية	دون مقابل	دون مقابل
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	5	دون مقابل
حسابات لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	5 (حد أقصى)	5 (حد أقصى)
ب. الحسابات على الدفاتر		
صندوق التوفير الوطني	9	9
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	9 (حد أقصى)	9 (حد أقصى)
البنوك ومؤسسات أخرى	8.5 (حد أدنى)	8.5 (حد أدنى)
ج. الودائع بالدرهم القابل للتحويل		
(تحت الطلب ولأجل)	معدل حر	معدل حر
د. الحسابات لأجل وسندات الصندوق		
(لمدة 3 أشهرأو أكثر)	معدل حر	معدل حر
2. أذينات وسندات صادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة		
أذينات لمدة سنة يصدرها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	4.25	4.25
أذينات لمدة 5 سنوات (غير مضمونة من طرف الدولة)	معدل حر	معدل حر
أذينات لمدة 5 سنوات	12	-
سندات إلزامية لمدة 10 سنوات	12,75 - 12	12.75
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	12,75 - 12	12.75
3. أوراق الخزينة	معدل حر	معدل حر

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 55 - معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في دجنبر 1992	في دجنبر 1993
4. أذينات وسندات صادرة عن الخزينة		
أ. أذينات على صيغ موجهة للجمهور		
- لمدة 6 أشهر	10,5	10,5
- لمدة سنة واحدة	11,5	11,5
- لمدة ثلاث سنوات	12,25	12,5
- لمدة خمس سنوات	13,0	13,0
ب. أذينات في الحساب الجاري		
(مخصصة للبنوك والشركات المالية وغير المالية)		
- إكتتابات إلزامية		
(الحد الأدنى من السندات العمومية)	4,25	4,25
- إكتتابات حرة		
(السوق النقدية)	معدل السوق	معدل السوق
ج. أذينات لمدة سنتين		
(المغاربة القاطنون بالخارج)	11,0	11,0
د. أذينات لمدة 5 سنوات		
(حساب رأس المال)	8,5	10,5
ه. سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة		
- لمدة 5 سنوات	12	-
- لمدة 10 سنوات	12,75 - 12	12,75
- لمدة 15 سنة	12,75 - 12	12,75

المصدر : بنك المغرب

م. 56 - معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في دجنبر 1992	في دجنبر 1993
1. تسهيلات للبنوك والمؤسسات المالية المتخصصة		
الديون المترتبة على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للصادرات	8	8
قروض متوسطة الأجل قابلة لإعادة الخصم		
(مقاولات صغرى ومتوسطة والمقاولون الشباب)	8	8
تسبيقات داخل السوق النقدية		
(سندات عمومية أو خصوصية)	معدل متغير	معدل متغير
تسبيقات خاصة		
- لمدة 7 أيام	18	18
- لمدة 8 إلى 15 يوما	21	21
- لمدة 16 يوما حتى نهاية الشهر	24	24
2. تسليفات للدولة		
التسبيقات الاتفاقية	مجانية	مجانية
التسبيقات القانونية	مجانية	مجانية
تسبيقات غير مباشرة		
(على السفاتج الجمركية و سندات الإلتزام المكفولة)	8,5	8,5

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 56 مكرر- معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	بنك المغرب			الأبناك	
	يوم واحد	3 أيام	7 أيام	السعر المتوسط المرجح	السعر في نهاية الشهر
1993					
يناير	13,75	13,625	13,50	8,50	10,50
فبراير	13,75	13,625	13,50	12,85	11,50
مارس	13,75	13,625	13,50	12,58	12,50
أبريل	13,75	13,625	13,50	12,91	11,25
مايو	13,75	13,625	13,50	12,00	10,75
يونيو	13,75	13,625	13,50	11,30	9,50
يوليوز	13,25	13,125	13,00	12,20	10,25
غشت	13,25	13,125	13,00	10,60	9,00
شتنبر	13,25	13,125	13,00	8,50	8,60
أكتوبر	13,25	13,125	13,00	7,15	7,50
نونبر	12,75	12,625	12,50	7,70	7,00
دجنبر	12,75	12,625	12,50	7,04	7,00

المصدر : بنك المغرب

م. 57 - معدل الفائدة المرجعي والحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	معدل الفائدة المرجعي (1)	الحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة (2)
1993		
يناير	11,69	15,55
فبراير	12,01	15,97
مارس	11,73	15,60
أبريل	11,87	15,79
مايو	11,81	15,71
يونيو	11,88	15,80
يوليوز	11,79	14,29
غشت	11,97	14,29
شتنبر	11,64	14,14
أكتوبر	11,50	14,00
نونبر	11,50	14,00
دجنبر	11,50	14,00

(1) معدل الفائدة المرجعي يساوي معدل الفائدة المتوسط المرجح للودائع لأمد 6 و 12 شهرا.

(2) - يناير - يونيو 1993 : الحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة يساوي السعر المرجعي زائد الثلث.

- يوليوز- دجنبر 1993 : الحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة يساوي السعر المرجعي زائد نقطتين ونصف.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 57 - مكرر - معدلات الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل	
	في دجنبر 1992	في دجنبر 1993
أ. القروض القصيرة الأجل		
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر
ماعدا :		
- الديون المترتبة على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للصادرات	10	10
- القروض المضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات	11	11
- سندات تخزين الحبوب	8	12,5
ب. القروض المتوسطة الأجل		
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر
ماعدا :		
- القروض الممنوحة لبعض المقاولين	9	9
- القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة	12	12
ج. القروض الطويلة الأجل		
كافة القروض (1)	معدل حر	معدل حر

(1) انظر الملحق 57 : معدل الفائدة المرجعي والحد الأقصى لنسب الفائدة المدينة.

المصدر : بنك المغرب

م. 58 - أسعار أهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)

(أسعار التحويل)

بالدرهم	نهاية دجنبر 1992		نهاية مارس 1993		نهاية يونيو 1993		نهاية شتنبر 1993		نهاية دجنبر 1993	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	1,63572	1,64556	1,65478	1,66474	1,63593	1,64577	1,63603	1,64587	1,63186	1,64168
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	9,0125	9,0849	9,0590	9,1318	9,3055	9,3803	9,2405	9,3147	9,6126	9,6898
1 جنيه إسترليني	13,678	13,788	13,633	13,743	14,030	14,142	13,958	14,070	14,243	14,357
1 مارك ألماني	5,5754	5,6202	5,6118	5,6568	5,5133	5,5575	5,7065	5,7523	5,5436	5,5881
1 فلوران هولندي	4,9617	5,0015	4,9901	5,0301	4,9133	4,9527	5,0810	5,1218	4,9564	4,9962
100 فرنكات بلجيكية	27,135	27,353	27,247	27,465	26,810	27,026	26,415	26,627	26,635	26,849
1 فرنك سويسري	6,1661	6,2157	6,0620	6,1106	6,2111	6,2609	6,5238	6,5762	6,5069	6,5591
1000 ليرة إيطالية	6,1024	6,1514	5,6603	5,7057	6,0631	6,1119	5,8452	5,8922	5,6129	5,6579
100 شلين نمساوي	79,253	79,889	79,763	80,403	78,290	78,918	81,082	81,734	78,805	79,437
100 بسيطة إسبانية	7,8648	7,9280	7,8598	7,9230	7,2137	7,2717	7,0628	7,1196	6,7460	6,8002
100 ين ياباني	7,2226	7,2806	7,8971	7,9605	8,8056	8,8764	8,7874	8,8580	8,6062	8,6754
1 وحدة نقدية أوروبية	10,872	10,960	10,877	10,965	10,790	10,876	10,849	10,937	10,729	10,815

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية ، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكودو البرتغالي، المارك الفنلاندي، الدينارالتونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الإمارات العربية المتحدة، الدينار الليبي، الدينار الجزائري، و الاوقية الموريطانية.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.94.574 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 10 صفر 1415 (20 يوليو 1994) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية في شأن ضمان قرض مبلغه 30.000.000 وحدة حسابية منحه البنك المذكور للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب يرصد لتمويل المشروع السادس لتزويد بعض المدن بالماء الصالح للشرب.

الوزير الأول ،

بناء على البند I من الفصل 41 من قانون المالية لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الأول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية والاستثمارات ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على الاتفاق الملحق بأصل هذا المرسوم والمبرم في 10 صفر 1415 (20 يوليو 1994) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية في شأن ضمان قرض مبلغه 30.000.000 وحدة حسابية منحه البنك المذكور للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب يرصد لتمويل المشروع السادس لتزويد بعض المدن بالماء الصالح للشرب.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية والاستثمارات تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية والاستثمارات ،

الامضاء : مراد الشريف.

مرسوم رقم 2.94.606 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بالموافقة على الاتفاق المبرم في 26 من ذي الحجة 1414 (6 يونيو 1994) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية في شأن ضمان قرض مبلغه 42،75 مليون وحدة حسابية منحه البنك المذكور للمكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية يرصد لتمويل مشروع تنمية المواصلات السلكية واللاسلكية.

الوزير الأول ،

بناء على البند I من الفصل 41 من قانون المالية لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الأول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وباقتراح من وزير المالية والاستثمارات ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على الاتفاق الملحق بأصل هذا المرسوم والمبرم في 26 من ذي الحجة 1414 (6 يونيو 1994) بين المملكة المغربية والبنك الافريقي للتنمية في شأن ضمان قرض مبلغه 42،75 مليون وحدة حسابية منحه البنك المذكور للمكتب الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية يرصد لتمويل مشروع تنمية المواصلات السلكية واللاسلكية.

المادة الثانية

يسند الى وزير المالية والاستثمارات تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية والاستثمارات ،

الامضاء : مراد الشريف.

مرسوم رقم 2.94.608 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بالموافقة على العقد المبرم بين المملكة المغربية والبنك الأوربي للاستثمار في شأن قرض مبلغه عشرون مليون ايكو (20.000.000) فيما يتعلق بالمساهمات برؤوس أموال المجازفة يرصد لتمويل بعض المشاريع المنتجة.

الوزير الأول ،

بناء على قانون المالية لسنة 1994 رقم 32.93 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.123 بتاريخ 14 من رمضان 1414 (25 فبراير 1994) ؛

وعلى قانون المالية لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الأول 1402 (فاتح يناير 1982) ولاسيما الفصل 41 منه ؛

وباقتراح من وزير المالية والاستثمارات ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على العقد الملحق بأصل هذا المرسوم والمبرم في 17 من ذي القعدة 1414 (28 أبريل 1994) بين المملكة المغربية والبنك الأوربي للاستثمار في شأن قرض مبلغه عشرون مليون (20.000.000) وحدة حسابية أوربية فيما يتعلق بالمساهمات برؤوس أموال المجازفة يرصد لتمويل بعض المشاريع المنتجة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يسند إلى وزير المالية والاستثمارات تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية والاستثمارات ،

الامضاء : مراد الشريف.

مرسوم رقم 2.94.642 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بالموافقة على الاتفاقية المالية المبرمة في 26 من صفر 1415 (5 اغسطس 1994) بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « Mediocredito Centrale S.P.A. » في شأن مبلغ قدره 62.040.000 وحدة حسابية يرصد للتمويل الجزئي لسد الوحدة (المجاعرة).

الوزير الأول ،

بناء على قانون المالية لسنة 1994 رقم 32.93 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.123 بتاريخ 14 من رمضان 1414 (25 فبراير 1994) ولاسيما المادة 25 منه ؛

وعلى الفصل 41 من قانون المالية لسنة 1982 رقم 26.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.425 بتاريخ 5 ربيع الأول 1402 (فاتح يناير 1982) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.94.431 الصادر في 25 من محرم 1415 (5 يوليو 1994) بتفويض السلطة الى وزير المالية فيما يتعلق بإصدار الاقتراضات الخارجية ؛

وباقتراح من وزير المالية والاستثمارات ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يوافق على الاتفاقية المالية الملحقة بأصل هذا المرسوم والمبرمة في 26 من صفر 1415 (5 اغسطس 1994) بين حكومة المملكة المغربية ومؤسسة « Mediocredito Centrale S.P.A. » في شأن مبلغ قدره 62.040.000 وحدة حسابية يرصد للتمويل الجزئي لسد الوحدة (المجاعرة).

المادة الثانية

يسند إلى وزير المالية والاستثمارات تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :

وزير المالية والاستثمارات ،

الامضاء : مراد الشريف.

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2275.94 صادر في 9 صفر 1415 (19 يوليو 1994) بإقرار معايير مغربية وإجبارية تطبيقها.

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ،

ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الأولى 1390 (30 يوليو 1970) في شان المعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ، كما وقع تغييره بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.221 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 اكتوبر 1970) المحدد بموجبه تاليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة الي توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وعلى القرار رقم 1013.74 الصادر في 3 رمضان 1394 (20 سبتمبر 1974) بإقرار المعيار المغربي 10.01.F012 ؛

وبعد الاطلاع على الراي الذي أبداه المجلس الأعلى الوزاري للجودة والانتاجية خلال اجتماعه يوم 11 من محرم 1415 (21 يونيو 1994) ،

قررا ما يلي :

المادة الأولى

تقر وتعتبر معايير مغربية :

ـ المعيار المغربي المراجع 10.01.F012 يرمز اليه ويعرف من الآن فصاعدا بما يلي :

• المعيار 01.4.096 : المنتجات الحديدية ـ قضبان ذات درجة عالية من الالتصاق صالحة للاسمنت المسلح ـ الجودة.

ـ المعايير المغربية :

• المعيار 13.6.120 : الخشب المعاكس ـ جودة الالتصاق ـ مناهج التجاريب ؛

• المعيار 13.6.121 : الخشب المعاكس ـ جودة الالتصاق ـ الخصائص.

المادة الثانية

يصبح المعيار رقم 01.4.096 المشار اليه في المادة 1 أعلاه إجباري التطبيق بعد مضي ستة أشهر على تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

المادة الثانية

توضع المعايير المشار اليها في المادة الأولى أعلاه رهن تصرف المعنيين بالأمر في مقر وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية (قسم المعايير الصناعية المغربية).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 صفر 1415 (19 يوليو 1994).

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية، الامضاء : ادريس جطو.

وزير الاشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر، الامضاء : محمد حصاد.

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ووزير الإسكان رقم 2350.94 صادر في 9 صفر 1415 (19 يوليو 1994) بإقرار معايير مغربية.

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية، ووزير الإسكان،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الأولى 1390 (30 يوليو 1970) في شأن المعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية، كما وقع تغييره بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.221 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 اكتوبر 1970) المحدد بموجبه تأليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي أبداه المجلس الأعلى الوزاري للجودة والانتاجية خلال اجتماعه يوم 11 من محرم 1415 (21 يونيو 1994)،

قررا ما يلي :

المادة الأولى

تقر وتعتبر معايير مغربية المعايير المبينة في الملحق بهذا القرار(1).

المادة الثانية

توضع المعايير المشار اليها في المادة الأولى أعلاه رهن تصرف المعنيين بالامر في مقر وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية (قسم المعايير الصناعية المغربية).

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 صفر 1415 (19 يوليو 1994).

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية، الامضاء : ادريس جطو.

وزير الإسكان، الامضاء : ادريس التولالي.

(1) يراجع الملحق بنشرة الترجمة الرسمية للجريدة الرسمية عدد 4277 بتاريخ 19 اكتوبر 1994.

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر ووزير الاسكان رقم 2349.94 صادر في 9 صفر 1415 (19 يوليو 1994) بإقرار معايير مغربية وإجبارية تطبيقها.

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية، ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر، ووزير الاسكان،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الأولى 1390 (30 يوليو 1970) في شأن المعايير الصناعية الهادفة إلى توخي الجودة وتحسين الانتاجية، كما وقع تغييره بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.221 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 اكتوبر 1970) المحدد بموجبه تأليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.93.530 الصادر في 3 ربيع الآخر 1414 (20 سبتمبر 1993) في شأن شهادة مطابقة المعايير المغربية للاسمنت ؛

وبعد الاطلاع على الراي الذي أبداه المجلس الأعلى الوزاري للجودة والانتاجية،

قرروا ما يلي :

المادة الأولى

يقر ويعتبر معيارين مغربيين المعياران المبينان بعده :

ـ المعيار المغربي 10.01.F004 : الاسمنت (المالط المائي) ؛

ـ المعيار المغربي 10.1.005 : المالط المائي ـ تقنيات التجارب.

المادة الثانية

يصبح المعياران المغربيان المشار اليهما في المادة الأولى أعلاه إجباريي التطبيق.

المادة الثالثة

تثبت مطابقة المعيارين المشار اليهما في المادة الأولى أعلاه بشهادة المطابقة للمعايير المغربية تسلم وفقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة الرابعة

ينسخ القرار المشترك رقم 1137.85 بتاريخ 21 من صفر 1406 (5 نوفمبر 1985) والقرار المشترك رقم 294.89 بتاريخ 16 من ربيع الأول 1409 (28 أكتوبر 1988) فيما يتعلق بأحكامه الخاصة بالمعيار المغربي « 10.1.005 : المالط المائي ـ تقنيات التجارب ».

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 صفر 1415 (19 يوليو 1994).

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ، الامضاء : ادريس جطو.

وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر ، الامضاء : محمد حصاد.

وزير الاسكان ، الامضاء : ادريس القولالي.

قرار مشترك لوزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر رقم 2351.94 صادر في 14 من ربيع الأول 1415 (23 اغسطس 1994) بإقرار معايير مغربية.

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ،

ووزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.70.157 الصادر في 26 من جمادى الأولى 1390 (30 يوليو 1970) في شأن المعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ، كما وقع تغييره بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.221 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.70.314 الصادر في 6 شعبان 1390 (8 اكتوبر 1970) المحدد بموجبه تأليف واختصاصات الهيئات المكلفة بالمعايير الصناعية الهادفة الى توخي الجودة وتحسين الانتاجية ؛

وبعد الاطلاع على الرأي الذي ابداه المجلس الأعلى الوزاري للجودة والانتاجية خلال اجتماعه يوم 4 صفر 1415 (14 يوليو 1994) ،

قررا ما يلي :

المادة الأولى

تقر وتعتبر معايير مغربية المعايير المبينة في الملحق بهذا القرار(1).

المادة الثانية

توضع المعايير المشار اليها في المادة الأولى أعلاه رهن تصرف المعنيين بالأمر في مقر وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية (قسم المعايير الصناعية المغربية).

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 14 من ربيع الأول 1415 (23 اغسطس 1994).

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والتجارة الخارجية ، الامضاء : ادريس جطو.

وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر ، الامضاء : محمد حصاد.

(1) يراجع الملحق بنشرة الترجمة الرسمية للجريدة الرسمية عدد 4277 بتاريخ 19 اكتوبر 1994.

قرار لوزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي رقم 2320.94 صادر في 9 ربيع الأول 1415 (18 أغسطس 1994) ينسخ بموجبه القرار رقم 1261.91 بتاريخ 20 من ربيع الأول 1412 (30 سبتمبر 1991) بتحديد الأسعار التي تشترى بها من المنتجين وتباع بها للمستخدمين البذور المعتمدة للفصة والخرطال والبرسيم والذرة العلفية والجلبان العلفي وبوزغيبة.

وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.69.169 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليو 1969) بتنظيم إنتاج وتسويق البذور والأغراس ، كما وقع تتميمه بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.76.472 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) ؛

وعلى القانون رقم 008.71 الصادر في 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) المتعلق بتنظيم الأسعار ومراقبتها وبشروط حيازة المنتجات والبضائع وبيعها ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.71.580 الصادر في 5 ذي القعدة 1391 (23 ديسمبر 1971) بتطبيق القانون رقم 008.71 المشار إليه أعلاه بتاريخ 21 من شعبان 1391 (12 أكتوبر 1971) ولا سيما الفقرة الأولى من الفصل 2 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.76.393 الصادر في 6 ذي القعدة 1396 (30 أكتوبر 1976) بتفويض السلطة الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي لتحديد أسعار البذور والأغراس ؛

وعلى المرسوم رقم 2.94.495 الصادر في 16 من صفر 1415 (26 يوليو 1994) بتفويض بعض الصلاحيات والسلط الى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتنشيط الاقتصاد ؛

وعلى قرار الوزير الأول رقم 3.334.71 الصادر في 18 من ذي الحجة 1391 (4 فبراير 1972) بتحديد قائمة البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تغييره وتتميمه ، ولاسيما بقرار الوزير الأول رقم 3.80.74 بتاريخ 5 صفر 1394 (28 فبراير 1974) ؛

وعلى قرار كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 الصادر في فاتح جمادى الأولى 1392 (13 يونيو 1972) ، المصنفة بموجبه في القوائم (أ) و (ب) و (ج) البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تغييره وتتميمه بقرار الوزير الأول رقم 3.81.74 بتاريخ 5 صفر 1394 (28 فبراير 1974) ؛

وبعد استطلاع رأي اللجنة المركزية للأسعار ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

ينسخ القرار رقم 1261.91 الصادر في 20 من ربيع الأول 1412 (30 سبتمبر 1991) بتحديد الأسعار التي تشترى بها من المنتجين وتباع بها للمستخدمين البذور المعتمدة للفصة والخرطال والبرسيم والذرة العلفية والجلبان العلفي وبوزغيبة ، كما وقع تغييره بالقرار رقم 1153.92 الصادر في فاتح صفر 1413 (فاتح أغسطس 1992).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 9 ربيع الأول 1415 (18 أغسطس 1994)

الامضاء : عبد العزيز مزيان بلفقيه.

اطلع عليه :

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بتنشيط الاقتصاد ،

الامضاء : عمر القباج.

قرار لوزير المالية والاستثمارات رقم 2348.94 صادر في 14 من ربيع الأول 1415 (23 أغسطس 1994) يتعلق بالمؤسسات المعتمدة بوصفها بنوكا بحكم القانون.

وزير المالية والاستثمارات ،

بناء على الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.147 الصادر في 15 من محرم 1414 (6 يوليو 1993) المتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها ولاسيما المادة 110 منه ؛

وبعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان بتاريخ 11 يوليو 1994 ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

لأجل تطبيق المادة 110 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.147 بتاريخ 15 من محرم 1414 (6 يوليو 1993) تكون المؤسسات المعتمدة بوصفها بنوكا بحكم القانون هي :

- أ.ب.م ـ بنك ؛
- البنك العربي بالمغرب ؛
- البنك الخارجي للمغرب ـ أرجنتاريا ، بيكس المغرب ، ؛
- بنك العمل ؛
- البنك الشعبي المركزي ؛
- البنك التجاري المغربي ؛
- البنك المغربي لافريقيا والشرق ، BMAO ، ؛
- البنك المغربي للتجارة الخارجية ؛
- البنك المغربي للتجارة والصناعة ؛
- البنك الوطني للانماء الاقتصادي ؛
- البنك الشعبي الجهوي بأكادير ؛
- البنك الشعبي الجهوي بالحسيمة ؛
- البنك الشعبي الجهوي بالدار البيضاء ـ آنفا ؛
- البنك الشعبي الجهوي بالدار البيضاء ـ الشرقية ؛
- البنك الشعبي الجهوي بالدار البيضاء ـ الجنوبية ؛
- البنك الشعبي الجهوي ببني ملال ؛
- البنك الشعبي الجهوي بالجديدة ؛
- البنك الشعبي الجهوي بفاس ؛
- البنك الشعبي الجهوي بالغرب ؛
- البنك الشعبي الجهوي بالعيون ؛
- البنك الشعبي الجهوي بمراكش ؛
- البنك الشعبي الجهوي بمكناس ؛
- البنك الشعبي الجهوي بالناضور ؛
- الاتحاد البنكي الاسباني المغربي ، UNIBAN ، ؛
- البنك الشعبي بورزازات ؛
- البنك الشعبي بوجدة ؛
- البنك الشعبي بالرباط ؛
- البنك الشعبي بآسفي ؛
- البنك الشعبي بطنجة ؛
- البنك الشعبي بتازة ؛
- البنك الشعبي بتطوان ؛
- البنك الشعبي بتيزنيت ؛
- الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ؛
- سيتي بنك المغرب ؛
- القرض العقاري والسياحي ؛
- مصرف المغرب ؛
- الشركة العامة المغربية للأبناك ؛
- الشركة المغربية للايداع والائتمان ؛
- الاتحاد المغربي للأبناك ؛
- بنك الوفاء.

المادة الثانية

يسند إلى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 14 من ربيع الأول 1415 (23 أغسطس 1994).

الامضاء : مراد الشريف.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 1748.94 صادر في 17 من ربيع الأول 1415 (26 أغسطس 1994) بتحديد تعاريف بيع الأدوات الطبية الخاصة بتقويم الأعضاء المصنوعة بمستشفى العياشي التابع للمركز الاستشفائي ابن سينا.

وزير الصحة العمومية ،

بناء على المرسوم رقم 2.86.14 الصادر في 3 صفر 1407 (8 أكتوبر 1986) بتفويض السلطة الى وزير الصحة العمومية وتحديد شروط الاعتراف للمصحات بوصف « مصحات من المستوى الرفيع » ؛

وعلى المرسوم رقم 2.94.495 الصادر في 16 من صفر 1415 (26 يوليو 1994) بتفويض بعض الصلاحيات والسلط الى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتنشيط الاقتصاد ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى قرار كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 الصادر في فاتح جمادى الأولى 1392 (13 يونيو 1972) المرتبة بموجبه في القوائم (أ) و (ب) و (ج) البضائع والمنتجات والخدمات الممكن تنظيم أسعارها ، كما وقع تتميمه بقرار الوزير الأول رقم 3.109.76 بتاريخ 2 ربيع الأول 1396 (28 مارس 1976) ؛

وبعد استطلاع رأي اللجنة المركزية للأسعار ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تحدد على النحو التالي التعاريف القصوى لبيع الأدوات الطبية الخاصة بتقويم الأعضاء المصنوعة بمستشفى العياشي التابع للمركز الاستشفائي ابن سينا :

- النعل التجبيري ..... 150 درهما
- الحذاء التجبيري ..... 250 درهما
- الرباطة الخلفية ..... 400 درهم
- الرباطة الساقية ..... 650 درهما
- الجهاز الأحدي لربط القدم بالفخذ ..... 1.200 درهم
- جهاز ربط القدم بالفخذ من الجانبين ..... 2.400 درهم
- مشد التثبيت ..... 1.000 درهم
- مشد من نوع ميلووكي ..... 1.800 درهم
- مشد من نوع ليوني ..... 2.000 درهم
- رمامة القصبة الكبرى PTB ..... 4.710 دراهم
- رمامة عظم الفخذ ..... 8.500 درهم
- قوام العنق ..... 255 درهما
- الرافع من مادة مطاطة ..... 200 درهم
- رباطة مفصل اليد ..... 300 درهم

المادة الثانية

تحدد صوائر اصلاح الرمامات الملازمة أو المؤقتة في 200 درهم.

المادة الثالثة

يعمل بهذا القرار ابتداء من اليوم الأول للشهر الموالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 17 من ربيع الأول 1415 (26 أغسطس 1994).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

اطلع عليه :

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بتنشيط الاقتصاد ،

الامضاء : عمر القباج.

قرار لوزير المالية والاستثمارات رقم 1973.94 صادر في 8 ربيع الآخر 1415 (15 سبتمبر 1994) بتتميم قرار وزير المالية رقم 681.67 بتاريخ 12 ديسمبر 1967 بتحديد قائمة النفقات الممكن أداؤها دون أمر سابق بصرفها.

وزير المالية والاستثمارات ،

بناء على قرار وزير المالية رقم 681.67 الصادر في 12 ديسمبر 1967 بتحديد قائمة النفقات الممكن أداؤها دون أمر سابق بصرفها ، كما وقع تتميمه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يتمم على النحو التالي الفصل الأول من القرار المشار إليه أعلاه رقم 681.67 بتاريخ 12 ديسمبر 1967 :

« الفصل الأول. - تحدد على النحو التالي قائمة النفقات الممكن أداؤها دون « أمر سابق بصرفها :

« .....

« XXI - النفقات المتعلقة بتسديد المنح الجامعية إلى الطلبة المغاربة « بالخارج. »

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 ربيع الآخر 1415 (15 سبتمبر 1994).

الامضاء : مراد الشريف.

قرار لوزير المالية والاستثمارات رقم 2552.94 صادر في 8 ربيع الآخر 1415 (15 سبتمبر 1994) بتحديد قيمة استرداد الدولة لسندات الاقتراض المغربي لسنة 1952 المستحقة عليه فائدة سعرها 4,50 % والمضمون رأسماله.

وزير المالية والاستثمارات ،

بعد الاطلاع على الظهير الشريف الصادر في 29 من ذي الحجة 1371 (20 سبتمبر 1952) بالاذن للحكومة في إصدار اقتراضات لأجل طويل ، ولاسيما الفصل الرابع منه ؛

وعلى الفصلين 4 و 5 من القرار الصادر في 26 سبتمبر 1952 بتحديد شروط إصدار اقتراض بفائدة سعرها 4,50 % يكون رأسماله مضمونا ويقتصر الاكتتاب فيه على شركات التأمين والرسملة ؛

وعلى الأسعار المتعامل بها فيما يخص القطعة الذهبية الفرنسية من فئة عشرين فرنكا في السوق الحرة للمواد الذهبية بباريس خلال المائة بورصة السابقة لتاريخ 6 محرم 1415 (15 يونيو 1994) ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

فيما بين فاتح يوليو و 31 ديسمبر 1994 تحدد بمائة وسبعة وستين ألفا وسبعة وأربعين درهما وخمسين سنتيما (167.047,50) القيمة التي تسترد بها الدولة سند الاقتراض لسنة 1952 المستحقة عليه فائدة سعرها 4,50 % والمضمون رأسماله وذلك في مقابل الرسوم المستحقة على نقل الملكية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 ربيع الآخر 1415 (15 سبتمبر 1994).

الامضاء : مراد الشريف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مقرر لوزير المالية والاستثمارات رقم 2029.94 صادر في 18 من صفر 1415 (28 يوليو 1994) المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة لسنتي 1993 و 1994.

وزير المالية والاستثمارات ،

بناء على قرار وزير الاقتصاد الوطني والمالية رقم 1098.60 الصادر في 30 ديسمبر 1960 بشأن اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة ، كما وقع تغييره بالقرار رقم 607.61 الصادر في 9 نوفمبر 1961 ولاسيما الفصلين الأول والسادس منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يعين الأشخاص الآتية اسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة لسنتي 1993 و 1994 :

أ) الأعضاء الممثلون لشركات التأمين وتامين المؤمن

الأعضاء الرسميون	الأعضاء النواب
السادة :	السادة :
عثمان بنجلون :	جواد الكتاني :
عبد الجليل الشرايبي :	سعيد الوزاني :
المهدي الوزاني :	عمر بناني :
سعد الكتاني :	مولاي حفيظ العلمي :
حمزة الكتاني :	سبستيان كاسطرو :
الحاج محمد حكم :	محمد أوزال :
فؤاد الفيلالي :	أحمد زينون :
سعد الكانوني :	محمد السعيدي :
المهدي بو غالب :	عبد اللطيف الطاهري :
عبد السلام شريف وزان :	خالد الشدادي :
عبد الرحيم الشرقاوي :	محمد بن يامنة :
عبد الحي بنكيران :	حبيب البلغيتي :
محمد الشرقاوي.	عابد اليعقوبي سوسان.

ب) العضو الممثل للشركة المركزية لتامين المؤمن

العضو الرسمي	العضو النائب
السيد فاروق بنيس.	السيد يحيى الفيلالي.

ج) العضو الممثل لوكلاء التأمين

العضو الرسمي	العضو النائب
السيد سعيد دور.	السيد كمال الشاوي.

د) العضو الممثل لسماسرة التامين

العضو الرسمي	العضو النائب
السيد رشيد الشرقاوي.	السيدة نعيمة سميرس.

المادة الثانية

ينسخ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية المقرر رقم 1555.90 الصادر في 23 من جمادى الآخرة 1411 (2 ديسمبر 1990).

وحرر بالرباط في 18 من صفر 1415 (28 يوليو 1994).

الامضاء : مراد الشريف.

مقرر لوزير المالية والاستثمارات رقم 2030.94 صادر في 18 من صفر 1415 (28 يوليو 1994) يعين بموجبه لسنتي 1993 و 1994 الاعضاء غير الموظفين في اللجن التقنية المتفرعة عن اللجنة الاستشارية للتامينات الخاصة.

وزير المالية والاستثمارات ،

بناء على قرار وزير الاقتصاد الوطني والمالية رقم 1098.60 الصادر في 30 ديسمبر 1960 بشأن اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة ، كما وقع تغييره بالقرار رقم 607.61 الصادر في 9 نوفمبر 1961 ولاسيما الفقرة الأولى من الفصل 5 منه ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يعين الأشخاص الآتي ذكرهم أعضاء غير موظفين في اللجن التقنية الآتي بيانها المتفرعة عن اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة عن سنتي 1993 و 1994 :

1 ـ اللجنة التقنية للادارة والتسيير

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السادة : حمزة الكتاني :	السادة : سعيد الوزاني :
فاروق بنيس :	محمد لحلو :
سعد الكانوني :	عبد اللطيف الطاهري :
المهدي بو غالب :	عابد اليعقوبي سوسان :
عبد الجليل الشرايبي :	سعيد دور :
كمال الشاوي.	عمر بناني.

2 ـ اللجنة التقنية لتامين المؤمن

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السادة : المهدي بو غالب :	السادة : جواد الكتاني :
فاروق بنيس :	المختار جاد :
محمد السعيدي :	محمد ابحماوي :
سعد الكانوني :	محمد الشرقاوي :
عبد الجليل الشرايبي :	عابد اليعقوبي سوسان :
حميد البصري.	عمر بناني.

3 ـ اللجنة التقنية لتامين السيارات

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السادة : عبد الجليل الشرايبي :	السادة : أحمد زينون :
سلام السقاط :	جمال الدين الهاروشي :
سبستيان كاسطرو :	امال الكانوني :
عبد القادر الزراري :	سعيد دور :
محمد السعيدي :	عبد اللطيف الطاهري :
سعيد الوزاني.	محمد ابحماوي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4 ـ اللجنة التقنية لتامين « حوادث الشغل »

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السادة : محمد ابحماوي ؛	السادة : جواد الكتاني ؛
عمر بناني ؛	سعيد دور ؛
امال الكانوني ؛	عبد اللطيف الطاهري ؛
عابد اليعقوبي سوسان ؛	رشيد العدلوني ؛
سبستيان كاسطرو ؛	ادريس هلال ؛
حميد البصري.	محمد بناني.

5 ـ اللجنة التقنية للتامين البحري وتامين النقل

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السيدة : ثريا التازي ؛	السادة : جواد الكتاني ؛
السادة : فاروق بنيس ؛	حميد بويدر ؛
محمد الشرقاوي ؛	حميد البصري ؛
عابد الطاهري ؛	عبد الجليل الشرايبي ؛
عبد اللطيف الطاهري ؛	عبد الرحمن بن يخلف ؛
الدهي مصطفى.	عمر بناني.

6 ـ اللجنة التقنية لتامين الطيران

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السادة : حمزة الكتاني ؛	السادة : حميد البصري ؛
فاروق بنيس ؛	جواد الكتاني ؛
مولاي حفيظ العلمي ؛	مصطفى الدهي ؛
محمد الشرقاوي ؛	كمال الشاوي ؛
عبد الجليل الشرايبي ؛	عمر بناني ؛
خالد الشدادي.	سعيد الوزاني.

7 ـ اللجنة التقنية لتامين المسؤولية العشرية عن البناء

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السادة : حمزة الكتاني ؛	السادة : أمال الكانوني ؛
سعيد دور ؛	سبستيان كاسطرو ؛
مصطفى الدهي ؛	عبد اللطيف الطاهري ؛
عابد اليعقوبي سوسان ؛	محمد الشرايبي ؛
عبد الجليل الشرايبي ؛	عمر بناني ؛
أحمد زينون.	رشيد الشرقاوي.

8 ـ اللجنة التقنية لتامين « الحريق »

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السادة : أمال الكانوني ؛	السادة : ادريس هلال ؛
جواد الكتاني ؛	كمال الشاوي ؛
فاروق بنيس ؛	خالد الشدادي ؛
عبد الوهاب السبتي ؛	عبد الجليل الشرايبي ؛
المهدي بو غالب ؛	سعيد الوزاني ؛
عابد اليعقوبي سوسان.	عمر بناني.

9 ـ اللجنة التقنية لتامين « الحياة »

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السادة : ابراهيم العقاف ؛	السادة : سبستيان كاسطرو ؛
المهدي بو غالب ؛	سعيد دور ؛
حمزة الكتاني ؛	علي صابر ؛
فاروق بنيس ؛	محمد أوزال ؛
عبد الجليل الشرايبي ؛	بوشعيب سبول ؛
سلام السقاط.	رشيد العدلوني.

10 ـ اللجنة التقنية لتامين « الأخطار المتنوعة »

الأعضاء الرسميون :	الأعضاء النواب :
السادة : أمال الكانوني ؛	السادة : محمد ابحماوي ؛
عبد القادر الزراري ؛	عبد الجليل الشرايبي ؛
سبستيان كاسطرو ؛	سلام السقاط ؛
مصطفى الديهي ؛	عمر بناني ؛
عبد اللطيف الطاهري ؛	حميد البصري ؛
رشيد العدلوني.	محمد الشرايبي.

المادة الثانية

ينسخ هذا المقرر الذي ينشر بالجريدة الرسمية المقرر رقم 1556.90 الصادر في 23 من جمادى الآخرة 1411 (12 ديسمبر 1990).

وحرر بالرباط في 18 من صفر 1415 (28 يوليو 1994).

الامضاء : مراد الشريف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

مرسوم رقم 2.93.487 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بإحداث منطقة خاصة للعمل القروي تدعى « دائرة تحسين المرعى » بالمعدر الكبير والواقعة بجماعة المعدر الكبير القروية بدائرة تيزنيت بإقليم تيزنيت.

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.69.171 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليو 1969) بإحداث دوائر تحسين المرعى ؛

وعلى المرسوم رقم 2.69.312 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليو 1969) بتطبيق الظهير الشريف المشار اليه أعلاه ؛

وبعد الاطلاع على محضر اللجنة المحلية لتحسين المرعى خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 2 ديسمبر 1993 ؛

وباقتراح من وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي وبعد استشارة وزير الدولة في الداخلية والاعلام ووزير المالية والاستثمارات ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تحدث بأراضي المراعي الجماعية للمعدر الكبير بجماعة المعدر الكبير القروية بدائرة تيزنيت بإقليم تيزنيت ، بغية وقف تدهورها وإحيائها وترشيد استغلالها ، منطقة خاصة للعمل القروي تدعى « دائرة تحسين المرعى » بالمعدر الكبير على مساحة تقدر بـ 8965 هكتارا.

المادة الثانية

يسند الى وزير الفلاحة والاستثمار الفلاحي ووزير الدولة في الداخلية والاعلام ووزير المالية والاستثمارات كل واحد منهم فيما يخصه تنفيذ ما جاء في هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :
وزير الفلاحة
والاستثمار الفلاحي ،
الامضاء : عبد العزيز مزيان بلفقيه.

وزير الدولة في الداخلية والاعلام ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية والاستثمارات ،
الامضاء : مراد الشريف.

مرسوم رقم 2.94.605 صادر في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994) بتعيين مفتشين للصيدليات

الوزير الأول ،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.59.367 الصادر في 21 من شعبان 1379 (19 فبراير 1960) بتنظيم مزاولة مهن الطب والصيدلة وجراحة الأسنان وبيع العقاقير والقبالة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصل 16 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 257.66 الصادر في 30 من جمادى الأولى 1386 (16 سبتمبر 1966) بتنظيم تفتيش الصيدليات ولاسيما الفصل الأول منه ؛

وباقتراح من وزير الصحة العمومية ،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يعين الأشخاص الآتية أسماؤهم لمزاولة مهام مفتشين للصيدليات :

السيدة مريم البغدادي ، الصيدلية المزاولة عملها في قسم الأدوية بوزارة الصحة العمومية ؛

الآنسة ليلى بنحليمة ، الصيدلية المزاولة عملها في قسم الأدوية بوزارة الصحة العمومية ؛

الآنسة سعاد ابطال ، الصيدلية المزاولة عملها في قسم الأدوية بوزارة الصحة العمومية ؛

الآنسة ليلى حكو ، الصيدلية المزاولة عملها بالمختبر الوطني لمراقبة الأدوية ؛

السيد عبد الحكيم زليم ، الصيدلي المزاول عمله بالمختبر الوطني لمراقبة الأدوية.

المادة الثانية

تنسخ المراسيم رقم 2.88.211 و 2.88.213 و 2.88.214 و 2.88.216 و 2.88.218 الصادرة في 29 من رمضان 1408 (16 ماي 1988) بتعيين مفتشين للصيدليات.

المادة الثالثة

يسند الى وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الآخر 1415 (26 سبتمبر 1994).

الامضاء : عبد اللطيف الفيلالي.

وقعه بالعطف :
وزير الصحة العمومية ،
الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2504.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيبة صفة طبيب « متخصص » وقيدها في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين ».

الأمين العام للحكومة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » والأطباء « المبرزين » ولاسيما الفصلين 1 و 3 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 243.66 بتاريخ 9 ربيع الآخر 1387 (17 يوليو 1967) المتعلق بتطبيق المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) ولاسيما الفصلين 1 و 2 منه ؛

وبعد الاطلاع على الاقتراح الذي عبرت عنه اللجنة الفنية لتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » ووجهه المجلس الوطني لهيئة الأطباء الى الأمانة العامة للحكومة في 7 يونيو 1991 ؛

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية ؛

وعلى الاذن الصادر في 28 أبريل 1994 للدكتورة نزهة الراقي في ممارسة الطب بصفة حرة بالدار البيضاء ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقيد الدكتورة نزهة الراقي في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » في التشريح المرضي.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994).

الامضاء : عبد الصادق الربيع.

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2505.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين ».

الأمين العام للحكومة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » والأطباء « المبرزين » ولاسيما الفصلين 1 و 3 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 243.66 بتاريخ 9 ربيع الآخر 1387 (17 يوليو 1967) المتعلق بتطبيق المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) ولاسيما الفصلين 1 و 2 منه ؛

وبعد الاطلاع على الاقتراح الذي عبرت عنه اللجنة الفنية لتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » ووجهه المجلس الوطني لهيئة الأطباء الى الأمانة العامة للحكومة في 7 يونيو 1991 ؛

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية ؛

وعلى الاذن الصادر في 28 مارس 1994 للدكتور سعيد مفكر في ممارسة الطب بصفة حرة بمكناس ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يقيد الدكتور سعيد مفكر في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » في علم التخدير.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994).

الامضاء : عبد الصادق الربيع.

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2506.94 صادر في 25 من محرم 1415 (5 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين ».

الأمين العام للحكومة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » والأطباء « المبرزين » ولاسيما الفصلين 1 و 3 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 243.66 بتاريخ 9 ربيع الآخر 1387 (17 يوليو 1967) المتعلق بتطبيق المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) ولاسيما الفصلين 1 و 2 منه ؛

وبعد الاطلاع على الاقتراح الذي عبرت عنه اللجنة الفنية لتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » ووجهه المجلس الوطني لهيئة الأطباء الى الأمانة العامة للحكومة في 13 ديسمبر 1991 ؛

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية ؛

وعلى الاذن الصادر في 3 فبراير 1977 للدكتور عبد المجيد كسوس في ممارسة الطب بصفة حرة بوجدة ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يقيد الدكتور عبد المجيد كسوس في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » في الأمراض الجلدية التناسلية.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من محرم 1415 (5 يوليو 1994).

الامضاء : عبد الصادق الربيع.

قرار للامين العام للحكومة رقم 2507.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين ».

الأمين العام للحكومة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » والأطباء « المبرزين » ولاسيما الفصلين 1 و 3 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 243.66 بتاريخ 9 ربيع الآخر 1387 (17 يوليو 1967) المتعلق بتطبيق المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) ولاسيما الفصلين 1 و 2 منه ؛

وبعد الاطلاع على الاقتراح الذي عبرت عنه اللجنة الفنية لتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » ووجهه المجلس الوطني لهيئة الأطباء الى الأمانة العامة للحكومة في 27 سبتمبر 1988 ؛

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية ؛

وعلى الاذن الصادر في 22 يونيو 1994 للدكتور عبد القادر لفحل في ممارسة الطب بصفة حرة بسيدي قاسم ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يقيد الدكتور عبد القادر لفحل في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » في الجراحة العامة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994).

الامضاء : عبد الصادق الربيع.

قرار للامين العام للحكومة رقم 2508.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين ».

الأمين العام للحكومة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » والأطباء « المبرزين » ولاسيما الفصلين 1 و 3 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 243.66 بتاريخ 9 ربيع الآخر 1387 (17 يوليو 1967) المتعلق بتطبيق المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) ولاسيما الفصلين 1 و 2 منه ؛

وبعد الاطلاع على الاقتراح الذي عبرت عنه اللجنة الفنية لتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » ووجهه المجلس الوطني لهيئة الأطباء الى الأمانة العامة للحكومة في 14 ابريل 1994 ؛

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية ؛

وعلى الاذن الصادر في 7 ابريل 1994 للدكتور عبد السلام الطيبة في ممارسة الطب بصفة حرة بالناضور ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يقيد الدكتور عبد السلام الطيبة في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » في أمراض الجلد.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994).

الامضاء : عبد الصادق الربيع.

قرار للامين العام للحكومة رقم 2509.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين ».

الأمين العام للحكومة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » والأطباء « المبرزين » ولاسيما الفصلين 1 و 3 منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى المرسوم الملكي رقم 243.66 بتاريخ 9 ربيع الآخر 1387 (17 يوليو 1967) المتعلق بتطبيق المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) ولاسيما الفصلين 1 و 2 منه ؛

وبعد الاطلاع على الاقتراح الذي عبرت عنه اللجنة الفنية لتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » ووجهه المجلس الوطني لهيئة الأطباء الى الأمانة العامة للحكومة في 25 فبراير 1994 ؛

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية ؛

وعلى الاذن الصادر في 25 أبريل 1994 للدكتور المكي سكيرج في ممارسة الطب بصفة حرة بالدار البيضاء ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يقيد الدكتور المكي سكيرج في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » في أمراض الرئة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994).

الامضاء : عبد الصادق الربيع.

قرار للأمين العام للحكومة رقم 2510.94 صادر في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994) بتخويل طبيب صفة طبيب « متخصص » وقيده في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين ».

الأمين العام للحكومة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » والأطباء « المبرزين » ولاسيما الفصلين 1 و 3 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 243.66 بتاريخ 9 ربيع الآخر 1387 (17 يوليو 1967) المتعلق بتطبيق المرسوم الملكي المشار اليه أعلاه المعتبر بمثابة قانون رقم 46.66 بتاريخ 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) ولاسيما الفصلين 1 و 2 منه ؛

وبعد الاطلاع على الاقتراح الذي عبرت عنه اللجنة الفنية لتخويل صفة الأطباء « المتخصصين » ووجهه المجلس الوطني لهيئة الأطباء الى الأمانة العامة للحكومة في 21 ديسمبر 1990 ؛

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية ؛

وعلى الاذن الصادر في 22 يونيو 1994 للدكتور نور الدين روض في ممارسة الطب بصفة حرة بمراكش ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يقيد الدكتور نور الدين روض في قائمة أطباء القطاع الخاص المخولين صفة أطباء « متخصصين » في أمراض النساء والتوليد.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من محرم 1415 (7 يوليو 1994).

الامضاء : عبد الصادق الربيع.

قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر رقم 2033.94 صادر في 4 محرم 1415 (14 يونيو 1994) بتتميم القرار رقم 1375.92 الصادر في 3 ربيع الأول 1413 (فاتح سبتمبر 1992) بتعيين أمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم.

وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الاطر ،

بعد الاطلاع على قرار وزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر رقم 1375.92 الصادر في 3 ربيع الأول 1413 (فاتح سبتمبر 1992) بتعيين آمرين مساعدين بالصرف ونواب عنهم ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تتمم على النحو التالي المادة الأولى من القرار المشار اليه أعلاه رقم 1375.92 الصادر في 3 ربيع الأول 1413 (فاتح سبتمبر 1992) :

« المادة الأولى. – يعين الموظفون الآتية أسماؤهم الأولون آمرين مساعدين والآخرون نوابا عنهم .....

« .....

الاختصاص الترابي	الآمرون المساعدون بالصرف	النواب	المحاسبون المكلفون
اقليم اسا – الزاك	عبد الرحيم النوغيي ، مدير اقليمي للأشغال العمومية باسا – الزاك	– عدي شجري ؛ – يوسف وحمي.	محصل المالية باسا – الزاك

(الباقي لا تغيير فيه).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 محرم 1415 (14 يونيو 1994).

الامضاء : محمد حصاد.

قرار لوزير السياحة رقم 2402.94 صادر في 7 ربيع الأول 1415 (16 اغسطس 1994) بتعيين أمر مساعد بالصرف ونائب عنه

وزير السياحة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه :

وبعد موافقة وزير المالية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يعين السيد أحمد عرفة ، عامل اقليم الجديدة ، أمرا مساعدا لصرف الاعتمادات المفوضة اليه من لدن وزير السياحة من ميزانية وزارة السياحة.

المادة الثانية

إذا تغيب السيد أحمد عرفة أو عاقه عائق ناب عنه السيد جواد عبد القادر ، الكاتب العام بنفس الاقليم المشار اليه أعلاه.

المادة الثالثة

تبين في تفويض الاعتمادات المسند الى الآمر المساعد بالصرف المشار اليه في المادة الأولى أعلاه فقرات الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

المادة الرابعة

المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها أعلاه هو الخازن الاقليمي بالجديدة.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 ربيع الأول 1415 (16 اغسطس 1994).

الامضاء : سيرج بيردوكو.

قرار لوزير السياحة رقم 2403.94 صادر في 7 ربيع الأول 1415 (16 اغسطس 1994) بتعيين آمر مساعد بالصرف ونائب عنه

وزير السياحة ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه :

وبعد موافقة وزير المالية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يعين السيد مولاي مصطفى آيت سيدي موما ، عامل عمالة الاسماعيلية ، آمرا مساعدا لصرف الاعتمادات المفوضة اليه من لدن وزير السياحة من ميزانية وزارة السياحة.

المادة الثانية

إذا تغيب السيد مولاي مصطفى آيت سيدي موما أو عاقه عائق ناب عنه السيد مصطفى بلقولة ، الكاتب العام بنفس العمالة.

المادة الثالثة

تبين في تفويض الاعتمادات المسند الى الآمر المساعد بالصرف المشار اليه في المادة الأولى أعلاه فقرات الميزانية التي يقوم بصرف النفقات منها.

المادة الرابعة

المحاسب المكلف بالعمليات المشار اليها أعلاه هو الخازن الجهوي بمكناس.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 ربيع الأول 1415 (16 اغسطس 1994).

الامضاء : سيرج بيردوكو.

الإذن في ممارسة الهندسة المعمارية

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2511.94 صادر في 2 صفر 1415 (12 يوليو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1738) للسيد محمد حبيبي ، الحامل لدبلوم مهندس معماري مسلم من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط بتاريخ 29 ديسمبر 1987 ، أن يحمل صفة مهندس معماري ويمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفه مستقلا مع جعل مكتبه بمدينة القنيطرة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2512.94 صادر في 20 من محرم 1415 (30 يونيو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1735) للسيد محمد برادة ، الحامل لدبلوم مهندس معماري مسلم من المعهد العالي للهندسة المعمارية فكتور هورتا ببروكسيل بتاريخ 26 سبتمبر 1985 ، أن يحمل صفة مهندس معماري ويمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفه مستقلا مع جعل مكتبه بمدينة الدار البيضاء.

* * *

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2513.94 صادر في 24 من محرم 1415 (4 يوليو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1733) للسيدة امال رطل بناني ، الحاملة لشهادة دبلوم مهندس معماري مسلمة من مدير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط اثناء دورة يونيو 1990 ان تحمل صفة مهندس معماري وتمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفها مستقلة مع جعل مكتبها بمدينة الرباط.

* * *

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2514.94 صادر في 28 من محرم 1415 (8 يوليو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1736) للسيدة سهام ابن كيران ، الحاملة لدبلوم مهندس معماري مسلم من المدرسة الخاصة للهندسة المعمارية بباريز بتاريخ 24 يوليو 1992 ، ان تحمل صفة مهندس معماري وتمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفها مستقلة مع جعل مكتبها بمدينة فاس.

* * *

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2515.94 صادر في 28 من محرم 1415 (8 يوليو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1731) للسيد محمد الوسيني ، الحامل لدبلوم مهندس معماري مسلم من المعهد العالي للهندسة المعمارية فكتور هورتا ببروكسيل بتاريخ 23 سبتمبر 1988 ، ان يحمل صفة مهندس معماري ويمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفه مستقلا مع جعل مكتبه بمدينة الرباط.

* * *

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2516.94 صادر في 28 من محرم 1415 (8 يوليو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1718) للسيدة الينا ماروسفا حرم شرقاوي ، الحاملة لدبلوم مهندس معماري مسلم من معهد بوليتيكنيك بسراثوف بتاريخ 26 يونيو 1984 ، ان تحمل صفة مهندس معماري وتمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفها مستقلة مع جعل مكتبها بمدينة مكناس.

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2517.94 صادر في 28 من محرم 1415 (8 يوليو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1734) للسيد كمال امرنيس ، الحامل لشهادة دبلوم مهندس معماري مسلمة من مدير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط اثناء دورة يونيو 1991 ، أن يحمل صفة مهندس معماري ويمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفه مستقلا مع جعل مكتبه بمدينة تطوان.

* * *

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2518.94 صادر في 2 صفر 1415 (12 يوليو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1730) للسيد عبد اللطيف الخضاري ، الحامل لشهادة دبلوم مهندس معماري مسلمة من المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط في 29 ديسمبر 1987 ، أن يحمل صفة مهندس معماري ويمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفه مستقلا مع جعل مكتبه بمدينة طنجة.

* * *

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2519.94 صادر في 21 من محرم 1415 (فاتح يوليو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1719) للسيدة ليلى مخشيف حرم حبان ، الحاملة لدبلوم مهندس معماري مسلم من المدرسة العليا للبناء والأشغال العمومية باوديسا بتاريخ 30 يونيو 1986 ، ان تحمل صفة مهندس معماري وتمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفها مستقلة مع جعل مكتبها بمدينة طنجة.

* * *

بموجب قرار للأمين العام للحكومة رقم 2520.94 صادر في 26 من محرم 1415 (6 يوليو 1994) يؤذن (الاذن رقم 1737) للسيد عبد الكريم مليائي ، الحامل لدبلوم مهندس معماري مسلم من جامعة دكلي ستودي بجنوبة (ايطاليا) بتاريخ 19 ابريل 1988 ، ان يحمل صفة مهندس معماري ويمارس الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص بوصفه مستقلا مع جعل مكتبه بمدينة فاس.

نظام المياه

اعلانات بإجراء ابحاث

بموجب قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر رقم 2553.94 صادر في 5 ربيع الآخر 1415 (12 سبتمبر 1994) سيجرى بدائرة صفرو من 19 أكتوبر 1994 الى 17 نوفمبر 1994 بحث علني في طلب السيد أحمد وريتي ، الساكن بـ 20 تجزئة سجلماسة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من باطن الأرض ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه ثلاثة (3) لترات في الثانية وذلك من أجل سقي عقار للملك المسمى « عزيز » يقع بمزارع النهاليل بجماعة اغبالو اقورار.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة صفرو بإقليم صفرو.

* * *

بموجب قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر رقم 2554.94 صادر في 7 ربيع الآخر 1415 (14 سبتمبر 1994) سيجرى بدائرة المنزل من 26 أكتوبر 1994 الى 24 نوفمبر 1994 بحث علني في طلب السيد عبد الرحمان العياشي ، الساكن بدوار امغيلة الترخيص له في اخذ الماء بواسطة الضخ من وادي ازلول ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 5 لترات في الثانية وذلك من أجل سقي ملك يسمى « القنطرة البالية » يقع بدوار امغيلة بقيادة بني يازغة.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة المنزل بإقليم صفرو.

* * *

بموجب قرار لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر رقم 2555.94 صادر في 7 ربيع الآخر 1415 (14 سبتمبر 1994) سيجرى بدائرة خنيفرة من 26 أكتوبر 1994 الى 24 نوفمبر 1994 بحث علني في طلب السيدة فاطنة مريشا ، الساكنة بامغاس بقيادة مريرت الترخيص لها في أخذ الماء بواسطة الضخ من وادي ايفران ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 1.5 لترا في الثانية وذلك من أجل سقي ملك يسمى « القنطرة » يقع بامغاس بقيادة مريرت.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة خنيفرة بإقليم خنيفرة.

* * *

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2556.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) سيجرى بدائرة بيوكرى لمدة ثمانية أيام ابتداء من 5 ديسمبر 1994 بحث علني في طلب السيد الحاج الحسين هماوي الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من باطن الأرض ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 322 مترا مكعبا وذلك من أجل سقي ملك يسمى « بعارير وازرو » مساحته 47 هكتارا و 14 آرا و 70 سنتيارا يقع بدوار تين آيت ابراهيم.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة بيوكرى بإقليم اشتوكة ـ آيت باها.

* * *

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2557.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) سيجرى بدائرة بيوكرى لمدة ثمانية أيام ابتداء من 6 ديسمبر 1994 بحث علني في طلب السيد الحسين اعراب ومن معه الترخيص لهم في اخذ الماء بواسطة الضخ من باطن الأرض ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 374 مترا مكعبا وذلك من أجل سقي ملك يسمى « آيت واعراب » مساحته 11 هكتارا و 23 آرا و 50 سنتيارا يقع بدوار توسوس بجماعة بلفاع.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة بيوكرى بإقليم اشتوكة ـ آيت باها.

* * *

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2558.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) سيجرى بدائرة بيوكرى لمدة ثمانية أيام ابتداء من 5 ديسمبر 1994 بحث علني في طلب السيد ابراهيم بوتزمي الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من باطن الأرض ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 75 مترا مكعبا وذلك من أجل سقي ملك يسمى « بتات 16 » مساحته 5 هكتارات و 75 آرا يقع بدوار اغرايس بجماعة وادي الصفا.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة بيوكرى بإقليم اشتوكة ـ آيت باها.

* * *

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2559.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) سيجرى بدائرة بيوكرى لمدة ثمانية أيام ابتداء من 5 ديسمبر 1994 بحث علني في طلب الجماعة النيابية لأراضي الجموع والسيد محمد اوالسعيدي الترخيص لهم في أخذ الماء بواسطة الضخ من باطن الأرض ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 83 مترا مكعبا وذلك من أجل سقي ملك يسمى « سيدي عبد الرحمان » مساحته 3 هكتارات يقع بدوار الرجيلة بجماعة آيت اعميرة.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة بيوكرى بإقليم اشتوكة ـ آيت باها.

* * *

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2560.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) سيجرى بقيادة ماسة لمدة ثمانية أيام ابتداء من 6 ديسمبر 1994 بحث علني في طلب شركة ماريسا I الترخيص لها في اخذ الماء بواسطة الضخ من باطن الأرض ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 580 مترا مكعبا وذلك من أجل سقي ملك يسمى «مسعود » مساحته 20 هكتارا وآران اثنان يقع بجماعة بلفاع.

وقد وضع الملف بمكاتب قيادة ماسة بإقليم اشتوكة ـ آيت باها.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بموجب قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 2561.94 صادر في 23 من ربيع الأول 1415 (فاتح سبتمبر 1994) سيجرى بدائرة بيوكرى لمدة ثمانية أيام ابتداء من 5 ديسمبر 1994 بحث علني في طلب السيد ابراهيم جوهري الترخيص له في أخذ الماء بواسطة الضخ من باطن الأرض ، ويبلغ الصبيب المستمر المطلوب الحصول عليه 374 مترا مكعبا وذلك من أجل سقي ملك يسمى « ادوز » مساحته 16 هكتارا و 62 آرا و 62 سنتيارا يقع بجماعة آيت عميرة.

وقد وضع الملف بمكاتب دائرة بيوكرى بإقليم اشتوكة – آيت باها.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العامة

نصوص خاصة

وزارة الشؤون الثقافية

مرسوم رقم 2.94.222 صادر في 13 من ذي الحجة 1414 (24 ماي 1994) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الثقافية.

الوزير الأول ،

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 62 منه ؛

وبعد الاطلاع على الظهير الشريف رقم 1.93.447 الصادر في 2 جمادى الآخرة 1414 (17 نوفمبر 1993) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.93.44 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993) في شأن وضعية الكتاب العامين للوزارات ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المجتمع في 29 من ذي القعدة 1414 (11 ماي 1994) ،

رسم ما يلي :

المادة 1

تناط بوزارة الشؤون الثقافية مهمة اعداد وتنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالتراث والتنمية الثقافية والفنية.

وتتولى لهذه الغاية مع مراعاة الاختصاصات الممنوحة الى الوزارات الاخرى بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل القيام بما يلي :

- توحيد التوجهات وتنسيق الأعمال الهادفة إلى تقوية النسيج الثقافي الوطني ؛
- المساهمة باتصال مع الوزارات والمصالح المعنية في النهوض بالثقافة الوطنية والحفاظ على خاصياتها ؛
- استخدام جميع الوسائل الكفيلة بضمان ازدهارها واشعاعها ؛
- استخدام جميع الوسائل الملائمة لمتابعة ودعم كل عمل أو مبادرة ترمي الى الحفاظ على التراث الثقافي الوطني وصيانته واستثماره ؛
- ابتكار واعداد استراتيجية محكمة للتنمية الثقافية على المستوى الجهوي والمحلي قصد الرفع من المستوى الثقافي الوطني ؛
- المساهمة في تنشيط العمل الثقافي والنهوض به ؛
- القيام باحداث وادارة المؤسسات الثقافية للتأهيل والتعليم الفني الداخل نشاطها في نطاق اختصاصها ؛
- تنشيط وتشجيع أعمال الابداع والبحث في مجالات الثقافة والفن والادب ؛
- إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المطبقة على المجالين الثقافي والفني وكذا المهن المرتبطة بهما والسهر على تطبيقها ؛
- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات والمؤسسات والجمعيات الثقافية والفنية داخل المغرب وخارجه ؛
- المساهمة باتصال مع الوزارات المعنية في حماية البيئة ولاسيما البيئة الثقافية ؛
- القيام بدراسات تعريفية واستطلاعية في الميدانين الثقافي والفني على المستوى المحلي والجهوي وإعداد البرامج المتعلقة بها.

المادة 2

تشتمل وزارة الشؤون الثقافية بالاضافة إلى ديوان الوزير على إدارة مركزية ومصالح خارجية.

المادة 3

تشتمل الادارة المركزية على :

- الكتابة العامة ؛
- المفتشية العامة ؛
- مديرية التراث الثقافي ؛
- مديرية التنمية الثقافية ؛
- مديرية الفنون ؛
- مديرية الكتاب والخزانات والمحفوظات ؛
- قسم الموارد البشرية والشؤون العامة.

المادة 4

يمارس الكاتب العام الاختصاصات المسندة إليه بالمرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.93.44 بتاريخ 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993).

المادة 5

تناط بالمفتشية العامة التابعة مباشرة للوزير مهمة إطلاعه على سير المصالح المركزية والخارجية وبحث كل طلب يعهد به إليها والقيام بناء على تعليماته بجميع أعمال التفتيش والبحث والدراسة.

المادة 6

تناط بمديرية التراث الثقافي مهمة العمل بمختلف الوسائل الملائمة على حماية التراث المعماري والاثري والاتنوغرافي ومختلف الثروات الفنية الوطنية والحفاظ عليها وترميمها وتعهدها والتعريف بها.

وتتولى لهذه الغاية :

- القيام بالدراسات والأبحاث والتحريات اللازمة للتعريف بالعناصر القائم عليها التراث الثقافي واتخاذ التدابير الملائمة للمحافظة عليه واستثماره ؛
- السهر على التسيير التقني لمفتشيات المعالم التاريخية والمواقع الطبيعية ؛
- دراسة وحماية التراث الأثري الوطني ؛
- برمجة الأبحاث الأثرية وتنظيم ومراقبة أوراش الحفريات ؛
- القيام بكل عمل من أعمال التنشيط كفيل بإبراز قيمة التراث الثقافي ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- وضع جرد للممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة التي تعتبر جزءا من التراث الثقافي والفني والاتنوغرافي ؛
- جمع الوثائق المستند اليها في وضع الجرد المذكور والسهر على ترتيبها والمحافظة عليها ؛
- التعريف بالثروات الاثرية والاتنوغرافية وكذا الثروات المتصلة بالمعالم التاريخية للبلاد وذلك بواسطة منشورات متخصصة ومعارض ومناظرات وتظاهرات أخرى ؛
- القيام بأعمال صيانة وانقاذ جوانب التراث الوطني ولاسيما منها التقاليد الشفهية والأعراف والعادات والفنون والحرف الأصيلة والمحفوظات الصوتية والتعريف بطابعها الأصيل ؛
- صون التراث المتحفي بتوفير الشروط اللازمة للمحافظة عليه وحمايته ؛
- إبراز قيمة التحف والتعريف بها بواسطة المعارض والمنشورات ؛
- القيام بالتسيير العلمي للمتاحف ومراقبتها وتفتيشها ؛
- السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمحافظة على التراث الثقافي وحمايته.

وتشمل مديرية التراث الثقافي على :

* قسم الدراسات والتدخلات التقنية الذي يضم :
- مصلحة الدراسات والتوثيق العلمي ؛
- مصلحة التدخلات التقنية ؛

* قسم تسيير شؤون المعالم التاريخية والمواقع الطبيعية الذي يضم :
- مصلحة التسيير ؛
- مصلحة إبراز القيمة وترتيب المعالم التاريخية والمواقع الطبيعية وترتيبها ؛

* قسم الجرد العام للتراث الذي يضم :
- مصلحة الجرد العام والتحريات ؛
- مصلحة النشرات والنهوض بالتراث ؛
- مصلحة التقاليد والأعراف والعادات.

* قسم المتاحف الذي يضم :
- مصلحة تسيير المتاحف ؛
- مصلحة صيانة التحف واقتناءها.

المادة 7

تناط بمديرية التنمية الثقافية مهمة تحديد وتنفيذ مشاريع وأعمال نشر الثقافة وتنميتها باتصال مع الوزارات والهيئات المعنية قصد تقوية النسيج الثقافي الوطني.

ويعهد اليها لهذه الغاية بما يلي :

- المساهمة في إحداث وتسيير دور الثقافة ؛
- دراسة مشاريع وأعمال التوزيع والتنشيط والتنمية الثقافية في حظيرة دور الثقافة واقتراحها وتنفيذها ؛
- استعمال واسع النطاق للوسائل السمعية البصرية قصد التعريف بالقطاع الثقافي والفني وتنميته ؛
- تنظيم المناظرات والندوات واللقاءات وجميع التظاهرات الاخرى ذات الطابع الثقافي ؛
- القيام باتصال مع الوزارات المعنية ، بتحديد وتنمية أعمال الشراكة والتعاون الثقافي والتربوي فيما بين الوزارات ؛
- تشجيع وتنمية الأعمال الثقافية المشتركة مع الجمعيات والمؤسسات وغيرها من الهيئات المساهمة في التنمية الثقافية ؛
- النهوض بمبدأ لا مركزية العمل الثقافي عبر الجهات بإقامة علاقات تعاون مع الجماعات المحلية ؛
- النهوض بإنجاز البنيات التحتية الثقافية بتعاون مع الجماعات المحلية ؛
- المساهمة في اتخاذ المبادرات المحلية والجهوية في ميدان البنيات التحتية الثقافية بإجراء دراسات وتقديم إرشادات في المجال التقني ؛
- دراسة الحاجات وإعداد الاستراتيجيات الثقافية الملائمة بتشاور مع الجماعات المحلية ؛
- القيام بتنسيق متبادل مع الجماعات المحلية في ميادين تطوير العمل الثقافي وصيانة التراث الثقافي وفيما يتعلق بصلاحية المشاريع الثقافية المراد إنجازها وذلك باتصال مع المديريات المعنية التابعة لوزارة الشؤون الثقافية ؛
- القيام على المستوى المحلي بتنسيق الاعمال الرامية الى إدماج العمل الثقافي في المشاريع الاجتماعية الاقتصادية وبتتبعها وتقييمها ؛
- تنمية المبادلات وعلاقات التعاون في المجال الثقافي ؛
- السهر على تنفيذ الالتزامات الدولية المترتبة على الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالثقافة ؛
- إعداد مشاريع التعاون التقني المتفق عليها مع البلدان والهيئات الدولية والجهوية الاخرى والسهر على إنجازها ؛
- المساهمة في إشعاع الثقافة المغربية بالخارج والرفع من قيمتها ؛
- القيام بتعاون مع مديريات الوزارة بجميع الابحاث والدراسات والبرامج الرامية الى تكوين الموظفين واستكمال خبرتهم.

وتشتمل مديرية التنمية الثقافية على :

* قسم دور الثقافة الذي يضم :
- مصلحة التجهيزات الثقافية والدراسات التقنية ؛
- مصلحة التنشيط الثقافي ؛
- مصلحة الوسائل السمعية البصرية ؛

* قسم التدخلات الثقافية الذي يضم :
- مصلحة التظاهرات الثقافية ؛
- مصلحة العلاقات مع الجمعيات.

* قسم التنسيق الثقافي مع الجماعات المحلية الذي يضم :
- مصلحة المشاريع والمساعدة التقنية ؛
- مصلحة تنسيق البرامج الثقافية.

* قسم التعاون الثقافي والتكوين الذي يضم :
- مصلحة المبادلات الثقافية ؛
- مصلحة التكوين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة 8

تناط بمديرية الفنون مهمة تطوير وتنمية مجالات المسرح والموسيقى وفنون الرقص والفنون التشكيلية وتحديد الأعمال الرامية الى تشجيع ودعم الابداع الفني والسهر على نشره وتبليغه.

ويعهد اليها لهذه الغاية بما يلي :

- النهوض بالابداع الفني بجميع أشكاله ودعمه ؛
- التشجيع والمساعدة على إحداث فرق في ميادين المسرح والموسيقى وفنون الرقص وكذا تعاونيات وقاعات للفنون المرئية ؛
- السهر على اعداد برامج التعليم والتأهيل الفني وتتبع انجازها باتصال مع مؤسسات التعليم الفني ؛
- العمل على احداث قاعات للعروض والاروقة ومؤسسات التكوين والتعليم الفني ؛
- تنظيم تداريب للتكوين والتوعية ؛
- تشجيع نشر الاعمال الفنية بتنظيم مهرجانات وعروض موسيقية ولقاءات ؛
- دعم الجمعيات التي تساهم في النهوض بالاعمال الفنية ؛
- تنظيم معارض وطنية وجهوية ودولية ؛
- العمل على التعريف بالفنون والتعابير الشعبية بواسطة النشرات وتنظيم التظاهرات ؛
- القيام باتصال مع الوزارات المعنية بإبراز قيمة تراث الفنون واساليب التعبير الشعبية عن طريق المساهمة في انشاء المجموعات والقيام باعمال التوعية.

وتشتمل مديرية الفنون على :

* قسم المسرح الذي يضم :
- مصلحة الابداع والترويج المسرحي ؛
- مصلحة التعليم المسرحي.
* قسم الموسيقى وفنون الرقص الذي يضم :
- مصلحة مؤسسات تعليم الموسيقى وفنون الرقص ؛
- مصلحة الابداع والترويج الموسيقي ؛
- مصلحة فنون الرقص ؛
* قسم الفنون التشكيلية الذي يضم :
- مصلحة دعم ابداع الفنون التشكيلية ؛
- مصلحة المعارض والترويج ؛
* قسم الفنون والتعابير الشعبية الذي يضم :
- مصلحة الدراسات والابحاث ؛
- مصلحة التنمية والنشر.

المادة 9

تناط بمديرية الكتاب والخزانات والمحفوظات مهمة السهر على اعداد التدابير الرامية الى النهوض بالكتاب وطبعه ونشره وتنفيذ ودعم وتنمية شبكة الخزانات وتنسيق استغلال تراث المحفوظات الوطني من الجهة المادية والعلمية.

ويعهد اليها لهذه الغاية بما يلي :

- ابداء آراء واقتراحات تتعلق باعداد سياسة اجمالية وبرنامج عام للنهوض بالكتاب ؛
- مساعدة المؤسسات المعنية في تنفيذ تدابير التشجيع على الاستثمار في ميادين نشر الكتاب وانتاجه وتوزيعه ؛
- تنظيم قاعات ومعارض للكتاب على المستوى الوطني والجهوي والدولي والمشاركة في التظاهرات المماثلة المنظمة بالخارج ؛
- تنظيم الندوات واللقاءات والمناظرات الوطنية والدولية حول الحرف المرتبطة بالكتاب ؛
- تشجيع جميع التظاهرات التي من شأنها ان تساهم في اشعاع الكتاب وتنمية الابداع الادبي ولاسيما بمنح جوائز ومساعدات واعانات مالية ؛
- جمع المنشورات الصادرة عن الوزارة والسهر على توزيعها ؛
- النهوض بالقراءة عن طريق احداث خزانات ومراكز للمطالعة وحملات للتوعية بواسطة حافلات ـ مكتبات والمكتبات المتنقلة سواء داخل الحواضر أو القرى ؛
- دعم وتشجيع النشر المغربي باقتناء كتب لفائدة الخزانات العامة ؛
- تعميم استخدام تقنيات اشرطة التصوير الدقيق في الخزانات التابعة للوزارة ؛
- القيام بربط الصلة مع المركز الوطني للتراث المخطوط قصد صيانة وحماية هذا التراث وتنسيق اعماله ؛
- السهر على تنسيق جميع الاعمال التي لها علاقة بالمحفوظات ؛
- اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لانجاز المهام المسندة اليها.

وتشتمل مديرية الكتاب والخزانات والمحفوظات على :

* قسم تعميم الكتاب الذي يضم :
- مصلحة دعم الكتاب ؛
- مصلحة التظاهرات والمعارض ؛
- مصلحة النشر ؛
* قسم الخزانات والمحفوظات الذي يضم :
- مصلحة برمجة وتسيير الخزانات ؛
- مصلحة المخطوطات ؛
- مصلحة الوثائق.

المادة 10

تناط بقسم الموارد البشرية والشؤون العامة مهمة تدبير الموارد البشرية وجميع قضايا الوزارة ذات الطابع الاداري والمالي.

ويعهد اليه لهذه الغاية بما يلي :

- تدبير جميع الموارد البشرية للوزارة ؛
- تنفيذ كل عمل من اعمال الدعم الهادفة الى تحسين مردودية الموظفين ؛

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- السهر على حسن سير الاعمال الاجتماعية ؛
- اعداد ميزانية الوزارة وتنفيذها وتتبع تنفيذها ؛
- تدبير منقولات وعقارات الوزارة ؛
- دراسة جميع الاقتراحات المتعلقة بتحسين وتحيين الاجراءات والمناهج المتعلقة بادارة شؤون الوزارة ؛
- تتبع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تقوم الوزارة باعدادها وكذا معالجة المنازعات التي تكون الدولة ممثلة فيها من لدن وزارة الشؤون الثقافية ؛
- السهر على التوفيق المستمر بين بنيات الوزارة وتطور اعمالها ؛
- القيام بتخطيط وادارة الاعمال المعلوماتية والنظم الاعلامية الضرورية لجميع مديريات ومصالح الوزارة ؛
- تنسيق وجمع الوثائق والسهر على نشرها ؛
- تتبع اعمال النشر والطبع بتنسيق مع المطبعة « دار المناهل ».

ويشتمل قسم الموارد البشرية والشؤون العامة على :

- مصلحة الموظفين والشؤون الاجتماعية ؛
- مصلحة المحاسبة والميزانية ؛
- مصلحة التجهيز والمعدات ؛
- المصلحة القانونية ؛
- مصلحة المعلوماتية والتوثيق ؛
- مصلحة المطبعة « دار المناهل ».

المادة 11

تحدث المصالح الخارجية لوزارة الشؤون الثقافية ويحدد تنظيمها واختصاصاتها ودوائر نفوذها الترابي بقرار لوزير الشؤون الثقافية يؤشر عليه وزير المالية والسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الادارية.

المادة 12

تحدد اختصاصات مختلف المصالح المركزية وتنظيمها الداخلي بقرار لوزير الشؤون الثقافية.

المادة 13

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وينسخ ويعوض المرسوم رقم 2.75.443 الصادر في 17 من شعبان 1395 (26 أغسطس 1975) في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الثقافية ، كما وقع تغييره وتتميمه.

على ان العمل يظل جاريا باحكام القرار رقم 546.87 الصادر في 3 صفر 1407 (8 أكتوبر 1986) باحداث مندوبيات وزارة الشؤون الثقافية في الاقاليم والعمالات وذلك الى حين نشر القرار المشار اليه في المادة 11 من هذا المرسوم.

المادة 14

يسند تنفيذ هذا المرسوم الى وزير الشؤون الثقافية ووزير المالية والوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 13 من ذي الحجة 1414 (24 ماي 1994).

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :

وزير الشؤون الثقافية ،

الامضاء : محمد علال سيناصر.

وزير المالية ،

الامضاء : محمد سكوه.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الادارية ،

الامضاء : عزيز حسبي.

وزارة العدل

قرار لوزير العدل رقم 2671.94 صادر في 7 ربيع الآخر 1415 (14 سبتمبر 1994) بإجراء امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثانية.

وزير العدل ،

بناء على المرسوم رقم 2.73.688 الصادر في 27 من شوال 1394 (12 نوفمبر 1974) بمثابة النظام الأساسي الخاص بموظفي ادارة السجون واعادة التربية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم 1172.89 بتاريخ 4 محرم 1410 (7 اغسطس 1989) بتنظيم امتحان الكفاءة المهنية الخاص بولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثانية ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجرى يوم 25 ديسمبر 1994 امتحان الكفاءة المهنية قصد ولوج درجة مدير مؤسسة من الطبقة الثانية بمركز القنيطرة (عدد المناصب 44).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات التسجيل الى مديرية ادارة السجون قبل 20 نوفمبر 1994 وهو آخر أجل.

وحرر بالرباط في 7 ربيع الآخر 1415 (14 سبتمبر 1994).

عن وزير العدل وبتفويض منه :
مدير ادارة السجون واعادة التربية ،
الامضاء : محمد ليديدي.

وزارة الصحة العمومية

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 2664.94 صادر في فاتح ربيع الآخر 1415 (8 سبتمبر 1994) بإجراء امتحان الأهلية المهنية لولوج درجة محرر ممتاز.

وزير الصحة العمومية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.62.345 الصادر في 15 من صفر 1383 (8 يوليو 1963) بشأن النظام الخاص بأسلاك الادارة المركزية والموظفين المشتركين بالادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 3.253.81 الصادر في 30 من جمادى الآخرة 1401 (5 ماي 1981) ؛

وعلى قرار الوزير الأول رقم 3.253.81 الصادر في 30 من جمادى الآخرة 1401 (5 ماي 1981) بسن نظام امتحان الأهلية المهنية لولوج درجة محرر ممتاز ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجرى بالرباط ابتداء من 27 نوفمبر 1994 امتحان الأهلية المهنية لولوج درجة محرر ممتاز.

يفتح هذا الامتحان في وجه المحررين العاملين بوزارة الصحة العمومية والذين قضوا على الأقل أربع (4) سنوات من الخدمة بهذه الصفة.

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات الترشيح للمشاركة في الامتحان المذكور إلى مديرية الموارد البشرية ، قسم الموظفين مصلحة الموظفين الاداريين ، قبل 11 نوفمبر 1994.

وحرر بالرباط في فاتح ربيع الآخر 1415 (8 سبتمبر 1994).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

قرار لوزير الصحة العمومية رقم 2665.94 صادر في 28 من ربيع الأول 1415 (6 سبتمبر 1994) بإجراء امتحان الأهلية المهنية لولوج درجة مقتصد مساعد ممتاز.

وزير الصحة العمومية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 1178.66 الصادر في 22 من شوال 1386 (12 فبراير 1967) بمثابة النظام الخاص بموظفي وزارة الصحة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما بالمرسوم رقم 2.82.574 الصادر في 20 من جمادى الآخرة 1403 (4 أبريل 1983) ؛

وعلى قرار وزير الصحة العمومية رقم 1104.74 الصادر في 16 من شوال 1394 (فاتح نوفمبر 1974) بسن نظام امتحان الأهلية المهنية لولوج درجة مقتصد مساعد ممتاز ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجرى بالرباط ابتداء من 13 نوفمبر 1994 امتحان الأهلية المهنية لولوج درجة مقتصد مساعد ممتاز.

يفتح الامتحان في وجه المقتصدين المساعدين العاملين بوزارة الصحة العمومية والمتوفرين على الأقل على أربع (4) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات الترشيح للمشاركة في الامتحان المذكور إلى مديرية الموارد البشرية ، قسم الموظفين مصلحة الموظفين الاداريين ، قبل 28 أكتوبر 1994.

وحرر بالرباط في 28 من ربيع الأول 1415 (6 سبتمبر 1994).

الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

وزارة التربية الوطنية

قرار مشترك لوزير التربية الوطنية ووزير الصحة العمومية رقم 2666.94 صادر في 28 من ربيع الأول 1415 (6 سبتمبر 1994) بإجراء مباراة لتعيين داخليين بالمركز الاستشفائي ابن رشد بالدار البيضاء.

وزير التربية الوطنية ،

ووزير الصحة العمومية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 410.67 الصادر في 13 من ربيع الأول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.91.527 الصادر في 21 من ذي القعدة 1413 (13 ماي 1993) المتعلق بوضعية الطلبة الخارجيين والداخليين والمقيمين بالمراكز الاستشفائية ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القرار المشترك لوزير التربية الوطنية ووزير الصحة العمومية رقم 1464.93 بتاريخ 19 يوليو 1993 بتحديد اختبارات القسم الداخلي بالمراكز الاستشفائية وإجراءات تنظيمها ،

قررا ما يلي :

المادة الأولى

تجرى بكلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء مباراة لتعيين داخليين بالمركز الاستشفائي ابن رشد بالدار البيضاء يوم 12 ديسمبر 1994 ويحدد عدد المناصب المتبارى في شأنها في ستين منصبا :

- المرشحون المدنيون : 60 منصبا.

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات الترشيح إلى كلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء قبل 12 نوفمبر 1994.

وحرر بالرباط في 28 من ربيع الأول 1415 (6 سبتمبر 1994).

وزير التربية الوطنية ،
الامضاء : محمد الكنبديري.

وزير الصحة العمومية ،
الامضاء : الدكتور عبد الرحيم الهروشي.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بتنشيط الاقتصاد

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بتنشيط الاقتصاد رقم 2618.94 صادر في 9 ربيع الآخر 1415 (16 سبتمبر 1994) بإجراء مباراة لتوظيف أعوان الخدمة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بتنشيط الاقتصاد ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيو 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج أسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى القرار الملكي رقم 3.213.67 بتاريخ 11 أكتوبر 1967 بسن نظام عام للمباريات الخاصة بولوج درجة أعوان الخدمة،

قرر ما يلي :

المادة الاولى

تجري يوم 26 نوفمبر 1994 بالرباط مباراة لتوظيف ثلاثة (3) أعوان الخدمة (السلم 1).

المادة الثانية

يجب أن تصل طلبات الترشيح الى الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة بتنشيط الاقتصاد (مصلحة الموظفين) صندوق البريد 412 ، الرباط ، وذلك قبل 11 نوفمبر 1994 وهو آخر أجل.

وحرر بالرباط في 9 ربيع الآخر 1415 (16 سبتمبر 1994)

عن الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بتنشيط الاقتصاد ،
وبتفويض منه :
الامضاء : محمد بيجاعد.

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول
المكلفة بشؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بشؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج رقم 2669.94 صادر في 23 من ربيع الآخر 1415 (3 اكتوبر 1994) يغير ويتمم بموجبه القرار رقم 1453.92 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بإحداث وتاليف اللجان المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة شؤون الجالية المغربية في الخارج.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بشؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تتميمه وتغييره :

وبناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) يطبق بموجبه بخصوص اللجان الادارية المتساوية الاعضاء الفصل 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 المشار اليه اعلاه ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى قرار الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بشؤون الجالية المغربية في الخارج رقم 1453.92 الصادر في فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة شؤون الجالية المغربية في الخارج ؛

وعلى المرسوم رقم 2.83.434 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) يغير ويتمم المرسوم رقم 2.59.0200 بتاريخ 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) المشار اليه اعلاه ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم مقتضيات المادتين الأولى والثانية من قرار الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بشؤون الجالية المغربية في الخارج رقم 1453.92 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) المشار اليه أعلاه كما يلي :

« المادة الأولى. ـ تحدث بوزارة شؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج لجان ادارية متساوية الأعضاء مختصة ازاء موظفي الأسلاك والدرجات الخاصة بهذه الوزارة والمبينة بعده :

« اللجنة الأولى : المتصرفون المساعدون والاعلاميون والمحللون ومهندسو التطبيق.

« اللجنة الثانية : المحررون والتقنيون والمبرمجون والعرفاء.

« اللجنة الثالثة : الكتاب ومسيرو الآلة.

« اللجنة الرابعة : أعوان التنفيذ وأعوان الخدمة.

« اللجنة الخامسة مهندسو الدولة والمهندسون المعماريون والمحللون المنظمون والاعلاميون المختصون.

« اللجنة السادسة الأعوان العموميون. »

المادة الثانية

يحدد تأليف اللجان الادارية المذكورة في المادة الأولى كما يلي :

بيان اللجان (الأسلاك والدرجات)	ممثلو الادارة		ممثلو الموظفين	
	الأعضاء الرسميون	الأعضاء النواب	الأعضاء الرسميون	الأعضاء النواب
اللجنة الأولى : المتصرفون المساعدون والاعلاميون والمحللون ومهندسو التطبيق	1	1	1	1
اللجنة الثانية : المحررون والمحررون الممتازون والتقنيون من الدرجة الأولى والتقنيون من الدرجة الثانية والعرفاء والمبرمجون	1	1	1	1
اللجنة الثالثة : الكتاب والكتاب الممتازون ومسيرو الآلة	1	1	1	1
اللجنة الرابعة : أعوان التنفيذ وأعوان التنفيذ الممتازون وأعوان الخدمة	1	1	1	1
اللجنة الخامسة : مهندسو الدولة والمهندسون المعماريون والمحللون المنظمون والاعلاميون المختصون	1	1	1	1
اللجنة السادسة : الأعوان العموميون :				
من الصنف الرابع	-	-	-	-
من الصنف الثالث	1	1	1	1
من الصنف الثاني	-	-	-	-
من الصنف الأول	-	-	-	-
خارج الصنف	-	-	-	-

المادة الثانية. ـ ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من ربيع الآخر 1415 (3 اكتوبر 1994).

الامضاء : احمد الورضي.

قرار للوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بشؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج رقم 2670.94 صادر في 23 من ربيع الآخر 1415 (3 اكتوبر 1994) بانتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة شؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بشؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) يطبق بموجبه بخصوص اللجان الادارية المتساوية الأعضاء الفصل 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.008 المشار اليه أعلاه ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.83.434 الصادر في 26 من ربيع الآخر 1405 (18 يناير 1985) المتمم والمغير للمرسوم رقم 2.59.0200 المشار اليه أعلاه ؛

وعلى القرار رقم 2669.94 بتاريخ 23 من ربيع الآخر 1415 (3 اكتوبر1994) بتغيير وتتميم القرار رقم 1453.92 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1413 (29 سبتمبر 1992) بإحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الأعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة شؤون الجالية المغربية في الخارج ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يجرى يوم 20 أكتوبر 1994 انتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة شؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج.

المادة الثانية

توضع لوائح متباينة للمترشحين لكل لجنة من اللجان الادارية المبينة بعده :

اللجنة الأولى : المتصرفون المساعدون والاعلاميون والمحللون ومهندسو التطبيق.

اللجنة الثانية : المحررون والتقنيون والمبرمجون والعرفاء.

اللجنة الثالثة : الكتاب ومسيرو الآلة.

اللجنة الرابعة : أعوان التنفيذ وأعوان الخدمة.

اللجنة الخامسة : مهندسو الدولة والمهندسون المعماريون والمحللون المنظمون والاعلاميون المختصون.

اللجنة السادسة : الأعوان العموميون.

وتتضمن هذه اللوائح وجوبا على كل درجة مطابقة لها اسمين اثنين لموظفين من الدرجات المكونة لكل لجنة.

ويجب أن تودع هذه اللوائح المتضمنة اسم المرشح المؤهل لتمثيلها في العمليات الانتخابية المدعمة بطلبات الترشيح يحررها ويوقع عليها المرشحون بوزارة شؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج.

المادة الثالثة

يجرى فرز الأصوات يوم 31 أكتوبر 1994 طبقا للشروط المحددة في المرسوم رقم 2.59.0200 المؤرخ في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) المشار اليه أعلاه ، كما وقع تغييره وتتميمه.

المادة الرابعة

تتألف لجنة فرز الأصوات من السادة :

أحمد أقلال ، الكاتب العام للوزارة بصفة عضو ؛

عبد القادر الحداد ، مفتش عام بصفة عضو ؛

أحمد الحداوي ، رئيس قسم الشؤون العامة بصفة عضو ؛

محمد زنيبر ، رئيس مصلحة الموظفين بصفة عضو.

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من ربيع الآخر 1415 (3 أكتوبر 1994).

الامضاء : احمد الورضي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حركات الموظفين وتدابير التسيير

نتائج المباريات والامتحانات

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الادارية
(المدرسة الوطنية للادارة)

قائمة بأسماء الناجحين في مباراة ولوج طور التأهيل للمدرسة الوطنية للادارة حسب الترتيب والاستحقاق

(دورة سبتمبر 1994)

لائحة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

بركاش فاطمة ، شكوب عبد الرحيم ، المزاحم أحمد ، الناصف عبد الحكيم (موظف) ، لزرك عبد الصمد ، بلحسن محمد ، حنافي محمد ، الافريقي مباركة ، زوك ابراهيم ، بكاوي عبد الحميد ، جناني أحمد (موظف) ، السطي عبد الحميد ، الشليكي فؤاد ، الحناط سناء ، محفض رشيد ، القاسمي مولاي رشيد ، الغطريف عبد العزيز (موظف) ، الغنوشي المصطفى (موظف) ، رضى محمد ، سبيع خالد ، احساين العباس (موظف) والمتوكل رشيد.

الأمانة العامة للحكومة
(مديرية المطبعة الرسمية)

نتائج مباراتي وامتحان الكفاءة المهنية لتوظيف أعوان مختصين وطابعين مساعدين وتعيين محرر ممتاز

(دورة 17 سبتمبر 1994)

قائمة بأسماء الناجحين حسب الترتيب والاستحقاق :

1 ـ المباراة الخاصة بالاعوان المختصين :

لائحة (أ) : خديجة بوزكيري وسميرة العسري.
لائحة (ب) : لا أحد.

2 ـ المباراة الخاصة بالطابعين المساعدين :

لا أحد.

3 ـ امتحان الكفاءة المهنية الخاص بالمحررين الممتازين :

عبد الرحمان مروري.

وزارة العدل

استدراك خطأ وقع بالجريدة الرسمية عدد 4230 بتاريخ 9 جمادى الآخرة 1414 (24 نوفمبر 1993) صفحة 2348

نتائج المباراة الأولى والثانية لولوج سلك المحررين القضائيين

(دورة 25 أبريل 1993)

بدلا من : الحيحي اصكطي احمد.
يقرأ : الحيحي اصكظي احمد.

إعلانات وبلاغات

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

بلاغان

تطبيقا للتعليمات المولوية السامية ، تقرر انهاء مهام السيد محمد اكديرة كسفير للمملكة المغربية لدى جمهورية تركيا ابتداء من 24 ربيع الآخر 1415 (فاتح أكتوبر 1994).

ينشر هذا البلاغ في الجريدة الرسمية.

* * *

تطبيقا للتعليمات المولوية السامية ، تقرر انهاء مهام السيد عباس الفاسي الفهري كسفير للمملكة المغربية لدى الجمهورية الفرنسية ابتداء من 5 جمادى الأولى 1415 (10 أكتوبر 1994).

ينشر هذا البلاغ في الجريدة الرسمية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.